



الجامعة العربية الأمريكية
كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الاجتماعية
برنامج الماجستير في دراسات الشرق الأوسط

تأثير سياسات الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من عهد جورج بوش إلى
عهد جو بايدن (2001-2024)

لانا ذوقان حسني جرار

202220135

أسماء لجنة الإشراف:

د. جمال حنايشة

د. عقل صلاح

د. أمجد أبو العز

تم تقديم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص دراسات الشرق الأوسط

فلسطين، 2025/7

© الجامعة العربية الأمريكية، جميع حقوق الطبع محفوظة



الجامعة العربية الأمريكية
كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الاجتماعية
برنامج الماجستير في دراسات الشرق الأوسط

صفحة إجازة الرسالة

تأثير سياسات الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من عهد جورج بوش إلى عهد
جو بايدن (2001-2024)

لانا ذوقان حسني جرار

202220135

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 30 تموز/يوليو 2025 من لجنة المناقشة التالية أسماؤهم وتوقيعهم:

التوقيع

الاسم

المشرف الرئيس

1. د. جمال حنايشة

عضو لجنة الرسالة

2. د. عقل صلاح

عضو لجنة الرسالة

3. د. أمجد أبو العز

فلسطين، 7 / 2025

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة الموسومة:

تأثير سياسات الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من عهد جورج بوش
إلى عهد جو بايدن (2001-2024)

أقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت
الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو جزء منها لم يقدم من قبل لنيل
درجة علمية أو بحث لدي أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: لانا ذوقان حسني جرار

الرقم الجامعي: 202220135

التوقيع: لانا جرار

تاريخ تسليم النسخة النهائية من الرسالة: 12 أيلول/سبتمبر 2025

الإهداء

إلى من كان لهم الفضل في كل خطوة خطوتها، إلى والديّ العزيزين، اللذين قدما لي الدعم والتشجيع في كل مراحل حياتي.

إلى أساتذتي الكرام، الذين أضاءوا لي دروب المعرفة، وفتحوا أمامي آفاق الفكر والإبداع.

إلى أصدقائي الذين كانوا لي سنداً في الأوقات الصعبة، وشاركوا معي لحظات الفرح والنجاح.

إلى كل من ساهم في تشكيل شخصيتي ودعمني في رحلتي الأكاديمية، أقدم هذا العمل كعربون شكر وامتنان.

لانا ذوقان حسني جرار

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لله سبحانه وتعالى، الذي أنعم عليّ بنعمة العلم والمعرفة، وهداني إلى الطريق الصحيح. كما أثنى على رسوله الكريم، قدوتنا في السعي نحو العلم والتميز.

كما أود أن أعبر عن امتناني العميق لأساتذتي الكرام، الذين لم يدخروا جهداً في توجيهي ودعمي خلال مسيرتي الأكاديمية. إن علمكم وإخلاصكم كانا دافعاً لي لتحقيق أهدافي.

كما أوجه شكري إلى لجنة المناقشة، التي كان لها دور كبير في تقييم أعمالي ومساعدتي على تحسين أدائي. إن ملاحظاتكم القيمة كانت بمثابة نور أضاء لي الطريق.

وأخيراً، أعبر عن تقديري للجامعة العربية الأمريكية، التي وفرت لي بيئة تعليمية متميزة، وفتحت لي آفاقاً جديدة من المعرفة والتعلم.

جزاكم الله خيراً جميعاً، وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح.

لكم جميعاً مني كل التقدير والامتنان.

تأثير سياسات الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من عهد جورج بوش إلى عهد جو بايدن (2001-2024)

لانا ذوقان حسني رضا جرار

د. جمال حنايشة

د. عقل صلاح

د. أمجد أبو العز

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير سياسات الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من عهد جورج بوش إلى عهد جو بايدن وذلك في الفترة 2001-2024، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج وهي المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل التطورات السياسية والتغيرات في سياسات الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عبر الزمن، والمنهج المقارن، لمقارنة سياسات الإدارات الأمريكية المختلفة، ومنهج صنع القرار، لتحليل العوامل والتوجهات التي أثرت في سياسات كل إدارة تجاه القضية الفلسطينية.

تشمل الحدود الزمانية الفترة من 2001 إلى 2024، والحدود المكانية تركز على القضية الفلسطينية بشكل خاص والقضايا الإقليمية بشكل عام. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الدعم الأمريكي لإسرائيل ظل ثابتاً عبر الإدارات المختلفة، سواء كان من الجمهوريين أو الديمقراطيين، وقد أخذ هذا الدعم أشكالاً متعددة، من المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى الحماية السياسية في المحافل الدولية، وركزت الإدارات المتعاقبة على ضمان أمن إسرائيل كأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية، وأثبتت الدراسة أن الولايات المتحدة لم تكن وسيطاً محايداً في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حيث انحازت بشكل واضح إلى إسرائيل، مما أدى إلى إضعاف الجهود لتحقيق تسوية عادلة.

وتوصي الدراسة بضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتوحيد الجهود السياسية بين مختلف الفصائل للتحدث بصوت واحد أمام المجتمع الدولي، وتشكيل لجان متخصصة لتنسيق الجهود بين القيادة الفلسطينية والجاليات الفلسطينية في الخارج لتعزيز الضغط على الإدارة الأمريكية، والتركيز على توظيف وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على الممارسات الاحتلالية ضد الشعب الفلسطيني، والدفع باتجاه تفعيل دور الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لتنسيق جهود الضغط على الولايات المتحدة، واستغلال أي تغيير في الخطاب السياسي الأمريكي أو التوجهات الحزبية لتحقيق مكاسب ملموسة، مثل تعزيز الدعم لحل الدولتين.

الكلمات المفتاحية: الإدارات الأمريكية، السياسة الخارجية، القضية الفلسطينية، جورج بوش، جو بايدن.

فهرس المحتويات

الإقرار.....	أ
الإهداء.....	ب
الشكر والتقدير	ج
ملخص	د
أولاً: المقدمة.....	1
ثانياً: مشكلة الدراسة.....	3
ثالثاً: أهمية الدراسة ومبرراتها.....	4
رابعاً: أهداف الدراسة:.....	5
خامساً: فرضية الدراسة:.....	6
سادساً: المناهج الاكاديمية في الدراسة:.....	7
سابعاً: مصطلحات الدراسة:.....	8
ثامناً: حدود الدراسة:.....	8
تاسعاً: الدراسات السابقة.....	9
عاشراً: التعقيب على الدراسات السابقة:.....	18
الفصل الأول: مفاهيم ونظريات السياسة الخارجية.....	20
1.1 تعريف السياسة الخارجية.....	20
2.1 أهداف السياسة الخارجية.....	22
1.2.1 تصنيف الأهداف الخارجية.....	22
2.2.1 الأهداف السياسية العامة.....	23
3.1 محددات السياسة الخارجية.....	24
1.3.1 المحددات الداخلية.....	24
2.3.1 المحددات الخارجية.....	26
4.1 أدوات صنع السياسة الخارجية.....	27

30	الفصل الثاني: مؤسسات صنع القرار السياسي الأمريكي
31	1.2 صنع القرار في السياسة الخارجية
33	2.2 صنع السياسة الخارجية الأميركية
34	3.2 المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية
34	1.3.2 السلطة التنفيذية:
36	2.3.2 المؤسسات الحكومية
44	3.3.2 المؤسسات غير الرسمية
	الفصل الثالث: المحددات الداخلية والخارجية لصنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية
51	
52	3.1 المحددات الداخلية
53	3.1.1 الهياكل الرسمية
63	3.1.2 الهياكل غير الرسمية
70	3.2 المحددات الخارجية
71	3.2.1 النفط والعامل الاقتصادي
73	3.2.2 إسرائيل ودورها المحدد في السياسة الخارجية الأمريكية
74	3.2.3 مكافحة الإرهاب الدولي
79	الفصل الرابع: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من (2001-2024)
79	4.1 إدارة جورج بوش الابن (2001-2009)
80	4.1.1 أحداث سبتمبر وتأثيرها على السياسة الأمريكية
86	4.1.2 خريطة الطريق
90	4.2 سياسة إدارة باراك أوباما (2009-2017)
90	4.2.1 التركيز على حل الدولتين
96	4.2.2 اتفاق إيران النووي وتأثيره على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط
104	4.2.3 العلاقة المتوترة مع حكومة بنيامين نتنياهو
109	4.3 سياسة إدارة دونالد ترامب (2017-2021)

109	4.3.1 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة.....
112	4.3.2 صفقة القرن وتأثيرها على الفلسطينيين
114	4.3.3 تقليص الدعم الوكالة الأمم المتحدة الإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) .
119	4.4 سياسة إدارة جو بايدن (2021-2024)
119	4.4.1 العودة إلى الخطاب الداعم لحل الدولتين.....
124	4.4.2 التركيز على إعادة العلاقات مع الفلسطينيين.....
127	4.4.3 استقرار الدعم العسكري الإسرائيلي وتأثير الحرب في أوكرانيا على السياسة الخارجية ..
134	4.5 مقارنة بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه القضية الفلسطينية
134	4.5.1 المقارنة السياسية بين الإدارات الأمريكية.....
136	4.5.2 المساعدات الاقتصادية والتمويل والدور المالي.....
137	4.5.3 البُعد القانوني واستخدام الفيتو.....
140	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.....
140	5.1 المقدمة
140	5.2 النتائج
141	5.3 التوصيات.....
143	5.4 الخاتمة
144	المراجع.....
165	Abstract.....

أولاً: المقدمة

منذ أن أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، كان لها دور محوري في تشكيل النظام العالمي الجديد، حيث اختارت أن تكون لاعباً رئيسياً في القضايا الدولية، وعلى رأسها قضية الشرق الأوسط. بعد قيام دولة إسرائيل في سنة 1948، برزت القضية الفلسطينية كواحدة من أكثر القضايا تعقيداً في النظام الدولي، حيث تداخلت فيها المصالح السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة مع التحديات الإقليمية والدولية. ومنذ ذلك الوقت، أصبح الدعم الأمريكي لإسرائيل محورياً ثابتاً في السياسة الخارجية الأمريكية، ما انعكس بشكل مباشر على مسار القضية الفلسطينية وأثر في فرص تحقيق تسوية سلمية.

لم تكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة متجانسة في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، فقد تأثرت سياساتها بعوامل داخلية وخارجية، بما في ذلك مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وتأثير اللوبيات الضاغطة مثل اللوبي اليهودي والمسيحي الصهيوني، فضلاً عن الاعتبارات السياسية الداخلية المرتبطة بالانتخابات والرأي العام. إلا أن القاسم المشترك بين جميع الإدارات كان الالتزام بدعم إسرائيل كحليف استراتيجي في المنطقة، حيث اتخذ هذا الدعم أشكالاً متعددة، من المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى الحماية السياسية في المحافل الدولية.

رغم الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل، حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إطلاق مبادرات لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. فقد ساهمت إدارة جيمي كارتر في توقيع اتفاقية كامب ديفيد الأولى (1978) بين مصر وإسرائيل، ثم رعت إدارة بيل كلينتون اتفاقيات أوسلو (1993-1995) التي أفضت إلى تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، تلتها قمة كامب ديفيد الثانية (2000) التي فشلت في التوصل إلى حل نهائي لقضايا الوضع الدائم، مما كان له أثر مباشر في اندلاع الانتفاضة الثانية. إلا أن جميع

هذه المبادرات، رغم تنوعها، اصطدمت بانحياز السياسة الأمريكية لإسرائيل، مما حال دون التوصل إلى سلام عادل وشامل يضمن الحقوق الفلسطينية.

وفي عهد جورج بوش الابن، جاءت السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية متأثرة بالأحداث الكبرى مثل هجمات 11 سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب. ركزت إدارة بوش على تعزيز مفهوم الأمن الإسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية، وطرحت خارطة الطريق سنة 2003 كإطار لحل الدولتين، لكنها لم تحقق تقدماً ملموساً بسبب تصاعد العنف وتزايد الاستيطان. مع دخول باراك أوباما البيت الأبيض سنة 2009، تبنت الولايات المتحدة خطاباً أكثر انتقاداً للاستيطان الإسرائيلي ودعماً لحل الدولتين، إلا أن هذه الجهود اصطدمت بمعارضة داخلية وخارجية، إلى جانب التوسع الاستيطاني منذ سنة 1994، في عهد كلينتون والمستمر والمتصاعد.

شهدت القضية الفلسطينية تحولاً نوعياً في عهد دونالد ترامب، حيث اتخذت إدارته خطوات غير مسبقة لصالح إسرائيل، أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها سنة 2018. كما أطلقت إدارته ما عُرف بـ"صفقة القرن"، التي رفضتها القيادة الفلسطينية واعتبرتها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية. في المقابل، سعى الرئيس جو بايدن بعد توليه المنصب في سنة 2021 إلى استعادة بعض التوازن في السياسة الأمريكية تجاه الصراع، لكنه لم يتراجع عن السياسات الرئيسية التي تبناها ترامب، مما أبقى القضية الفلسطينية في حالة جمود سياسي.

إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل تأثير سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بدءاً من جورج بوش الابن وحتى جو بايدن، على مسار القضية الفلسطينية. كما تستعرض طبيعة هذه السياسات وكيف انعكست على الواقع الفلسطيني، سواء من حيث استمرار الاحتلال والتوسع الاستيطاني أو من حيث الجمود في

العملية السلمية. بالإضافة إلى ذلك، تسلط الدراسة الضوء على العوامل الداخلية والخارجية التي شكلت توجهات الإدارات الأمريكية، ودور الولايات المتحدة كوسيط غير محايد في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وفي ظل الأحداث الأخيرة، مثل تصاعد المقاومة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، تأتي هذه الدراسة لتؤكد أن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية لم تكن يوماً بمعزل عن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة، وأن دعمها لإسرائيل كان ولا يزال ركناً أساسياً في صياغة هذه السياسات.

ثانياً: مشكلة الدراسة

منذ نهاية الحرب الباردة سنة 1919، شهدت القضية الفلسطينية تحولات كبيرة في مواقف الإدارات الأمريكية، حيث انعكست هذه المواقف بشكل مباشر على مسار القضية وتعقيداتها. بدءاً من عهد جورج بوش الابن، الذي تبنى سياسة دعم قوي لإسرائيل مع التركيز على مكافحة ما أسماه "الإرهاب"، إلى عهد باراك أوباما، الذي حاول الدفع بعملية السلام عبر تبني حل الدولتين، ورغم ذلك اصطدمت جهوده بعقبات كبيرة. تميز عهد دونالد ترامب بتحولات جذرية وخطوات غير مسبوقة لدعم إسرائيل، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لها، مما أدى إلى تهميش الحقوق الفلسطينية بشكل واضح. أما إدارة جو بايدن، فقد سعت إلى إعادة شيء من التوازن، لكنها لم تقدم تغييرات جوهرية على السياسات السابقة.

تتبع إشكالية الدراسة من الحاجة إلى فهم تأثير هذه السياسات المتعاقبة على تطورات القضية الفلسطينية، وكيف أسهمت في تعقيد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ومن هنا يتشكل التساؤل الرئيسي للدراسة: كيف أثرت سياسات الإدارات الأمريكية المختلفة، بدءاً من عهد جورج بوش الابن وحتى عهد جو بايدن، على تطورات القضية الفلسطينية ومسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؟

وينبثق من السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

1. ما هو التطور التاريخي السياسي للإدارات الأمريكية على القضية الفلسطينية؟
2. كيف أثرت أحداث 11 سبتمبر على القضية الفلسطينية؟
3. ما هي طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ ولاية بوش الابن؟
4. ما هو الدور الأمريكي في مفاوضات الحل النهائي؟
5. ما هو مستقبل القضية الفلسطينية في سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة؟
6. ما هو تأثير السياسة الأمريكية على الانقسام السياسي الفلسطيني؟

ثالثاً: أهمية الدراسة ومبرراتها

تكمّن أهمية هذه الدراسة بالدرجة الأولى في حاجة صانع القرار الفلسطيني إلى فهم السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لأهمية الساحة ومحورية الدور الأمريكي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كما أن هذه الدراسة تكشف حقيقة الموقف الأمريكي من أساسيات الحقوق الفلسطينية وتمهد الطريق لإعادة بناء ودراسة الموقف الفلسطيني تجاه الولايات المتحدة كجزء من هذا الصراع، وليس كباب من أبواب حل هذا الصراع.

ومما يبرز أهمية هذه الدراسة أنها جاءت في توقيت سياسي هام، يتمثل في عمل المركز العالمي للدراسات الاستراتيجية في إعادة تقييم القضية الفلسطينية، وتزايد دور مراكز الضغط والتأثير والتشاور حول رئاسة البيت الأبيض في السعي لحسم الصراع على المستوى الدولي لصالح إسرائيل.

ومما سبق نستطيع أن نرى أن هذه الدراسة تكتسب أهمية بالغة نظراً لدورها في:

- تحليل الاستمرارية والتغير: تُلقِي الدراسة الضوء على مدى استمرارية دعم الولايات المتحدة لإسرائيل عبر الفترات المختلفة، وكيف تباينت السياسات الأمريكية تجاه فلسطين في ظل تغير القيادات والأحداث الدولية والإقليمية.

• **تقييم تأثير العلاقات الدولية:** تساعد الدراسة في فهم تأثير السياسات الأمريكية على العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، وكيف أثرت هذه السياسات على مواقف الدول الأخرى تجاه القضية الفلسطينية.

• **توفير رؤى لصانعي القرار:** تقدم الدراسة إطاراً تحليلياً يمكن أن يكون مرجعاً هاماً لصانعي القرار والباحثين في تقييم سياسات الإدارات الأمريكية المختلفة وتوقع مساراتها المستقبلية وتأثيرها على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

• **وتكمن الأهمية كذلك من ناحيتين أهمية نظرية وأهمية تطبيقية وفقاً لما يلي:**

الأهمية النظرية: تتمثل في تعزيز الفهم الأكاديمي للعلاقة بين الولايات المتحدة والقضية الفلسطينية، من خلال تسليط الضوء على التحولات التاريخية في مواقف الإدارات الأمريكية تجاه هذا الصراع المعقد. تُضيف الدراسة إلى الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية وتحليل دور اللوبيات الضاغطة والمؤسسات البحثية في تشكيل تلك السياسات. كما تُبرز الدراسة التطور التاريخي والتغيرات في مواقف الإدارات المختلفة، مما يُسهم في توسيع الفهم النظري للعلاقات الدولية والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

الأهمية التطبيقية: تقدم الدراسة إطاراً عملياً لصناع القرار الفلسطيني لفهم السياسات الأمريكية بشكل أفضل ووضع استراتيجيات مناسبة للتعامل معها. تساعد الدراسة أيضاً في صياغة مواقف فلسطينية، استناداً إلى التحليل المستند إلى البيانات والسياسات السابقة. علاوة على ذلك، تُعتبر الدراسة أداة قيّمة للدول العربية والإسلامية لفهم تأثير السياسات الأمريكية على القضية الفلسطينية وتوجيه الجهود الدبلوماسية والإقليمية لدعم الحقوق الفلسطينية. كما تتيح الدراسة استشراف السياسات المستقبلية للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، مما يُعزز قدرة الفلسطينيين على التكيف مع التحولات السياسية الدولية والتعامل معها بفعالية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو: التعرف على تأثير سياسات الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ عهد جورج بوش الابن وحتى عهد جو بايدن. وينبثق عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية وهي:

1. تحليل التطور التاريخي للسياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.
2. فهم تأثير أحداث 11 سبتمبر على القضية الفلسطينية.
3. دراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ ولاية بوش الابن.
4. تحليل الدور الأمريكي في مفاوضات الحل النهائي.
5. استشراف مستقبل القضية الفلسطينية في ظل سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة.
6. تحديد دور السياسة الأمريكية في الانقسام السياسي الفلسطيني.

خامساً: فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة العديد من الفرضيات، من ضمنها الفرضية الرئيسية، وهي أن السياسات التي انتهجتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة كان لها تأثير جوهري على مسار القضية الفلسطينية، إذ ساهمت كل إدارة في إحداث تغييرات ملموسة في الديناميات السياسية.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية وهي:

1. أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل قد ظل ثابتاً نسبياً عبر الفترات الزمنية المختلفة، مما ساهم في تعزيز موقف إسرائيل العسكري والسياسي وأثر سلباً على جهود الحل السلمي للقضية الفلسطينية.
2. تؤثر السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل ملحوظ على العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، مما أدى إلى توترات دبلوماسية وتغيرت في المواقف الدولية تجاه القضية.

3. السياسات الأمريكية المختلفة قد أثرت على فرص تحقيق السلام في القضية الفلسطينية حيث أن تغييرات السياسية من إدارة إلى أخرى قد أدت إلى فترات من التقدم أو الجمود في جهود السلام.

سادساً: المناهج الأكاديمية في الدراسة:

تعتبر هذه من الدراسات الوصفية التحليلية القائمة على التحليل النوعي إذ اعتمدت الباحثة على أكثر من منهج بحثي بهدف تفكيك وتحليل مشكلة الدراسة تمهيداً للوصول إلى النتائج وإجابات على تساؤلاتها، وبهدف معرفة تأثير سياسات الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ عهد جورج بوش وحتى عهد جو بايدن.

فإن الدراسة تركز في تحليلاتها على عدد من المناهج البحثية، وهي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يستخدم هذا المنهج لوصف وتحليل التطورات السياسية والتغيرات في سياسات الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عبر الزمن، وتقوم الباحثة بتجميع وتحليل البيانات المتعلقة بسياسات الإدارات المختلفة، وتحليل تأثير هذه السياسات على الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.
- **المنهج المقارن:** يستخدم لمقارنة سياسات الإدارات الأمريكية المختلفة (بوش، أوباما، ترامب، بايدن) من حيث تأثيرها على الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حيث تمكن للباحثة من خلال هذا المنهج تحليل التباينات والاتفاقات بين سياسات الإدارات المختلفة وكيفية تأثيرها على مجريات الصراع.
- **منهج صنع القرار:** أداة حيوية لتحليل العوامل والتوجهات التي أثرت في سياسات كل إدارة تجاه القضية الفلسطينية. يهدف استخدام هذا المنهج إلى فهم العمليات الداخلية والخارجية التي أثرت

في قرارات الإدارات المتعاقبة وتحديد العوامل المؤثرة، مثل المصالح الوطنية، الضغوط السياسية الداخلية، اللوبيات، والتحولت في البيئة الإقليمية والدولية.

سابعاً: مصطلحات الدراسة:

السياسة الخارجية: السياسة الخارجية هي سلوك، أو مجموعة من السلوكيات يكون مصدرها الدولة، وهذا السلوك يوصي بأنه خارجي كونه موجه إلى الغير من وحدات النظام الدولي وبالتالي فإن مجال حركة هذا السلوك هو البيئة الخارجية للدولة. (فهيم، 2010)

جماعات الضغط السياسية: هي مجموعة من الأفراد يشاركون في مصلحة ما أو في عدة مصالح يعملون من أجل تحقيقها من خلال النظام السياسي، وبذل المصطلح (lobbies) على ممارسة الضغط والنفوذ على نحو مباشر على أصحاب القرار السياسي والمشرعين وإقناعهم أو إرغامهم على اتخاذ قرار لمصلحتهم (الداردز، 1999، ص 274).

السياسة الأمريكية: مجموعة التوجهات والقرارات والإجراءات التي تتخذها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في تعاملها مع القضايا الدولية، ومنها القضية الفلسطينية، والتي تعكس مصالحها القومية والإستراتيجية. **القضية الفلسطينية:** قضية شعب فلسطين الذي يسعى إلى التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. **خارطة الطريق:** خطة سلام أطلقتها إدارة جورج بوش الابن عام 2003، بهدف التوصل إلى حل الدولتين عبر مراحل زمنية محددة.

ثامناً: حدود الدراسة:

تلتزم الدراسة الحالية في الحدود التالية:

• **الحد الزمني:** تقتصر هذه الدراسة على تحليل تأثير السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

خلال الفترة الزمنية من بداية عهد جورج بوش الابن في كانون الثاني/يناير 2001 حتى نهاية حكم

إدارة بايدن.

• **الحد المكاني:** تركز الدراسة على تأثير السياسة الأمريكية على القضية الفلسطينية بشكل خاص

والقضايا الإقليمية بشكل عام.

• **الحد الموضوعي:** تركز الدراسة على تأثير سياسات الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

من عهد جورج بوش إلى عهد جو بايدن، وذلك في سواء كان في الحزب الديمقراطي أو الحزب

الجمهوري.

تاسعاً: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة التي غطت مرحلة الرئاسة الأمريكية في ولاية جورج بوش الابن:

دراسة حماش 2018: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

تركز هذه الأطروحة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين بعد أحداث 11 سبتمبر رئاسة

الرئيس جورج دبليو بوش. تستخدم هذه الأطروحة الجوانب التاريخية والوصفية مقاربات تحليلية لفهم السياسة

الخارجية الأمريكية بعمق تجاه فلسطين بعد أحداث 11 سبتمبر وتنتهي الأطروحة ونتيجة لذلك، لم تكن

الولايات المتحدة جادة قط بشأن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل تمكنت من إدارته الصراع لحماية

المصالح الوطنية الأمريكية في الشرق الأوسط، بما في ذلك أمن الكيان الإسرائيلي. وبهذا نجحت الولايات

المتحدة في منح الكيان الإسرائيلي الوقت الكافي لفرض الحقائق على العالم الأرض وبالتالي الحفاظ على

الوضع الراهن المتمثل في عدم إجراء مفاوضات في الأراضي المحتلة. هكذا، ولم تكن الولايات المتحدة قط

وسيطاً نزيهاً ومحايداً بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

دراسة حامد 2008: دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين

ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006

تتناول هذه الدراسة موضوعا تعاضم الحديث عنه في السنوات الثماني الماضية، وكثير الحديث عن أبعاده ومبرراته وتوقيته، وغدا مرحلة جديدة تُسجل في تاريخ السلطة الفلسطينية منذ نشأتها. أهمية البت في موضوع إصلاح السلطة الفلسطينية كونه طُرح في وقت كانت السياسة الأمريكية تتجه نحو تحولات جديدة في تعاطيها مع الشرق الأوسط، واضعة استراتيجيات جديدة لحماية مصالحها، وإحكام سيطرتها ونفوذها فيه. في الوقت ذاته كانت المسألة الفلسطينية الإسرائيلية تمر بمرحلة تصاعدت فيها حالة التنافر بينهما عقب فشل جهود التسوية وإعادة الهدوء إلى علاقتهما، ما انعكس تدريجيا على العلاقة الفلسطينية الأمريكية، إلى أن شهدت حالة من التدهور جعلت موضوع «الإصلاح» يرسم معالم سياستها الجديدة تجاه السلطة، ولاسيما أن السلوك السياسي للقيادة الفلسطينية بعث بمؤشرات حول صعوبة وصول سقف المطالب الفلسطينية إلى حد يتلاءم مع تحفظات الكيان الإسرائيلي على أمنها؛ ما أوجبها إعادة تقييم الدور الذي لعبته القيادة الفلسطينية في عملية السلام برمتها، وكيف ساهمت في تعطيل التوصل إلى اتفاق تسوية. على هذا الأساس جاء افتراض الباحث أن حاجة الولايات المتحدة لإنجاز اتفاق فلسطيني يخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وتطلعاتها

دراسة الوادية 2011: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش الابن والرئيس باراك أوباما 2001-2011، بالإضافة إلى الوقوف على التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ سنة 1917، وحتى 2000، ومحددات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

ويسلط الضوء على مدى قدرة النظام السياسي الفلسطيني على التعامل مع السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ومحاولة تقديم تصور مقترح لكيفية التعامل الفلسطيني مع هذه السياسة، بما يفيد المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

دراسة مرعي 2008: جورج بوش الابن وتطورات القضية الفلسطينية ٢٠٠١-٢٠٠٧

ركزت الدراسة على الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش والتطورات التي شهدتها الساحة السياسية في المنطقة العربية عامة وفلسطين خاصة، فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات إرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001، فلفتت أنظار جورج دبليو بوش إلى القضية الفلسطينية وتعاونته مع إسرائيل في الضغط على فلسطين وتعاونته مع إسرائيل في الضغط على فلسطين والدعوة إلى إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية، فحتى خارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس كل ذلك على الورق، وليس من المستغرب أن تكون السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية مؤيدة لإسرائيل في فترة الدراسة والفترات السابقة، فالموقف الأمريكي واحد، وقد استخدم الباحث مؤتمر أنابوليس ليثبت عم جدية ومصداقية الحكومة الأمريكية في منح الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية و السياسية المشروعة، وإن الإدارة الأمريكية بقيادة جورج بوش الابن متناغمة مع الرغبات الإسرائيلية ومصالحها على حساب الحقوق الفلسطينية.

دراسة أبو الطرابيش 2008: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2001 - 2006

هذه الدراسة سعت لبحث واحد من أهم المواضيع على الساحة الإقليمية وهي السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد بوش الابن في الفترة 2001-2006، وذلك من خلال البحث في محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبيئة هذه السياسة

التي تشمل على مجموعة متغيرات وعوامل التي ممكن لها أن تحدد تلك السياسة، وأيضاً معرفة الأسباب الحقيقية وراء التدخل الأمريكي القوي والسريع في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولقد تمت دراسة مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة مدى فاعلية مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الكونجرس والرأي العام والعديد من المؤسسات القوية والفاعلة. ودراسة المؤسسات الفاعلة في تنفيذ السياسات الخارجية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولقد تم تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال تحليل رؤية الرئيس بوش الابن لحل الدولتين وخطة خارطة الطريق وعوامل نجاحها وفشلها والمواقف العربية منها ومراحلها الثلاث بالكامل وآليات تنفيذها. وكذلك تم بحث الموقف الأمريكي المؤيد بالكامل لخطة فك الارتباط الأحادي الجانب ورسائل الضمانات الأمريكية الإسرائيلية المتبادلة.

أما الدراسات التي غطت مرحلة الرئاسة الأمريكية في ولاية الرئيس باراك أوباما:

دراسة المحاريق 2020: جهود الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في فترة حكم الرئيس باراك أوباما (2008-2016)

تناولت هذه الدراسة المآلات التي وصلت إليها القضية الفلسطينية في فترة الرئيس باراك أوباما بين عامي (2008-2016)، والتي وعد في أكثر من مقام بتصحيح السياسة الأمريكية تجاه القضية، ومخالفة من سبقوه من الرؤساء في إيجاد حل سلمي يفضي إلى حل الدولتين. فكان هدف هذه الدراسة هو التعرف على دور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس باراك أوباما. ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة باستخدام منهجين من مناهج البحث العلمي، هما: المنهج التاريخي التحليلي؛ لمتابعة الموقف الأمريكي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خلال فترة الدراسة، وبيان مدى جدية وقدرة الإدارة الأمريكية على إيجاد حل يلبي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، والمنهج الاستقرائي؛ لقراءة المصادر والتحليلات والخطابات التي تتصل بموضوع الدراسة وتخدم هدفها. وقد خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: لم تختلف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما عن سابقتها في التعامل مع القضية

الفلسطينية، والمتمثل في انحيازها لإسرائيل فيما تقوم به من: حروب ضد الشعب الفلسطيني وزيادة الاستيطان ومصادرة الأراضي، إضافة إلى استمرار دعمها على كافة الأصعدة: العسكرية والمالية والسياسية، وكذلك استخدام حق النقض (الفيتو) أمام الفلسطينيين في الحصول على حقوقهم المشروعة، وفي إدانة إسرائيل فيما ترتكبه من جرائم وممارسات ضد الفلسطينيين، ولعل أهم تلك النتائج هي خيبة آمال الفلسطينيين في إدارة أوباما التي علقت عليها في الضغط على إسرائيل؛ من أجل حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967. وتوصي الباحثة بضرورة تتبع السياسة الأمريكية في تعاملها مع القضية الفلسطينية؛ لمعرفة مدى الخطوات الجدية التي تتخذها الإدارات المتعاقبة في حل قضية فلسطين، وكذلك دراسة دور السياسة العربية والأنظمة في تعاملها مع قضية فلسطين، وما تقدمه من دعم على كافة الأصعدة.

دراسة أبو ختلة 2015: سياسة الرئيس أوباما تجاه القضية الفلسطينية 2009 - 2012

هدفت هذه الدراسة إلى فهم طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2009-2012، حيث تتناول فترة الولاية الأولى للرئيس الأمريكي باراك أوباما. وسعت الدراسة إلى معرفة مدى التوافق بين خطابات أوباما وسياساته تجاه القضية الفلسطينية. وتناولت الدور الأمريكي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم الذي يستند إلى دائرة ديناميكية في التفاعل بين مدخلات النظام ومخرجاته والتغذية الراجعة التي تربط المخرجات بالمدخلات في صورة ديناميكية مستمرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الرئيس باراك أوباما في سياسته الخارجية تجاه القضية الفلسطينية لم يستطع أن يخرج عن سياسة الإدارات الأمريكية السابقة، بل كان منحازاً بشكل كامل وواضح تجاه إسرائيل، عكس التوقعات التي كانت تشير إلى أنه سيحدث تغييراً جوهرياً في السياسة الخارجية الأمريكية عقب تولي أوباما الحكم، وتحديداً بعد خطابيه في أنقرة وجامعة القاهرة، كما أن مهمش المناورة أمام الرئيس الأمريكي محدود في تغيير السياسة الخارجية، ذلك بسبب وجود مؤسسات وجماعات مصالح قادرة على الضغط والتأثير في صناعة القرار.

دراسة نعييرات وحامد 2012: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج

بوش وانعكاساتهما المتوقعة على سياسة باراك أوباما

تحتل دراسة السياسة الأمريكية في حقبة الرئيس باراك أوباما أهمية عظمى لدى المنشغلين بالقضية الفلسطينية، وذلك لطبيعة الجدل الدائر حول التغيير الذي روج له الرئيس الأمريكي في حملته الانتخابية وخطاباته السياسية، والتي زعمت أن البوصلة تتجه نحو تغيير في السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، لذا أتت هذه الدراسة لتستكشف مدى التغيير الذي يمكن أن تحدثه إدارة أوباما، وطبيعة العقبات التي قد تقف أمامها، والعوامل الدافعة لإحداثه.

وقد خرجت الدراسة بجملة من الاستنتاجات أبرزها: أن التغيير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية سيأخذ منحى البحث في الجزئيات وليس الكليات، إذ سوف تركز على إدارة الصراع بصورة مغايرة لما كانت عليه في عهد الرئيس جورج بوش دون العمل على إيجاد حلول للصراع. كما أنها ستعمل على إظهار رغبتها في انتهاج سياسات محايدة عبر البحث عن نقاط للضغط على إسرائيل، وعلى سبيل المثال الاستيطان إلا أن ذلك لا يعني أنها جاهزة للضغط عليها في القضايا الجوهرية الأخرى.

دراسة غرايرة 2020: الدور الأمريكي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في فترة أوباما 2008-2014

تناولت هذه الدراسة الدور الأمريكي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حيث تطرقنا إلى الدور الأمريكي في فترة أوباما (2008-2014) بالإضافة الى موقف الطرف الإسرائيلي وفلسطيني من هذه الوساطة زيادة على ذلك موقف الدول العربية. حيث احتكرت الولايات المتحدة الأمريكية إدارة عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ أكثر من 20 عام. ومع ذلك لم يتحقق السلام بعد بل كان مرور الوقت في صالح طرف على حساب الآخر.

واليوم تجد السلطة الفلسطينية نفسها مجبرة على التعاطي مع الرئيس الأمريكي الأكثر سوءاً من بين 4 رؤساء الذين حاولوا حل عقد هذا الصراع لكن دون نتيجة فاستمرار السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي تتبع نفس الأطر والاستراتيجيات التي كانت تسير عليها في السابق لتثبت بذلك أن السياسة الأمريكية تجاه هذا الصراع تتمتع بحالة من الثبات ولا تختلف من رئيس إلى آخر سواء كان جمهورياً أو ديمقراطياً، وإن ما يحكم تلك السياسة هي المصالح الأمريكية في الأساس وأنه ما دامت تلك المصالح مستقرة فإن الولايات المتحدة لن تغير من سياستها تجاه إسرائيل ولا تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي

الدراسات السابقة التي غطت مرحلة الرئاسة الأمريكية في ولاية ترامب الأولى:

دراسة عبد الله 2023: تأثير سياسات إدارة ترامب على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

هدفت هذه الدراسة إلى "تحديد وتحليل وتأثير السياسات التي اتخذها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية"، حيث قام الباحث بالتمهيد إلى ذلك عبر استعراض السياسات الخارجية والتي تبناها الرؤساء الأمريكيون اتجاه القضية الفلسطينية وعناصرها الجوهرية خلال ما يقرب من خمسة وسبعين عاماً من التدخل الأمريكي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. تناولت الدراسة أدوات ووسائل ومحددات صناعة السياسة الخارجية بشكل عام وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل خاص، حيث أوردت الدراسة الدور الذي يلعبه كل من الفاعلين الرسميين والغير الرسميين في صناعة السياسة الخارجية لواشنطن. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن السياسات التي تبنتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب 2017-2021 جاءت ضمن خطة استراتيجية سعت إلى فرض حل نهائي للقضية الفلسطينية يتطابق بشكل تام مع الرؤية الإسرائيلية لأدوات وطرق حل الصراع مع الشعب

الفلسطيني والتي تقوم على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967 والتي تتزامن مع نظام حكم ذاتي فلسطيني محدود وسلام اقتصادي.

دراسة رباع 2022: السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب (2017-2021)

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء ملامح وأبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب (2017-2021). وقد ركزت على تتبع تطورات الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية بوجه عام، والتوقف عند سياسات واشنطن تجاه مدينة القدس ودوافع قرار نقل السفارة الأمريكية إليها والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. كما تناولت الدراسة السياسة الأمريكية المتعلقة بسبل حل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ولا سيما ما عُرف بـ"صفقة القرن". وقد خلصت الدراسة في نهايتها إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط عموماً، والقضية الفلسطينية خصوصاً، تُعد سياسة ثابتة لا تتغير بتغير الرؤساء، إذ أثبتت التجربة في فترة ولاية ترامب أن أي رئيس أمريكي يلتزم بجملة من الثوابت التي لا يمكن تجاوزها. كما قدمت الدراسة جملة من التوصيات، أهمها ضرورة أن تضطلع المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية بمسؤولياتها القانونية في الدفاع عن القدس، ومواجهة قرار نقل السفارة الأمريكية إليها عبر الدعوة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي لبحث هذا القرار، إضافة إلى اللجوء للجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن إطار "الاتحاد من أجل السلم" للتصدي له.

دراسة موايعية 2021: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية فلسطين في عهد إدارة ترامب

تؤكد الدراسة أن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية كان وما يزال رهيناً للموقف الإسرائيلي، متماهياً مع شروطه ورؤيته. هذا الارتباط يجد جذوره في تشابكات أيديولوجية ودينية واجتماعية ترى في إسرائيل تجسداً لنبوءات توراتية، فضلاً عن اعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية أمريكية ترتبط

بالإمبريالية العالمية. وتوضح أن سياسة إدارة ترامب لم تكن سوى امتداد طبيعي للسياسات الأمريكية المتبعة منذ بدايات القرن العشرين، حيث سعت الولايات المتحدة دائماً إلى تحويل القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى مجرد قضية إنسانية. وفي هذا الإطار، جاءت "صفقة القرن" كمحاولة لإلغاء قضايا الحل النهائي (القدس، اللاجئين، الدولة الفلسطينية) عبر فرض تسوية سياسية منحازة للرؤية الإسرائيلية التوسعية، تقوم على الحل الاقتصادي بدلاً من الحل السياسي، وتتجاهل المطالب الفلسطينية بدولة مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس.

دراسة أبو زيد 2019: التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2019 - 2016)

يدور موضوع الدراسة حول توجهات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب - بين عامي 2016-2019 إضافة لمعرفة أهم المواقف والتوجهات عند هذه الإدارة تجاه رؤيتها لحل هذا الصراع الطويل والمزمن وكذلك أبرز المحطات التي قامت بها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار بالإضافة للمنهج المقارن لملائمة هذه المناهج لطبيعة هذه الدراسة. وتنقسم الدراسة إلى خمسة فصول يسبقهما مقدمة ويليهما خاتمة، فالفصل الأول الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)، والفصل الثاني تناول مواقف الإدارات الأمريكية فيما يخص التعاطي مع الصراع منذ حقبة الرئيس بيل كلينتون وحتى حقبة الرئيس باراك أوباما وذلك من أجل مقارنتها بالإدارة الحالية للرئيس دونالد ترامب. وأما الفصل الثالث تحدث عن مؤسسات صنع القرار الأمريكي ما بين مؤسساته التنفيذية والتشريعية. وأخيراً ناقش الفصل الخامس تداعيات سياسات الرئيس ترامب على مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية. كما وخلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والنتائج إلى أصحاب القرار السياسي الفلسطيني والمؤثرين فيه واستشرفت مدى إمكانية التعويل على الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

دراسة وطار 2019: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب وما أظهرته من الاشكاليات حول التقاليد الأمريكية وكيفية تعاملها مع العديد من القضايا الدولية. دعم ترامب الحليف الاستراتيجي لم يتوقف عند التصريحات فقط، بل قام بإعلان قرار "القدس" عاصمة لإسرائيل وأمر بنقل السفارة الأمريكية الى القدس، هذا القرار الذي اعتبر قرارا متهورا، لأنه لا يمس الفلسطينيين فقط بل الأمة العربية والإسلامية ككل. تعتبر "صفقة القرن"، التي صاغها الرئيس الأمريكي مع حلفائه مبادرة أمريكية لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، لكن في النهاية تبين أنها وسيلة لتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، وإنهاء ملف اللاجئين وتصفية القضية الفلسطينية. هذه الصفقة قضت على المجهودات التي كانت تسعى لإيجاد حل عن طريق المفاوضات، بالإضافة الى أنها لم تحظى بالقبول من قبل الدول والمنظمات، لأنها لا تخضع للشرعية الدولية.

عاشراً: التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد اطلاع الباحثة على مجموعة من الدراسات والأبحاث السابقة في موضوع هذه الرسالة، وجدت كمية بحثية ممتازة من حيث العدد والنوع، مما يعكس وعي المثقفين العرب على أهمي تسليط الضوء على الموقف الأمريكي باعتباره من المواقف المركزية في أساس الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وقد عنيت هذه الدراسات بإلقاء الضوء حول تأثيرات السياسة الخارجية الأمريكية على القضية الفلسطينية.

ونلاحظ في معظم هذه الدراسات السابقة أن الذي أثار هذه الحملة البحثية هو الاعلان عن مشروع صفقة القرن والإعلان عن نقل السفارة الأمريكية للقدس في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، كون هذين الحدثين كانا أحداث مصيرية في اتجاهات سير القضية الفلسطينية، ولذلك نجد غالب الدراسات السابقة

عنيت بهذه الجزئيات دون النظر بدقة في تاريخ الدعم الأمريكي لإسرائيل ودون اعطاء بقية القضايا أهمية واضحة مثل قضية اللاجئين والأسرى والأغوار وحدود 1967 والضغط على الفصائل الفلسطينية.

علاوة على ذلك، تؤكد هذه الدراسات أن سياسة بايدن لم تختلف جذرياً عن سابقه، بل سعت إلى إدارة الأزمة لا حلّها، مما يؤكد فرضيات الدراسة الحالية حول ثبات الموقف الأمريكي الاستراتيجي تجاه إسرائيل، واستمرارية الانحياز في عهد مختلف الإدارات. وهذا ما تتميز به رسالتنا والجديد الذي سنعمل على تقديمه من خلال هذه الرسالة يتمثل في عدة نقاط:

- توسيع دائرة البحث والتحليل مما يجعلنا نبلور موقف سياسي أكثر وضوحاً حول السياسة الخارجية الأمريكية.
- لفت النظر إلى قضايا أعمق من صفقة القرن ونقل السفارة الأمريكية للقدس، والتي تعتبر قضايا تغاضى عنها المجتمع الدولي ونجح الكيان الصهيوني في إخراجها عن طاولة العمل السياسي، مثل اللاجئين والأسرى والمستوطنات والأغوار وأموال المقاصة، لنعطي صورة أكثر وضوحاً عن الاعتداءات الاسرائيلية والمعارية الأمريكية السلبية في التعامل مع الحق الفلسطينية.
- ستتناول هذه الرسالة أحداث لم تتعرض لها الدراسات السابقة ومواقف جديدة منها ما هو عسكري وأمني وسياسي قامت به الإدارات الأمريكية إبّان حرب غزة الحالية.
- الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو الدعم السياسي الفلسطيني لاتخاذ مواقف جديدة تجاه السياسة الأمريكية وليس فقط سرد وتحليل هذه المواقف.

الفصل الأول: مفاهيم ونظريات السياسة الخارجية

السياسة الخارجية هي التي تعبر عن قوة الدولة ومقدار تأثيرها في إقليمياً ودولياً وتحدد موقعها باعتبارها دولة كبرى أو دولة صغرى أو دولة متخلفة، أو إن كانت هذه الدولة مستقلة أم تابعة لدولة أخرى أم خاضعة لغيرها منزوعة السيادة والقرار.

وباعتبار أن كل دولة بحسب حالتها تمتلك مصالح وتحالفات ورؤية خاصة تمارس سياستها الخارجية على أساس هذه المصالح وهذه الرؤية، ومن الطبيعي أن يكون لهذه السياسة الخارجية أدوات تطبق من خلالها.

1.1 تعريف السياسة الخارجية

وضع الباحثون وعلماء السياسة والعلاقات الدولية العديد من التعريفات للسياسة الخارجية، حيث كان ينصرف اهتمام كل باحث إلى مجال أو جزئية معينة في العلوم السياسية والعلاقات، لذا ستقدم الدراسة العديد من هذه التعريفات بهدف إعطاء فكرة شاملة عن مفهوم السياسة الخارجية.

عرّف الدبلوماسي النمساوي كورت فالدهايم (1918-2007) السياسة الخارجية بأنها: "مجموعة التصرفات والأعمال الدبلوماسية التي تحدد سلوك الدولة تجاه غيرها، وتهدف إلى تحقيق أفضل الظروف الممكنة بالوسائل السلمية، دون اللجوء إلى الحرب، مما يجعلها تعبيراً عن المبادئ التي تحكم علاقات الدولة مع الدول الأخرى". (النعمي، 2010، ص19)

وعرفها السياسي الفرنسي ليون نويل (1888-1987) بأنها: "فن إدارة علاقات الدولة بالدول الأخرى".

عرّف الأمريكي جورج موديلسكي (1926) السياسة الخارجية بأنها: "مجموعة الأنشطة التي تطورها المجتمعات بهدف تغيير سلوك الدول الأخرى لتتكيف مع البيئة الدولية، بناءً على المدخلات والمخرجات." (العبدلي، 2008، ص111)

وعرفها المفكر المصري حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها: "كل أشكال النشاط الخارجي الذي تمارسه الدولة، حتى وإن لم تصدر عن الدولة كواقع منهجي، ولذلك فإن نشاط الجماعة، مثل الحضور الثقافي أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية، يشمل هذه الفئة العريضة وتشمل السياسة الخارجية". (النعمي، 2010، ص21)

وفي إطار ما يسمى النظرية الواقعية التي وضعها الأمريكي هانز مورغان ثاو (1904-1980) والتي تقوم على فرضية تقوم على دور القوة في نظام العلاقات الدولية. ولذلك رأى مورغان أن عالم السياسة الدولية (السياسة الدولية - العلاقات الدولية) يشبه السياسة الداخلية (السياسة داخل المجتمع) فهو عالم الصراع على القوة، ومهما كانت أهداف ذلك العالم فإن القوة هي هدفه الدائم والعاجل والمباشر. (الهرمزي، 2014، ص155)

وقد أوضح هانز ثاو من خلال هذه النظرية مفهوم القوة في السياسة الدولية، حيث أوضح أن الدول تتنافس في إطار العلاقات الدولية القائمة على القوة بهدف الحفاظ على الوضع الراهن ودعم سياسات التوسع الاستعماري ودعم المكانة السياسية في المجتمع الدولي. (الهرمزي، 2014، ص170)

تري الباحثة أن السياسة الخارجية لا تقتصر فقط على كونها أهدافاً تسعى الدولة لتحقيقها عبر أدوات محددة، بل هي أيضاً انعكاس مباشر لمدى وعي الدولة بذاتها وبمكانتها في النظام الدولي. فنجاح السياسة الخارجية، في رأيي، لا يقاس فقط بتحقيق الأهداف المرسومة، وإنما بقدرتها على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وإيجاد توازن بين المصالح الوطنية وبين الالتزامات الدولية، وأن السياسة

الخارجية ليست مجرد نشاط تمارسه النخبة الحاكمة أو المؤسسات الرسمية، بل هي نتاج تفاعل بين الداخل والخارج، وبين ما تفرضه التحديات وما تتيحه الفرص. وهذا ما يجعلني أعتقد أن الدولة التي تفتقر إلى وضوح رؤيتها الاستراتيجية ستجد نفسها عاجزة عن صياغة سياسة خارجية متماسكة وفاعلة.

2.1 أهداف السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية الخاصة بالدولة تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تبنى على طبيعة قدرات الدولة وما تملكه من اقتصاد وقدرات عسكرية وأدوات ضغط دولية أو إقليمية، وبالتالي ما يحدده موقع الدولة من نسق السياسات الخارجية العالمية والتي تضبط أثر الدولة وتحده، ومن هنا يمكن تعريف الهدف السياسي بأنه: "النظرة المستقبلية التي يسعى أصحاب القرار إلى ترتيبها خارج حدود الدولة لتحقيق المصلحة الوطنية، ولذلك فهم يبذلون قصارى جهدهم لتغيير الحالة الراهنة إلى حالة المستقبل المنظور والمتوقع الذي هو الأفضل للوحدة السياسية، أي الحالة التي تتجسد فيها مصالح دولتهم وطموحاتها" (بوفر، 1977، ص27)

1.2.1 تصنيف الأهداف الخارجية

وفقاً لمعايير الزمن والأهمية وتفاعلات الوحدة السياسية مع نظام العلاقات الدولية، يمكن تصنيف الأهداف الخارجية للدولة وفقاً للتصنيف التالي:

- **الأهداف الاستراتيجية الوطنية:** هي الأهداف الأساسية التي تمثل جوهر وجود الدولة واستمراريتها، حيث تُعد ضرورية لضمان بقائها واستقرار نظامها. وتشمل هذه الأهداف حماية السيادة الوطنية، وضمان استمرار أداء وظائفها الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تأمين أمنها القومي والاقتصادي المرتبط به. (هولستي، 1971، ص130)

تُمثل هذه الأهداف جوهر الوجود المادي والمعنوي للدولة والنظام السياسي القائم، لذا فإن إهمال صانع القرار لها يُعرض الدولة لأخطار وجودية، ما قد يؤدي إلى نشوب أزمات داخلية وخارجية تهدد استقرارها ومستقبلها.

- **الأهداف الاستراتيجية متوسطة المدى:** هي الأهداف التي يتمكن صانع القرار من تحقيقها من خلال خيارات متعددة دون الحاجة إلى اللجوء للقوة العسكرية، مع توفر الوقت الكافي للوحدة السياسية لتحقيقها. تشمل هذه الأهداف تعزيز العلاقات الاقتصادية، توسيع الأسواق، تحسين رفاهية المواطنين، وإبراز مقومات القوة والنفوذ. وتعد هذه الأهداف قاسماً مشتركاً بين مختلف الوحدات السياسية. (النعيمي، ص157)

- **الأهداف الثانوية:** وهي الأهداف التي لا تتطلب من الدولة حشد طاقاتها ومواردها من أجل الحصول عليها. (عبد الغفار، 2015، ص28)

عند استعراض الأهداف الثلاثة للسياسة الخارجية للدولة، والتي تعبر عن المصلحة الوطنية للوحدة السياسية، نجد أنها تتأثر بعوامل الزمن والأهمية والتفاعلات في إطار العلاقات الدولية. هذه العوامل ديناميكية وقابلة للتغيير، مما يجعل الأهداف خاضعة للتعديل أو التحول مع مرور الوقت. فما قد يُعتبر هدفاً استراتيجياً وطنياً في فترة معينة قد يفقد أهميته أو يتغير مع تطور الظروف. مثال على ذلك هو السياسة الانعزالية التي تبنتها الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى، وكذلك تحول سياسة بريطانيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى الخروج منه.

2.2.1 الأهداف السياسية العامة

على الرغم من اختلاف الدول في قدراتها البشرية والمادية وموقعها الجغرافي ونظامها التقاعلي، تتفق على تحقيق الأهداف الوطنية من خلال تبني سياسة خارجية تعكس الرغبة في تحقيق هذه المصالح الوطنية وهي (سليم، ص48):

- الحفاظ على استقلال الدولة وأمنها القومي ووحدة وسلامة أراضيها.
- تحقيق أكبر منفعة اقتصادية للدولة بما يحقق رفاهة مواطنيها.
- زيادة قوة الدولة.
- الحفاظ على السلام والاستقرار العالميين.

3.1 محددات السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية التي تمارسها الدولة تخضع لعدد من المحددات، والمحددات هي العوامل التي تؤثر في اتجاه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة، وتنقسم المحددات إلى محددات داخلية ومحددات خارجية. (ناصيف، 1985، ص173)

1.3.1 المحددات الداخلية

المحددات الداخلية هي تلك التي تقع ضمن حدود الوحدة السياسية وترتبط ارتباطاً حيوياً بمكوناتها البنوية، وبالتالي فإن قدرة وحجم هذه المحددات تنعكس في قدرة الوحدة السياسية على التأثير في نمط التفاعلات الدولية، وهي على النحو التالي (سليم، ص37-38):

- **المحددات الجغرافية:** وهي المحددات التي تعكس الجغرافيا السياسية للدولة وتشمل مساحة أراضيها وموقعها الجغرافي وتضاريس سطحها ومناخها، حيث تساهم هذه العوامل بشكل كبير في تحديد موقف الدولة داخل السياسة الدولية.

- **الموارد الطبيعية:** وهي الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة داخل حدودها البرية ومياهاها الإقليمية، بما في ذلك المعادن ومصادر الطاقة والثروات الزراعية، وهذا يساهم في قوة الدولة الاقتصادية ويحد من اعتمادها على الدول الأخرى، وبالتالي يكون لها القدرة على التأثير في القرارات الاقتصادية الدولية بما يعكس مصالحها الوطنية.

- **المحددات البشرية:** يعبر هذا المحدد عن قدرة الدولة على زيادة قدراتها العسكرية والاقتصادية من خلال توافر العنصر البشري اللازم لتشغيل هذه القدرات وإدامتها في فترات السلم والحرب، إلا أن هذا المحدد لا يمثل عاملاً حاسماً في قوة الدولة نظراً للقدرة التي تتمتع بها بعض الدول من عدد سكاني بشري كبير، لكنه في نفس الوقت يعاني من مشاكل تتعلق بالنمو السكاني، كالفقر والبطالة، مما يحد من ثقله السياسي الدولي (ناصر، 1985، ص173).

- **المحددات الشخصية لصانع القرار:** تعبر السياسة الخارجية عن تفضيلات صانع القرار في النظام السياسي، لذلك غالباً ما ترتبط هذه القرارات بالتنشئة العلمية والثقافية والنفسية والمهنية للسياسيين. (مورجان، 2011، ص84)

- **المحددات المجتمعية:** أي المحددات المرتبطة بالمجتمع من حيث الخصائص الوطنية، والتي تعكس بدورها الارتباط اللغوي والديني والعرقي للمكون البشري للدولة، وبذلك تصبح السياسة الخارجية ترجمة للتطلعات الوطنية من أجل تحقيق المصلحة الوطنية، ومن المحددات المجتمعية أيضاً شكل النظام السياسي؛ فكلما اقترب النظام من النظام الديمقراطي، زاد دور الأحزاب السياسية والرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني في صنع وتقييم السياسة الخارجية. (العاصرة، 2019، ص9)

- **الاستقرار السياسي:** إن الاستقرار السياسي يعكس الصورة الجيدة والمستقرة للدولة، مما يسهم في انفتاح الدول الأخرى عليها وبناء علاقات متعددة الجوانب معها، مما يساعد صانع القرار على الاهتمام والتفرغ للسياسة الخارجية من أجل تحقيق المصالح الوطنية. (جونسون، 1989، ص25)

- **القدرات العسكرية:** تعد القدرات العسكرية من أهم المحددات في صنع السياسة الخارجية، بما في ذلك الأسلحة الفعالة من حيث الكمية والنوع، والتكنولوجيا المتقدمة، والكوادر والقادة العسكريين الأكفاء، والعقيدة القتالية، وبالتالي فإن القدرات العسكرية قادرة على الدفاع عن الدولة والتخطيط لشن الحرب أو تهديدها. (فرانكل، 1974، ص174)

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة المحددات الداخلية متغيرة بشكل عام، باستثناء الموقع الجغرافي، ويمكن أن تساهم المحددات المذكورة أعلاه في صنع سياسة خارجية مؤثرة أو غير مؤثرة حسب النمو أو انخفاض في حجم وقيمة تلك المحددات، فمثلاً قد ينتج عن اكتشاف الموارد الطبيعية أو تبني الدولة لسياسات اقتصادية سليمة تهدف إلى زيادة نفوذ تلك الدولة في السياق الإقليمي أو الدولي زيادة في القدرات الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك دولة قطر التي أصبحت تمتلك نفوذاً واسعاً في منطقة الشرق الأوسط، وذلك نتيجة لاكتشافها كميات كبيرة من الغاز والنفط، الأمر الذي حولها بدورها إلى دولة غنية قادرة على التأثير في السياسات الإقليمية والدولية.

2.3.1 المحددات الخارجية

المحددات الخارجية هي العوامل التي تقع خارج حدود الدولة، ولكنها تؤثر في سياستها الخارجية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الداخلية، ويظهر تأثير هذه التفاعلات بين المحددات الداخلية والخارجية ضمن منظومة العلاقات الدولية.

- **بنية النظام الدولي والإقليمي:** إن تركيبة وشكل النظام الدولي والإقليمي يعكسان تأثير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للوحدات السياسية، لقد أثر النظام العالمي ثنائي القطبية¹ على شكل السياسة الخارجية للدول، وخاصة الدول الصغيرة، وجعلها تقع ضمن نطاق التحالفات القائمة، ولكن في ظل النظام المتعدد الأقطاب أعطى هذا النظام للوحدات السياسية القدرة على المناورة بين هذه الأقطاب، بما يسمح بخدمة مصالحها الوطنية. (حطي، 2020، ص52)

- **المؤسسات الدولية:** تلعب المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة دوراً كبيراً في تنظيم العلاقات بين الدول، حيث يساهم الوضع القانوني لبعض المؤسسات الدولية في التأثير على القرارات الخاصة. (الكفارنة، 2009، ص30)

- **العمليات السياسية الدولية:** تهتم العمليات السياسية الدولية بالجانب الديناميكي والتفاعلي للنظام الدولي وفق مبدأ رد الفعل والمعاملة بالمثل، والذي قد ينتج عنه إما طبيعة تعاونية أو صراعية بين الدول (عربي، 2016، ص16)

نجد من استقراء المحددات الخارجية السابقة أنها عوامل متغيرة تتأثر بالمحددات الداخلية والمصالح المشتركة بين الدول والوزن السياسي للدول المؤثرة في القرارات الدولية، وخاصة من خلال المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة التي تتخذ في كثير من الأحيان قرارات بمعايير مزدوجة.

4.1 أدوات صنع السياسة الخارجية

¹النظام الدولي ثنائي القطب: وهو النظام الذي ميز العلاقات الدولية 1945-1989 وتميز بمحاولة كل من أميركا والاتحاد السوفييتي السابق فرض سيطرتهما على العالم، وهو ما عرف بفترة الحرب الباردة. * النظام الدولي متعدد الأقطاب: مفهوم لوصف توزيع القوة داخل النظام الدولي، المكون من ثلاثة أقطاب أو أكثر من مراكز القوة (الكفارنة، 2009، ص30)

يستخدم صانع القرار السياسي المتعلق بالسياسة الخارجية العديد من الأدوات لتحقيق الهدف أو الأهداف السياسية المرجوة، وتختلف هذه الأدوات واستخداماتها وفقاً للمحددات الداخلية التي تمتلكها الدولة والمحددات الخارجية المؤثرة في القرار السياسي.

- **الأدوات الدبلوماسية:** تمثل هذه الأداة الخيار الأول لصانعي السياسة الخارجية، حيث تتميز بعدة مواصفات، فهي الأقل تكلفة مقارنة بتأثيرها، والأسهل استخداماً، والأكثر توفراً. وتستخدم الدبلوماسية في صنع السياسة الخارجية لتحقيق المصالح الوطنية المتمثلة في الوحدة السياسية دون اللجوء إلى استخدام القوة أو الحرب النفسية أو القانون المنظم لحالات الصراع، لذلك يتم استخدام هذه الأداة مجموعة من المفاهيم التي ترتبط بها بشكل أساسي، مثل المفاوضات والمساومة والتمثيل والزيارات الدبلوماسية وتعد الدبلوماسية هي النقيض للأدوات المادية والدعاية للسياسة الخارجية (عربي، 2016، ص196)

- **الأدوات الاقتصادية:** تعبر هذه الأداة عن استخدام الإمكانيات الاقتصادية والمالية والمادية للوحدات السياسية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، حيث يتم تمثيل استخدام هذه الأداة وفق نمطين، النمط الأول يعبر عن حالة التعاون أو التنسيق أو احتواء الدول من خلال استخدام الأداة الاقتصادية كأداة لتقديم العون والمساعدة. وتعزيز التنمية الاقتصادية للدول لاتخاذ قرارات تصب في مصلحة الوحدات السياسية الأخرى، بينما يعبر النمط الثاني عن حالة من العداء والصراع بين الدول من خلال استخدام هذه الأداة بفرض العقوبات الاقتصادية وإغلاق طرق التجارة والحد من حجم التدفقات المالية بهدف دفع الوحدة أو الوحدات السياسية لتغيير سياساتها تجاه الوحدات السياسية الأخرى. (بريدج، 2010، ص91)

- **أدوات الدعاية:** تعبر أداة الدعاية (الرمزية) عن قدرة وسائل الإعلام والاتصالات والمراكز الثقافية على إحداث تغيير فكري وسلوكي في المكون البشري للوحدة السياسية المستهدفة، سواء كان مواطناً عادياً أو صانع قرار أو رأياً عاماً، ولهذه الأداة العديد من الوسائل والأساليب بهدف إحداث هذا التغيير المرغوب

ويتحقق ذلك من خلال استخدام الدعاية المستهدفة عبر الإنترنت والتلفزيون وتوفير المنح الدراسية للطلاب المتفوقين، وبذلك تعتبر هذه الأداة هي الأداة الأكثر قدرة والأطول عمراً لإحداث التغيير. (دوريري، 2008، ص14)

- **الأدوات العسكرية:** وهي استخدام أو التهديد باستخدام القدرة العسكرية لوحدة سياسية ضد وحدة سياسية أخرى. ومن أجل تحقيق هدف سياسي مرغوب، فإن الأشكال المتعددة لاستخدام هذه الأدوات من أجل خلق التغيير المقصود من خلال توفير القدرات والخبرات العسكرية لوحدة سياسية أو مجموعات معارضة داخل الوحدة السياسية أو تشكيل تحالفات عسكرية مع وحدات سياسية أخرى (عبد الغفار، 29)

من خلال ما سبق يتضح للباحثة أن أدوات السياسة الخارجية هي أدوات نسبية وترتبط بشكل مباشر بالمحددات الداخلية والخارجية للوحدة السياسية. الوحدات السياسية القوية اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً هي الوحدات التي لها أكبر تأثير على نظام العلاقات الدولية بهدف تحقيق مصالحها الوطنية، على عكس الوحدات السياسية الدول الفقيرة التي لا تمتلك القدرة على استخدام كافة أدوات السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: مؤسسات صنع القرار السياسي الأمريكي

تعد السياسة الخارجية لأي دولة انعكاساً لتوجهاتها الاستراتيجية وأهدافها القومية في البيئة الدولية، فهي عملية معقدة تعتمد على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تتفاعل لصياغة المواقف والقرارات في الشؤون الدولية، ومن بين القوى العظمى، تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة خاصة في صنع السياسة الخارجية، حيث تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية وسياسية تجعلها لاعباً رئيسياً في النظام العالمي (حمدشي، 2022، ص459).

إن صنع القرار في السياسة الخارجية يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومات، حيث يتطلب تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والاستجابة للضغوط الدولية، ويعتمد النظام الأمريكي على مجموعة من المؤسسات التي تتكامل فيما بينها لصياغة السياسات الخارجية، بما في ذلك السلطة التنفيذية والمؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية (الزبود، 2022، ص36).

يلعب الرئيس الأمريكي دوراً محورياً في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، كونه المسؤول الأول عن تنفيذ السياسات الدولية وقيادة السلطة التنفيذية. ومع ذلك، لا يمكن إغفال دور المؤسسات الأخرى مثل وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع (البنتاغون) ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في تشكيل هذه السياسات وتنفيذها. كما يُعد الكونغرس الأمريكي أحد أهم المؤسسات التشريعية التي تؤثر على السياسة الخارجية من خلال سلطته في سن القوانين والمصادقة على الاتفاقيات الدولية، إلى جانب المؤسسات الرسمية، تبرز المؤسسات غير الرسمية كعناصر مؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. جماعات الضغط السياسي (lobbies) تُعد مثلاً واضحاً على القوى التي تؤثر في صياغة القرارات من خلال تمثيل المصالح المختلفة والتأثير على صناع القرار. كما يلعب المجمع الصناعي العسكري دوراً مهماً في توجيه السياسات المرتبطة بالدفاع والأمن (عبد النبي، 2023، ص8).

يستعرض هذا الفصل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، بدءاً من دور السلطة التنفيذية والمؤسسات الحكومية مثل وزارة الخارجية والدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية، وصولاً إلى تأثير الكونغرس، كما يناقش دور جماعات الضغط، المجمع الصناعي العسكري، ومراكز الدراسات والأبحاث في صياغة وتوجيه السياسات الدولية.

1.2 صنع القرار في السياسة الخارجية

تُعد عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من القضايا المعقدة التي تشغل حيزاً واسعاً في حقل العلاقات الدولية، حيث يسعى العديد من الباحثين إلى وضع نماذج تفسيرية لفهم آلياتها.

يرى كل من فريدريك بيرسون ومارتن روتشستر أن القادة السياسيين يمكنهم استخدام مجموعة من القواعد لتطبيقها على مواقف مختلفة عند التعامل مع الشؤون الدولية، وقد قسم هذان الباحثان هذه المواقف إلى ثلاث فئات: القرارات العامة والخاصة والمتعلقة بالأزمات (باهرغ، 2014، ص345)

وقد عرف هذان الباحثان القرارات العامة بأنها: نوع القرارات الأكثر اتساقاً مع ما يتوقعه صانع القرار عند تبني سياسة ما.

إن هذه القرارات تتخذ عادة في قضايا تتطلب فترة زمنية أطول وتشارك فيها أعداد كبيرة من الجهات الفاعلة، أما النوع الثاني فهو: القرارات الجزئية أو "الإدارية"، وهي مجموعة من التدابير الضيقة نسبياً المتخذة لمعالجة تهديد منخفض المستوى للمصلحة الوطنية، ويتم التعامل معها على مستويات أدنى من البيروقراطية. (العيثاوي، 2005)

أما القرارات المتعلقة بالآزمة فهي تلك القرارات المرتبطة بتهديد عالي المستوى، مثل إمكانية استخدام القوات العسكرية ضمن إطار زمني ضيق، وتتخذ بمشاركة صناع القرار على المستويات الإستراتيجية. (باهرغ، 2014، ص351)

إن القرار السياسي المتعلق بالسياسة الخارجية يتطلب توافر العديد من المتطلبات للتعبير عن حالة المنطق أو العقلانية التي يجب أن يتمتع بها، وهي: (جورج، 2018، ص274)

أولاً: المعلومات الكافية عن الموقف، كمياً ونوعياً.

ثانياً: المعرفة الأساسية بعلاقات السبب والنتيجة ذات الصلة بتقييم النتائج المتوقعة من تطبيق مسارات العمل المتاحة.

ثالثاً: اختيار مسار العمل المرتبط بالقيمة والفائدة المتوقعة منه عند تطبيقه.

وقد لا تتوافر هذه الشروط أو المتطلبات المرتبطة باتخاذ القرار العقلاني من قبل السياسي في كثير من الحالات، لذا يتعين على صانع القرار في بعض الأحيان أن يعمل تحت قيود شديدة، وبالتالي يقع القرار السياسي في مكان ما بين علم النفس الديناميكي، وعلم النفس المعرفي²، وبين علم النفس القيادي وعملية معالجة المعلومات وبين نظرية القرارات عالية الجودة والإنجاز الفعلي (خلف، 2007، ص36)

² علم النفس الديناميكي: منهج في علم النفس يركز على دراسة القوى النفسية وراء السلوك والمشاعر والعواطف الإنسانية وإمكانية ارتباطها بالتجارب المبكرة، ويهتم بشكل خاص بالعلاقات الديناميكية بين دوافع الوعي واللاوعي وعلم النفس المعرفي: هو مجال فرعي من علم النفس يقوم باكتشاف العمليات الذهنية الداخلية أي كيف يقوم الناس بالتفكير والإدراك والتذكر والتحدث وحل المشكلات.

– علم النفس القائد: مجموعة من الفعاليات والأنشطة والعمليات والتي يقوم بها المرء من أجل قيادة أو توجيه الآخرين بقصد تحقيق أهداف محددة من خلال إتباع مجموعة من التنظيمات المنسقة.

من خلال ما سبق يتبين أن اتخاذ القرار المتعلق بالسياسة الخارجية يرتبط بشكل أساسي بالمحددات والأدوات الداخلية والخارجية التي تمتلكها الوحدة السياسية في إطار نظام العلاقات الدولية القائم، والأنواع الثلاثة من القرارات التي يتعين على السياسي اتخاذها لمواجهة موقف معين هي القرارات التي تتأثر بطبيعة الزمن إن المعلومات وحجم التهديد وخبرة وووعي صانع القرار هي عوامل متغيرة وليست ثابتة. ومن الأمثلة على ذلك الحرب الروسية الشيشانية الأخيرة، فخلال الحرب الأولى (1994-1996) أسفرت الحرب عن هزيمة روسيا والمقاتلين الشيشان نتيجة لعوامل محددة، أما الحرب الثانية (1999-2000) فقد انتهت بهزيمة مقاتلي جمهورية الشيشان نتيجة لعوامل غير تلك التي حدثت في الجولة الأولى من الحرب، وبالتالي فقد عبرت هذه الحرب عن تغيرات في محددات وأدوات صنع السياسة الخارجية الروسية (الجبري والعبيدي، 2024، ص993).

2.2 صنع السياسة الخارجية الأميركية

إن صنع السياسة الخارجية الأميركية يعتبر عملية سياسية معقدة بسبب مشاركة العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية في صنعها، ورغم تعقيدها فإن عملية صنع القرار هي عملية حددها الدستور الأمريكي الذي ينص على أن الكونجرس الأمريكي³ له الحق في إعلان الحرب والرد عليها، وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، أما رئيس الولايات المتحدة الذي ينتخب كل أربع سنوات فهو يمثل رئاسة السلطة التنفيذية ويتمتع بصلاحيات عديدة، فهو قائد القوات المسلحة الأميركية وله سلطة عقد المعاهدات وتعيين السفراء والقناصل وقضاة المحكمة العليا، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقة (صالح، 2019، ص420)

³ * الكونجرس الأمريكي: هو السلطة التشريعية في الولايات المتحدة ويتكون من مجلسين منتخبين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ دستور الولايات المتحدة، المادة الأولى - الفقرة الثامنة

** مجلس الشيوخ: جزء من الكونجرس الأمريكي ويتكون من 100 عضو يمثلون خمسين ولاية أميركية دستور الولايات المتحدة، المادة الثانية، القسم الثاني

3.2 المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

1.3.2 السلطة التنفيذية :

يعتبر الرئيس الأمريكي هو قمة السلطة التنفيذية، وتعد رئاسة الدولة إحدى أهم مؤسسات صنع السياسة الخارجية ويضطلع في مسؤوليتها رئيس الدولة ومساعديه والأجهزة المرتبطة به، ويتباين تأثير رئيس الدولة في السياسة الخارجية تبعاً لطبيعة الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، فضلاً عن مدى اهتمامه الذاتي بالسياسة الخارجية وقوة فكره وشخصيته وأثره في القضايا الخارجية التي تهم الولايات المتحدة (قبيسي، 2008، ص71)، كما إن الرئيس الأمريكي يشرف على السلطة التنفيذية وهو الذي يعين الوزراء ويمنح وظائف في كل وزارة لحلفائه السياسيين (الترامان، 2004، ص1)

يرى الكثير من منظري السياسة الأمريكية ومنهم (جوزيف ناي) و(بيروستريك ديني) و(هنري كيسنجر) أن السلطة والمسؤولية التي يخولها الدستور للرئيس أكبر مما يتمتع بها أي رئيس ينتخب بالأسلوب الديمقراطي في دولة حديثة، ونجد ذلك من خلال السلطات الممنوحة للرئيس من خلال النصوص الدستورية وهي (محمد، 2021):

1. أن الرئيس يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة وهو ما يعرف بأحادية السلطة التنفيذية التي

يتصف بها النظام السياسي الأمريكي

2. الاستقرار في ممارسة السلطة السياسية وإدارة الحكم، فولاية الرئاسة لمدة (4) سنوات وإمكانية

إعادة انتخاب ثمانية لولاية أخرى تعد استقراراً في القيادة.

3. اختصاص الرئيس المقرر دستورياً، وخاصة حقه في الاعتراض على تشريعات الكونغرس وردها إليه لإعادة النظر فيها بحيث لا تصدر هذه التشريعات إلا بموافقة تلتها أعضاء الكونغرس (داوود، 2006، ص41).

إن إدارة الرئيس الأمريكي الكاملة للسياسة الخارجية لا بد أن تشارك فيها البيروقراطيات الرئيسة أي الأجهزة الرسمية ومن ثم فإن مهارة الرئيس تتلخص في قدرته على السيطرة على مدخلات وحركة مخرجات عمل تلك الأجهزة (دالاس، 1991، ص86)، ويعتمد كذلك على دور الأجهزة غير الرسمية مثل اللوبيات الكبرى ووسائل الإعلام و الخبراء في مجال السياسة الخارجية (سيرفاتي، 1995، ص51)

إضافة إلى قدرته على تطبيق سياسة عامة أو إستراتيجية تجمع بنجاح بين كل الإجراء المعقدة لجهاز الحكم حيث أن الطرق التي يقوم من خلالها الرئيس بتنسيق دوره مع أدوار الأجهزة التابعة له ومع الوزارات والهيئات التي تقع عليها مسؤوليات السياسة الخارجية وتعد على درجة كبيرة من الأهمية، ونجد أن هذه المهمة كانت تقسم بالصعوبة أو الضخامة في فترة رئاسة (فرانكلين روزفلت) حيث أنها كانت مسؤولية شخصية للرئيس فحسب، إلا أن الأمر اختلف في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة حيث ظهرت أدوار للمؤسسات والبنية الرسمية وغير الرسمية ومنها مجلس الأمن القومي (السليمي، 2001، ص109)، هذا المجلس يمثل اعترافاً من جانب الكونغرس والرئيس بضرورة تبني نظرة كلية السياسة الخارجية، ولكن مع ذلك تبقى أدوار هذا المجلس ومدى الصلاحيات المناطة به محددة من قبل رئيس الولايات المتحدة (سليم، 2000، ص25)

2.3.2 المؤسسات الحكومية

المؤسسات لها علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية والتي تشارك في تحديد نوعية السلوك السياسي الخارجي لهذه الدولة وتختلف طبيعة هذه المؤسسات ونوعية مشاركتها باختلاف التعلم السياسية (فرج وآخرون، 2021)

1. وزارة الخارجية الأمريكية:

تُعَدّ عملية صنع السياسة الخارجية مغايرة لعملية تنفيذها؛ فالأولى تهدف إلى تحديد مضمون السلوك السياسي للدولة في علاقاتها الخارجية، في حين تسعى الثانية إلى تحويل هذا السلوك إلى واقع عملي. ويتم تنفيذ السياسة الخارجية من خلال جهاز بيروقراطي يتجسد في وزارة الخارجية. (علي، 2021)

وزارة الخارجية الأمريكية تعتبر عنصر مهم من عناصر رسم وتحديد اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية وذلك عبر المعلومات، حيث أنها المصدر الرئيس اليومي للحكومة الأمريكية، وتعطي صورة واضحة عن اتجاهات الحكومات الأجنبية ولذلك تعتبر القناة العادية حينما تحتاج الإدارة الأمريكية لتحديد موقفها في أزمة تريد بحثها أو تسويتها مع الآخرين، ما من شأنه تعزيز المصالح والأهداف الأمريكية (الونسو والطائي، 2020)

من الناحية النظرية، تتمثل المسؤولية الأساسية لوزارة الخارجية في إدارة العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى. غير أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية برز اتجاه لافت تمثل في توسيع نطاق مهام الوزارة لتشمل مجالات غير سياسية، مثل المساعدات الخارجية، والدعاية، والعلاقات الاقتصادية، فضلاً عن القضايا العسكرية حين تتداخل مع الشؤون الخارجية. وإلى جانب ذلك، تتولى الوزارة

الإشراف على أنشطة الولايات المتحدة داخل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية (الهاشمي، 2012، ص135).

2. وزارة الدفاع (البنتاغون):

تمارس وزارة الدفاع دوراً كبيراً في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وذلك من خلال دورها في السيطرة على مخرجات الإستراتيجية الأمريكية، وذلك بعد أن أضحت هذه الإستراتيجية من أهم مدخلات التحرك السياسي الخارجي الأمريكي في القرن الواحد والعشرين إثر تبني اتجاهات تميل إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية، كما أن وزارة الدفاع تعد الجهة المسؤولة عن الإشراف العسكري الأمريكي وإدارة العلاقات العسكرية الأمريكية مع حلفاء الولايات المتحدة في الخارج. (الأنباري، 2018)

تبرز مشاركة البنتاغون أولاً من خلال عضويته **في ما** يسمى بالإدارة الأمريكية وفي مجلس الأمن القومي الأمريكي فضلاً عن دوره في نقل لوجهة نظر المدنيين إلى وحدات اتخاذ القرار الأمريكي أما الثاني فهو الذي ينقل آراء ووجهات نظر العسكريين المحترفين إلى هذه الوحدات وكذلك دور المستشارين العسكريين إلى رئيس الإدارة الأمريكية والسكرتير الدولة الأمريكي لشؤون الدفاع (وزير الدفاع) وكذلك إلى الكونغرس الأمريكي. (فقيه، 2012، ص163)

مما سبق يتبين أن مؤسسة الدفاع الأمريكي تشارك في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية من خلال سكرتير الدولة الأمريكي لشؤون الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة .

3. وكالة الاستخبارات المركزية CIA :

تُعَدّ وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) من أبرز المؤسسات الأمريكية المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية، إذ تقوم بجمع المعلومات وتحليلها وتقديمها لصانعي القرار. ومن خلال تقاريرها وعملياتها السرية، أصبحت عنصراً أساسياً في رسم توجهات الولايات المتحدة تجاه القضايا الدولية.

وبما إن الرئيس والكونغرس يتنافسان على السيطرة على عملية صناعة السياسة الخارجية فإن مختلف جماعات المصالح والضغط العالمية والمصالح الإستراتيجية تؤثر جميعها في مواقف وأهداف فرعي الحكومة ومن ثم فإن جميع الآراء والحسابات التي تدخل في هذه المعادلة تتأثر في النهاية بمدى توافر المعلومات ونوعيتها وطريقة الحصول عليها، وتعتمد السلطة التنفيذية على المعلومات التي تزودها بها أجهزة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وخصوصاً وكالة الاستخبارات المركزية، ولقد أثبتت الأحداث أن الرئيس يتخذ مواقفه من العديد من القضايا في شؤون السياسة الخارجية بعد اعتماد تقارير وكالة الاستخبارات المركزية وهذا يشير أنها تؤدي دوراً مباشراً في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية القضايا الدولية وفقاً لتقارير الاستخبارات وتحليلاتها (علي، 2020، ص110)

وتعتبر وكالة الاستخبارات المركزية واحدة من أضخم وكالات الاستخبارات في العالم، والذراع الرئيسي في وكالة الأمن القومي، إضافة إلى مكتب الاستطلاع القومي المشرف على عمليات الاستطلاع التي تقوم بها الأقمار الصناعية لحساب أجهزة المخابرات، وتعتبر وكالة الاستخبارات المركزية المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية ولهذا السبب فهي تؤثر بشكل مباشر في عملية رسم السياسات. (كريشان والبراسينة، 2024، ص183)

يأتي أهمية دور وكالة الاستخبارات المركزية في السياسة الخارجية الأمريكية يأتي من خلال جمع المعلومات السرية عن أوضاع وقيادات وتوجهات الدول الأخرى والقيام بتحليل تلك المعلومات ومن ثم تقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الأمن القومي والقيام أحياناً بتخطيط وتنفيذ العمليات السرية. وربما

يظهر للدارس والمراقب أن هنا حجم كبير ومتشعب لأدوار المؤسسات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية المعنية بصنع القرار السياسي الخارجي، وهنا يشرح جوزيف ناي علاقة وكالة (CIA) بالسياسة الخارجية الأمريكية بالقول: إن طبيعة ودور أنشطة المخابرات في مجالات السياسة الخارجية والدفاع تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد فيمكن القول إن الجميع يشتركون في مثل هذه الأنشطة ومن ثم يحدث في بعض الأحيان الخلط بين أنشطة المخابرات وبعض الأنشطة الحكومية الأخرى التي تشترك معها في عدد من السمات وإن اختلفت معها من حيث الهدف، ومن هذه الأنشطة حرب العصابات والتحريض على الثورات والتخريب والبرامج السياسية السرية (رقولي، 2018)

والعلاقة بين وكالة (CIA) وبين مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأخرى تكون مسألة حيوية ودليل ذلك إن أكثر الرؤساء الأمريكيين فعالية في الشؤون الخارجية هو الرئيس الذي ينجح في إقامة علاقات عمل جيدة مع مؤسسة الاستخبارات كما هو الحال مع الرؤساء ايزنهاور وكارتر وريغان وجورج بوش الأب (ربيع، السعيديين، 2013)

ويمكن تلخيص المهام الرئيسية لأجهزة الاستخبارات في مجال السياسة الخارجية بالآتية (السعيديين، 2013):

1. جمع وتحليل المعلومات وكتابة التقارير وتوزيعها على الجهات المعنية خاصة الرئيس ونائب الرئيس ومجلس الأمن القومي ووزارتي الخارجية والدفاع.
2. القيام بالعمليات الحربية الخاصة ذات الصلة بتنفيذ السياسة الخارجية.
3. التفاعل الدائم مع صانعي القرار السياسي والأمني، والمشاركة في صنع القرار السياسي الخارجي وتنفيذه ومتابعته.

4. التعاون والتنسيق أحياناً مع أجهزة استخبارات الدول الأخرى للحصول على المعلومات ذات العلاقة بتطورات الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

في ضوء ذلك يتضح للباحثة بأن وكالة الاستخبارات المركزية تمتلك قدرة كبيرة على التأثير في رسم السياسة الخارجية الأمريكية سلباً وإيجاباً .

4. السلطة التشريعية (الكونغرس الأمريكي):

منذ الثلاثينيات وحتى بداية السبعينيات من القرن العشرين مارست السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية تسيير الشؤون الخارجية (دردعاوي) وكان الكونغرس في أغلب الحالات منحازاً في دعم الرئيس في معظم شؤون السياسة الخارجية وهذا التطور جاء على أثر تجربتي فيتنام وفضيحة ووتر غيت* (الملا، 2018)

قد استمر إصرار الكونغرس على أداء دوراً فاعلاً في السياسة الخارجية الأمريكية في الثمانينات حيث كانت له أدواراً مهمة في صنع السياسة الأمريكية تجاه أمريكا الوسطى وتجاه المنطقة العربية وكذلك

* فضيحة ووترغيت هو اسم لأكبر فضيحة سياسية في تاريخ أمريكا. كان عام 1968 عاماً سيئاً على الرئيس ريتشارد نيكسون، حيث فاز بصعوبة شديدة على منافسه الديمقراطي همفري، بنسبة 43.5% إلى 42%، مما جعل موقف الرئيس ريتشارد نيكسون أثناء معركة التجديد للرئاسة عام 1972 صعباً جداً. قرر الرئيس نيكسون التجسس على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس في مبنى ووترغيت. وفي 17 يونيو 1972 أُلقي القبض على خمسة أشخاص في واشنطن بمقر الحزب الديمقراطي وهم ينصبون أجهزة تسجيل مموهة. كان البيت الأبيض قد سجل 64 مكالمات، فتفجرت أزمة سياسية هائلة وتوجهت أصابع الاتهام إلى الرئيس نيكسون. استقال على أثر ذلك الرئيس في أغسطس عام 1974. تمت محاكمته بسبب الفضيحة، وفي 8 سبتمبر 1974 أصدر الرئيس الأمريكي جيرالد فورد عفواً بحق ريتشارد نيكسون بشأن الفضيحة. دفعت التطورات اللاحقة والتصرفات الرئاسية الفاضحة ضد التحقيق مجلس النواب الأمريكي عام 1973 إلى البدء بإجراءات سحب الثقة من نيكسون. حكمت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن يسلم نيكسون تسجيلات البيت الأبيض لمحقيقي الحكومة. كشفت هذه التسجيلات أن نيكسون شارك في المؤامرة الهادفة إلى إخفاء النشاطات التي حدثت بعد الاختراق كما حاول استغلال الموظفين الرسميين الفدراليين لعرقلة التحقيق (الجزيرة نت، 2022).

العلاقات السوفيتية الأمريكية، وعند بداية التسعينات لم يضعف تحدي الكونغرس السلطة الرئاسية بل على العكس، فقد اشتدت المقاصة بين السلطة التنفيذية والكون مري بشأن السيطرة على سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ومنذ مطلع الألفية الجديدة يرى العديد من المراقبين ومنهم جون الترامان إن دور الكونغرس المعاصر في السياسة الخارجية هو تحديد مبلغ المال الذي سيتم إنفاقه وعلى أي النشاطات وتحديد المبالغ التي لا يسمح بإنفاقها وإن الكونغرس أضى عبارة عن مجموعة من المحاسبين ولكن في الواقع فإنه لا يمكن للإدارة الأمريكية القيام بأي شيء يمنعها الكونغرس من القيام به وحين تفعل ذلك كما حدث في قضية إيران كونترا فإن الأمر يسفر عن عواقب وخيمة (الترامان، 2004، ص2)

ومع ذلك فإنه من الصعب على الكونغرس وضع أية سياسة موضع التنفيذ وبالأحرى فإن دوره إذا ما قُورن بدور السلطة التنفيذية فإنه سيكون دور الرقابة السلبية على السلطة التنفيذية (أبو عين، 2015، ص73)، وهذه الرقابة تتمثل بالنقاط التالية (قبيسي، مرجع سابق، ص2):

1. الامتناع عن التصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها رئيس الإدارة الأمريكية مع رؤساء دول أخرى.
2. تعطيل أو تعديل البرامج الحكومية ذات الطابع الخارجي، بما في ذلك المساعدات الخارجية بأنواعها.
3. توجيه دعوات لرئيس الإدارة الأمريكية لتبني سياسات خارجية محددة.
4. المساهمة في صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار من خلال رؤساء اللجان المتخصصة.
5. إجراء مناقشات علنية حول السياسة الخارجية بهدف تعبئة الرأي العام لدعم أو معارضة السياسات المعتمدة.

وقد تم تطوير دور الكونغرس في العقدين الأخيرين من القرن الماضي عبر سلسلة من القرارات الإجرائية التي أدت إلى زيادة نشاطه في مجال السياسة الخارجية، ولقد تضمنت تلك القرارات قانون سلطات

الحرب وإنشاء لجان المراقبة من الكونغرس على المخابرات، وزيادة استخدام الفيتو في بعض مسائل الجهاز التنفيذي (جرجس، مرجع سابق، ص 47)

إلا إن فترة ولاية بوش الابن وأوباما شهدت إعادة هيمنة السلطة التنفيذية على القرار السياسي الخارجي الأمريكي (قبيسي، مرجع سابق، ص 2).

هذه الهيمنة بينتها الحقائق التالي:

1. الضرورات الأمنية التي فرضتها أحداث سبتمبر 2001 وأثرت على السياسات الداخلية والخارجية.

2. سيطرة اليمين المحافظ والجمهوريين على المناصب الأساسية، مما دعم سياسات إدارة بوش

الابن، مثل حرب العراق عام 2003، التي حظيت بتأييد واسع بين الجمهوريين بنسبة

90-95% وانعكست في موافقة الكونغرس بأغلبية كبيرة. (رپورتز، 1999، ص 247)

بوجه عام، ستظل السياسة الخارجية الأمريكية محل تنازع مستمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع تباين حدة هذا التنازع بين الإدارات والأطراف المختلفة. ولم يعد الأساس الدستوري العامل الرئيسي في تنظيم هذه العلاقة، بل أصبحت القوى الدولية والمحلية هي التي تحدد أدوار كل طرف في توجيه السياسة الخارجية. (الترامان، 2004، ص 8)

وهو ما نراه متجسداً في موقف الكونغرس من السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية في فترتي بوش الابن سواء خيال قضايا الشرق الأوسط والحرب ضد الإرهاب والقضايا الأوروبية، ولقد استمرت هذه التعديلات إلى تحول الكونغرس إلى لاعب فاعل في السياسة الخارجية الأمريكية حيث إن عدداً من اللجان المركزية التابعة لمجلسي الشيوخ والنواب كذلك لجان القوات المسلحة، واللجنة المركزية (علي، 2021، ص 81).

نستنتج من خلال ما تقدم أن السلطة التشريعية تأثيراً كبيراً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية ولكن إدارة هذه السياسية وتنفيذها هي من اختصاصات السلطة التنفيذية .

ويتكون الكونغرس الأمريكي من:

1. مجلس الشيوخ الأمريكي:

يعتبر المجلس الأعلى في الكونغرس الأمريكي، إذ يُعد مركزاً للتشاور والمناقشة والتداول، يتألف من 100 عضو أو سيناتور، ويمثل كل ولاية في الولايات المتحدة اثنان منهم، يتولى كل عضو في المجلس ولاية لمدة ست سنوات دون قيود على عدد فترات الخدمة، ويُقسّم أعضاء المجلس حسب الغرض الانتخابي. نائب الرئيس الأمريكي يكون رئيس مجلس الشيوخ ويصوّت فقط في حالة حدوث تعادل في الأصوات، بجانب دوره الرئيسي في تشريع القوانين، ويتقاسم مجلس الشيوخ مسؤوليات كبيرة مع مجلس النواب، ويشمل ذلك تأكيد التعيينات الرئاسية للمحكمة العليا والمحكمات الفدرالية والمناصب التنفيذية، بالإضافة إلى موافقته على المعاهدات الدولية التي جرى التفاوض بشأنها بواسطة الرئيس ومجلس الشيوخ يلعب أيضاً دوراً هاماً في إجراءات عزل الرئيس وأعضاء المحكمة العليا ويحاكمهم في حالة توجيه اتهام لهم. (البائع، 2020، ص34)

2. مجلس النواب الأمريكي:

مجلس النواب الأمريكي يُعد مجلس الشعب في الكونغرس الأمريكي، ويتألف من 435 نائباً يمثلون الولايات المتحدة الأمريكية ويُوزَّعون حسب عدد السكان في كل ولاية، وتوجد خمس مناطق وممتلكات أمريكية تمثّل أيضاً في المجلس ولكن ليس لديها حق التصويت (الجزيرة نت، 2024).

يُنتخب النواب لمدة عامين دون قيود على عدد المرات التي يمكنهم فيها الخدمة، وتُجرى الانتخابات لجميع النواب في نفس الوقت، كل نائب يُنتخب من منطقة جغرافية معينة ضمن الولاية التي يمثلها، وشغور المقاعد يمكن ملؤه فقط من خلال الانتخابات الخاصة أو الانتخابات العامة. (بو علام، 2015، ص70)

مجلس النواب ينتخب رئيساً للمجلس ويكون مسؤولاً عنه، ويمتلك المجلس سلطة تقديم اتهامات لعزل الرئيس وقضاة المحكمة العليا، ويتولى جمع مشاريع القوانين لزيادة الواردات، وفي حالة عدم تحقيق أي مرشح للرئاسة أكثرية في هيئة الناخبين ينتخب المجلس رئيس الجمهورية. (سيدي أحمد، 2018، ص67)

3.3.2 المؤسسات غير الرسمية

هي مجموعة من المؤسسات والمنظمات وجماعات الضغط ذات الطابع المالي أو العرقي أو الفكري التي من شأنها التأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التأثير في المؤسسات الرسمية المعينة في صناعة السياسة الخارجية (مطروود، 2024، ص1).

أولاً: جماعات الضغط السياسية: lobbies :

هي مجموعة من الأفراد يشاركون في مصلحة ما أو في عدة مصالح يعملون من أجل تحقيقها من خلال النظام السياسي، وبذل المصطلح (lobbies) على ممارسة الضغط والنفوذ على نحو مباشر على أصحاب القرار السياسي والمشرعين وإقناعهم أو إرغامهم بإتخاذ قرار لمصلحتهم (ادواردز، 1999، ص274)

ومهمة اللوبيات السياسية الأساسية هي التأثير في القرار السياسي الخارجي، وذلك من خلال التأثير على وجهات النظر الحكومية سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية (سي ناي، 2009، ص15)

تشير طريقة تشكيل الحكومة في الولايات المتحدة، بما في ذلك اختيار الشخصيات وتأثير رأس المال والداعمين في الانتخابات، إلى وجود مساحة واسعة للتأثير على السياسة الخارجية بوسائل متعددة. تتمكن الجماعات المهمة بتوجيه السياسة الأمريكية من تحقيق ذلك عبر التأثير على النواب والمسؤولين التنفيذيين، ودعم الحملات الانتخابية، والتصويت، وتشكيل الرأي العام. يزداد تأثير هذه الجماعات عندما تركز على قضية محددة لا يحمل الشعب موقفاً مسبقاً منها، حيث يميل صانعو السياسة إلى الاستجابة لها وإرضائها طالما أن ذلك لا يواجه معارضة شعبية واضحة (هايمر، 2007، ص33).

أبرز تلك اللوبيات هي اللوبيات العرقية (الثنية) وهي عبارة عن جماعات ضغط تعمل باتجاه التأثير على القرار السياسي الحكومي لمصلحة الفئة التي تمثلها مثل اللوبي اليهودي أو لوبي الهنود الحمر أو لوبي السكان البيض (ستيري، 2007، ص39)، يلجأ أعضاء الجماعات الضغط السياسية إلى استخدام عدة أساليب للتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية من أجل تحقيق أهدافهم، من هذه الأساليب (ستيري، مرجع سابق، ص28):

1. التواصل المباشر وغير المباشر مع البيت الأبيض والوزارات عبر وسائل الاتصال المختلفة.
2. بناء علاقات مباشرة مع صناع القرار، مثل الرئيس والوزراء وأعضاء الكونغرس.
3. ممارسة الضغط على البيت الأبيض والكونغرس من قبل المنظمات الداخلية.
4. استخدام الإعلام الجماهيري لتوجيه الرأي العام ونشر الدعاية لدعم قضايا محددة.
5. الضغط على الكونغرس لتمرير قوانين أو قرارات تخدم مصالح معينة.

ومن أبرزها اللوبي الصهيوني وهي جماعات ضغط مؤيدة لإسرائيل، هذا اللوبي يحاول إن يستخدم نجاحه وموارده المساعدة إسرائيل (بكر، 1992، ص86)

تتحلى قوة اللوبي الصهيوني في مجموعة من العوامل أهمها(عده، 2016، ص21):

1. نفوذ اللوبي الصهيوني في القطاع المالي، خاصة البنوك مثل بنك مورجان، مما عزز دوره في التأثير بالمجتمع الأمريكي.

2. هيمنة اليهود الأمريكيين على قمة الهرم الاجتماعي، حيث يشكلون 34% من أغنى العائلات ويسيطرون على الشركات الكبرى المؤثرة في صنع القرار.

3. امتلاك اللوبي الصهيوني موارد ضخمة داخل الولايات المتحدة وخارجها تُستخدم لتعزيز تأثيره السياسي.

4. تركيزه على تمويل مراكز الفكر والبحوث لصياغة مقترحات تؤثر في صناع القرار.

5. ثقله الانتخابي، حيث يؤثر في نتائج الانتخابات في ولايات مهمة مثل كاليفورنيا ونيويورك.

1. سيطرته على وسائل الإعلام، حيث يمتلك وكالات صحفية مثل وكالة الصحافة اليهودية الأمريكية التي تُدير حوالي 40 صحيفة تخدم مصالح إسرائيل واليهود.

وهناك لوبيات أخرى داخل الولايات المتحدة قوية ومهمة مثل اللوبيات الإيرانية واليونانية والكوبية

والأرمنية (عبد المجيد، 2002، ص32)

ودور تلك اللوبيات في صنع السياسة الأمريكية تتجسد في تقديم التبرعات للحملات الانتخابية لدعم

تلك الإدارات التي تخدم وفق وجهة نظرها مصالحها الخارجية، وعليه تقدم تلك الجهات للسياسيين سياسات

تخدم مصالحها ومصالح مقدمين بالمقابل ما تحتاجه تلك الجماعات من سياسات تخدم مصالحها ومصالح

قوى تنبثق منها، ولا يذكر لها دور في السياسة الخارجية الأمريكية، بينما يظهر بقوة دور اللوبي اليهودي

من خلال فرضه على الكونجرس بتشكيل لجنة فرعية (الايباك) وهي لجنة العلاقات اليهودية الأمريكية، التي يشتهر عنها الكثير من التأثير في دعم إسرائيل والتأثير على مختلف قضايا الشرق الأوسط (النداف، 2014).

ثانياً: المجمع الصناعي العسكري Military-industrial complex

يشير مصطلح "المجمع الصناعي العسكري" إلى العلاقة بين المشرعين، القوات المسلحة، والصناعات العسكرية الداعمة لها، والتي تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية. وقد حذر الرئيس دوايت أيزنهاور عام 1961 من تأثيراته غير المشروعة ودعا إلى الحد منها. (ماتشوف، 2015، ص23)

يلعب المجمع الصناعي العسكري واللوبيات دوراً بارزاً في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية. ويرجع الفضل في تطوير نظرية المجمع الصناعي العسكري إلى عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز، الذي أشار إلى سيطرة التحالف بين رجال الصناعة والعسكريين على الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتشير بعض الآراء إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تكاد تكون نتاجاً لدور هذه المؤسسة العسكرية الصناعية (سليم، 2000، ص20)

لم تقتصر الانتقادات للمجمع الصناعي العسكري على الباحثين الأمريكيين، بل شملت أيضاً شخصيات دولية مثل ميخائيل غورباتشوف، رئيس الاتحاد السوفيتي السابق، الذي وصفه في عام 1986 بأنه أحد أسباب إطالة أمد الحرب الباردة. وأشار إلى أن الإدارة الأمريكية تتبنى نهجاً مشابهاً لتفكير المجمع الصناعي العسكري، معتبراً أن الإدارة الأمريكية رهينة لهذا المجمع، مما يحد من حرية الرئيس في اتخاذ قراراته. كما يرتبط تأثير الإدارة الأمريكية على السياسة الخارجية طردياً بنفوذ المجمع الصناعي العسكري، خاصة في ظل إدارات لها علاقات وثيقة به، مثل إدارة جورج بوش. (الميهي، 1997، ص90)

تتجلى أهمية المجمع الصناعي العسكري في استقطابه لنحو 25% من مهندسي وعلماء كاليفورنيا للعمل في وزارة الدفاع أو ضمن منظومته، متجاوزاً دوره كجهة عسكرية إلى توفير فرص عمل ضخمة تتفوق على ما تقدمه الهيئات الحكومية الأخرى. هذا الدور يجعله قوة مؤثرة بشكل كبير داخل الولايات المتحدة. (الميهي، 1997، ص91)

ثالثاً: مراكز الدراسات والأبحاث:

ظهرت مراكز الفكر لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية عام 1939، حيث كانت تشير إلى غرف آمنة يجتمع فيها علماء الدفاع والمخططون العسكريون لمناقشة الاستراتيجيات. لكن هذا المفهوم توسع لاحقاً ليشمل نحو 2000 منظمة مقرها الولايات المتحدة، تعمل في مجال التحليلات السياسية. (السليمي، 2015، ص29)

إن الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي هي السبب وراء تطور مراكز **الدراسات و الأبحاث** الأمريكية، إضافة إلى غياب الانضباط الحزبي الصارم والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية، قد أسهمت بدرجة كبيرة في انتشار مؤسسات الفكر والرأي خلال ربع القرن الماضي، لكن يبدو أنهم غير متفقين حول تاريخ إنشاء أول مؤسسة فكر ورأي في الولايات المتحدة (سيرفاتي، 2000، ص12).

وعند الحديث عن مراكز الفكر صور لمؤسسات مثل "مؤسسة راند"، إحدى أكبر مراكز الأبحاث الأمريكية المتخصصة في السياسة الخارجية والدفاعية، والتي تضم أكثر من 1000 موظف وتفوق ميزانيتها السنوية 100 مليون دولار. في المقابل، يمكن أن تشير العبارة أيضاً إلى ورش عمل سياسية أصغر، مثل "مؤسسة الدراسات السياسية" في واشنطن، التي يعمل فيها حوالي 24 شخصاً وتتراوح ميزانيتها بين مليون ومليون دولار (فقيه، مرجع سابق، ص150). يُعد اجتماع مؤسسة راند في تركيا عام 2005 مثلاً بارزاً

على تأثيرها في قضية فلسطين، حيث طرحت خلاله فكرة تحويل حركات المقاومة إلى أحزاب سياسية ودمجها في العملية السياسية ضمن إطار عملية السلام. (الجاويشي، 2015، ص84)

ومن المهم إن نذكر أن هناك تنوع هائل للمجتمع الذي يضم هذه المؤسسات، ومن الضروري أيضاً أن ندرك أنه في حين نجد لدى مؤسسات الدراسات رغبة مشاركة في صياغة الرأي العام والتأثير في تفضيلات وخيارات صانعي القرار فإن كيفية سعيها إلى ممارسة تأثيرها في السياسة تتوقف على رسالتها ومواردها وأولوياتها (السلمي، مرجع سابق، ص32)

حول فوائد وتأثير هذه المراكز فإنها توفر من منظور صانعي السياسة الأمريكية خمس فوائد رئيسية فهي (هاس، 2002، ص2):

1. توليد التفكير الجديد لدى صانعي السياسة الأمريكية.
 2. توفير خبراء العمل في الحكومة والكونغرس.
 3. تأمين بيئة خاصة لصانعي السياسة لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية والدبلوماسية.
 4. تعمل مراكز الدراسات كمجسات لقياس قوة الرأس العام وضعفه وتوجهاته المستقبلية.
- تتخرط بعض مراكز الدراسات في دراسة مجتمعات معينة وتخرقها من خلال مجموعة مؤسسات شبابية أو نسوية أو عمالية، بحيث تكون قادرة على دراسة كل مستجدات ممكنة تعرض الأجندات الأمريكية للخطر.

ترى الباحثة أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر بشكل كبير بتوازن القوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فضلاً عن تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية. يشير الباحث

إلى أهمية المعلومات والتحليلات المقدمة من وكالة الاستخبارات المركزية ومراكز الدراسات في صياغة قرارات فعالة. ومع ذلك، تنتقد الباحثة التداخل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مما يؤدي أحياناً إلى تضارب المصالح وتأثير اللوبيات والمجمع الصناعي العسكري على مسار السياسة الخارجية.

الفصل الثالث: المحددات الداخلية والخارجية لصنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه

القضية الفلسطينية

السياسة الخارجية لأي دولة لا تعمل بمعزل عن الظروف المحيطة بها، بل تتأثر وتتفاعل مع بيئة داخلية وخارجية تشمل مجموعة من الأطراف التي تلعب أدواراً مختلفة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي. هذه الأطراف غالباً ما تتباين مصالحها، لكن في النهاية تُحدد مجالات حركة السياسة الخارجية وفقاً لهياكل كل دولة ومصلحتها وأولويات حكوماتها. (الميهي، 1997)

تُعرف هياكل صنع السياسة الخارجية بأنها المؤسسات الرسمية التي تساهم وتؤثر في تشكيل السياسة الخارجية للدولة. ويرى الباحثون أن هذه الهياكل تختلف بين الدول الأوتوقراطية والديمقراطية؛ ففي الأولى، تتسم بالطابع المركزي، بينما تعتمد الثانية على نهج أكثر انفتاحاً وشمولية. ورغم صحة هذه الآراء، والتي يوافق عليها معظم خبراء السياسة الخارجية، إلا أنها تظل قابلة للنقاش والتطوير. (الرمضاني، 1991)

من جانبه، يقدم سنايدر رؤية أكثر شمولية، إذ يصف هياكل صنع السياسة الخارجية بأنها الأجهزة المكلفة بوضع السياسة الخارجية وتنفيذها، مع الالتزام بعدد من القواعد الإجرائية والقيود والضوابط والتوقعات التي تحكم عمل هذه الهياكل. (مقلد، 1987)

نتناول في هذا الفصل المحددات الداخلية التي تؤثر في صنع القرار السياسي الأمريكي في المجال الخارجي والمحددات الخارجية.

3.1 المحددات الداخلية

فيما يتعلق بهياكل صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فإن الجمع بين وجهات النظر السابقة يوضح أن الولايات المتحدة تعتمد على أسس ديمقراطية تستند إلى عوامل تاريخية ودستورية، بالإضافة إلى المصالح والتوقعات المرتبطة بكل حقبة زمنية. ويضيف هنري كيسنجر أن الاتجاهات الطبيعية والمتطلبات الخاصة بها تلعب دوراً كبيراً في تشكيل هياكل السياسة الخارجية الأمريكية وأدوارها. ويرى كيسنجر أن هذه الهياكل تأثرت بفكرتين رئيسيتين: الانعزالية والمشاركة العالمية، مما أدى إلى إنشاء هياكل جديدة أو تقليص دور الهياكل القائمة. (كيسنجر، 2001)

تطورت فكرة كيسنجر بناءً على ذلك إلى اتجاهين رئيسيين: الأول هو الانفراد، والثاني هو المشاركة في تحديد أدوار الهياكل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. واتجهت فكرة المشاركة نحو تعزيز دور المؤسسة الدبلوماسية الخارجية، مدعومة بأساليب حديثة ومتطورة تتماشى مع متطلبات النظام الدولي. (كيسنجر، 2002)

من خلال استعراض الأدبيات والرؤى المختلفة حول هياكل صنع السياسة الخارجية، يتضح أن الولايات المتحدة تمتلك نظاماً فريداً يجمع بين الطابع المؤسسي الديمقراطي والتأثيرات الفكرية المرتبطة بتاريخها السياسي، مثل النزعة الانعزالية والميل إلى المشاركة العالمية. وهذا المزيج جعل السياسة الخارجية الأمريكية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التحولات الدولية، ولكنه في الوقت نفسه فتح المجال لتضارب الأدوار بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وفي ضوء ذلك، فإن دراسة المحددات الداخلية لصنع السياسة الخارجية الأمريكية تكتسب أهمية خاصة عند تناول القضية الفلسطينية، لأن التفاعلات بين هذه المؤسسات والأفكار هي التي تحدد في النهاية طبيعة المواقف الأمريكية من هذه القضية.

تلعب العديد من العوامل التي ترسم وتحدد طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كالرأي العام وجماعات الضغط ومراكز الأبحاث، ويمكن تناول تلك المحددات على النحو الآتي:

3.1.1 الهياكل الرسمية

تتألف هياكل صنع السياسة الخارجية الأمريكية من السلطتين التنفيذية والتشريعية، تجسد السلطة التنفيذية في مؤسسة الرئاسة، التي تشمل رئيس الجمهورية وحكومته المكونة من وزراء ومستشارين وغيرهم، إلى جانب وزارتي الخارجية والدفاع، بالإضافة إلى وكالات أخرى تلعب دوراً محورياً في صنع القرار السياسي الخارجي، مثل مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A) بناءً على ذلك، تُعتبر السياسة الخارجية الأمريكية نتاجاً لتفاعل وتنسيق بين هذه المؤسسات التي تتحكم في إدارة السياسة الخارجية (فرج وآخرون، 2021).

إلى جانب ذلك، تؤدي السلطة التشريعية، المتمثلة بالكونغرس الأمريكي، دوراً هاماً في إصدار العديد من القرارات التي تصب في مصلحة السياسة الخارجية. ومع ذلك، فإن عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي لا تقتصر على الهياكل الرسمية فقط، بل تشمل أيضاً مؤسسات وهياكل غير رسمية تساهم في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، من بين هذه المؤسسات: الأحزاب السياسية، اللوبي الصهيوني، المجمع الصناعي-العسكري، ومراكز البحث والتطوير الفكري (الأنباري، 2018)، سيتم تناول أدوار هذه الجهات بالتفصيل في المباحث القادمة.

أولاً: السلطة التنفيذية ورؤيسها

1. رئيس الدولة:

يعتبر رئيس الدولة الشخصية الأهم دستورياً في اتخاذ وصنع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية (جرجيس، 2000). يتمتع الرئيس بدور بارز ومؤثر في عملية صياغة السياسة الخارجية، وتستمد هذه القوة أساساً من موقعه القيادي وما يملكه من سلطات تشريعية وقضائية إلى جانب سلطته التنفيذية. ويشير "بيتر وول" إلى أن الإطار الدستوري يتيح للرئيس صلاحيات واسعة في السياسات العامة، مما يجعله ليس فقط مديراً للحكومة، بل لاعباً رئيسياً في العملية التشريعية أيضاً. (Woll, 1974)

يعتمد الرئيس في قوته التشريعية على نصوص دستورية أساسية، أبرزها المادة (2) الفقرة (3) من الدستور الأمريكي التي تمنحه حق "إبلاغ الكونغرس بحالة الاتحاد، وتقديم توصيات حول الإجراءات الضرورية والمناسبة" (U.S. Constitution, Article II, Section 3). بالإضافة إلى ذلك، يمتلك الرئيس سلطة الفيتو المنصوص عليها في المادة (1) الفقرة (7) (U.S. Constitution, Article I, Section 7)، مما يعزز من تأثيره التشريعي.

في الشؤون الخارجية، يتمتع الرئيس الأمريكي بصلاحيات متعددة وفق المادة (2) الفقرة (1) من الدستور، وتشمل (U.S. Constitution, Article II, Section 1):

- السلطة التنفيذية.
- قيادة القوات المسلحة.
- دور كبير للمفاوضين وكبير الدبلوماسيين.

تظهر هذه الصلاحيات الدور المحوري للرئيس في تحديد مسار السياسة الخارجية وإدارة شؤون الدولة على المستويين الداخلي والخارجي.

يتمتع الرئيس الأمريكي بثلاث سلطات رئيسية في أداء مهامه، فهو يشغل منصب الرئيس التنفيذي، القائد العام للقوات المسلحة، وكبير الدبلوماسيين (خليل، 1997). بالإضافة إلى ذلك، فإن الرئيس يجمع بين مناصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في آن واحد (محمد، 1970). تُجرى انتخابات الرئاسة الأمريكية كل أربع سنوات، ويحق للرئيس الترشح لولاية ثانية، وذلك بعد التعديل الدستوري لعام 1947 (الدجاني، 1998).

شهدت الولايات المتحدة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تعزيز سلطات الرئيس الأمريكي ونفوذه، مما أدى إلى وصف الرئاسة الأمريكية بأنها "رئاسة إمبراطورية" (البستاني، 2001).

كما لعبت تشريعات الكونغرس دوراً مهماً في توسيع اختصاصات الرئيس، خاصة في مجال السياسة الخارجية. وأبرز هذه الاختصاصات هو حق الرئيس في عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية أو إلغائها (سكوت، 2009). ينص الدستور الاتحادي على أن للرئيس حق المبادرة بعقد المعاهدات، بشرط أن يصادق عليها مجلس الشيوخ بأغلبية لا تقل عن ثلثي الأعضاء لتصبح نافذة. وفي الوقت نفسه، لا يُسمح للسلطة التشريعية بإبرام المعاهدات الدولية أو إلزام الرئيس بإبرامها، رغم امتلاكها سلطة رفض أي معاهدة تراها غير متوافقة مع المصالح العليا للولايات المتحدة (U.S. Constitution, Article II, Section 2, Clause 2).

يمتلك الرئيس الأمريكي سلطات واسعة في مجالات الاعتراف والتمثيل الدبلوماسي بالدول الأجنبية، حيث يُعتبر المسؤول الأساسي عن علاقات الولايات المتحدة بالدول الأخرى. تشمل صلاحياته تعيين السفراء والموظفين في الخارج، إلى جانب دوره ككبير المفاوضين الدبلوماسيين وحقه في الاعتراف بالدول (لوقا، 1988).

وفقاً لجون الترمان، يتمتع الرئيس بسلطة الإشراف على السلطة التنفيذية، بما في ذلك تعيين وإقالة الوزراء وتخصيص المناصب الوزارية لحلفائه السياسيين (الترمان، 2004). ويؤكد العديد من منظري السياسة الأمريكية، مثل جوزيف ناي وبيرويسترك ديني وهنري كيسنجر، أن الرئيس الأمريكي يمتلك سلطات ومسؤوليات يفوق نطاقها ما يتمتع به أي رئيس آخر منتخب بأسلوب ديمقراطي في دولة حديثة (ديني، 1991).

ورغم أن الرئيس يتمتع بسيطرة تامة على السياسة الخارجية، إلا أن دوره يتطلب التنسيق مع البيروقراطيات الحكومية الرئيسية. وتكمن مهارته في قدرته على إدارة مدخلات ومخرجات عمل هذه الأجهزة بفعالية (أبو عامر، 2020).

بفضل هذه الصلاحيات، يتمتع الرئيس بتأثير كبير يفوق تأثير الكونغرس في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، ولهذا السبب، فإن تغيير الرئيس يؤثر بشكل مباشر على مسار السياسة الخارجية الأمريكية. وتكتسب الانتخابات الرئاسية أهمية خاصة، نظراً لتأثير سياسات الولايات المتحدة على العالم بأسره، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، خاصة بعد انفرادها بقيادة النظام العالمي، ومع ذلك، فإن قدرة الرئيس على المبادرة واتخاذ القرارات في السياسة الخارجية تعتمد على عوامل عديدة، منها: قوة شخصيته، معرفته واهتماماته، شعبيته المستمدة من إنجازاته، وعلاقته بالكونغرس.

يتضح مما سبق أن الرئيس الأمريكي يلعب دوراً حيوياً في صياغة السياسة الأمريكية، بما في ذلك تجاه القضية الفلسطينية، إدراكاً منه لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الحيوية للولايات المتحدة وارتباطها الوثيق بالأمن القومي الأمريكي.

2. وزارة الخارجية

تأسست وزارة الخارجية الأمريكية عام 1789 مع وزارة المالية، لكن النسخة الحديثة منها تأسست عام 1924. في بداياتها، لم تكن الوزارة قادرة على مجاراة التطورات في العلاقات الدولية أو تحمل أعباء السياسة الخارجية بشكل كامل. يُعرف وزير الخارجية في الولايات المتحدة باسم "سكرتير الدولة للشؤون الخارجية"، ويُعتبر المستشار الأساسي للرئيس في القضايا الخارجية، والمتحدث الرسمي باسم الحكومة الأمريكية. كما يتولى مسؤولية إجراء المفاوضات الدولية وتنفيذ برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول والمنظمات الأجنبية، إلى جانب كونه عضواً في مجلس الأمن القومي (أبو كرم، 2021).

تمثل وزارة الخارجية الجهاز التنفيذي المسؤول عن تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة العلاقات الدبلوماسية للولايات المتحدة. تضم الوزارة عدداً كبيراً من المتخصصين في شؤون الاستخبارات والأبحاث، بالإضافة إلى جهاز التخطيط السياسي والتنسيق (رقولي، 2018).

أما دور الوزارة في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، فهو محدود ويركز على الوسائل الدبلوماسية. يرى مؤيدو هذا النهج أن القوة العسكرية يجب أن تُستخدم لدعم الدبلوماسية وليس كأداة منفصلة عنها (بورتشيل، 2018).

تُعد شخصية وزير الخارجية عاملاً مؤثراً في تحديد مكانته ودوره، سواء لدى الرئيس أو الكونغرس. فإذا كان الوزير ذو شخصية قوية، فإنه يصبح مهندساً للسياسة الخارجية الأمريكية، كما كان الحال مع هنري كيسنجر الذي برز كواحد من أهم الشخصيات في السياسة الخارجية أثناء عمله مستشاراً للأمن القومي ومن ثم وزيراً للخارجية (جندي، 2011).

مع ذلك، كثيراً ما يتعرض دور وزارة الخارجية للتقليص أو التهميش من قبل مؤسسات أخرى، خاصة مستشار الأمن القومي ووزارة الدفاع. مثال على ذلك هو تقليص دور وزير الخارجية الأسبق كولن باول بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 لصالح وزير الدفاع دونالد رامسفيلد. ورغم دعم باول للحرب الأمريكية

على أفغانستان والعراق، إلا أنه كان معروفاً بميوله للوسائل الدبلوماسية التقليدية. سعت إدارة الرئيس جورج بوش الابن إلى تهميش دور وزارة الخارجية خلال غزو العراق، حيث اتسم دورها بالمحدودية مقارنة بالمؤسسات التنفيذية الأخرى. وقد عُدَّ باول من المعتدلين الذين حاولوا إقناع بوش بالعمل عبر الأمم المتحدة للحصول على قرار من مجلس الأمن لدعم خطط نزع سلاح العراق وإسقاط نظام صدام حسين باستخدام القوة (حمودة، 2017).

بعد تعيين كونداليزا رايس وزيرة للخارجية خلال الولاية الثانية للرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش، اتبعت وزارة الخارجية نهجا يعكس توجهات المحافظين الجدد، حيث أصبحت سياساتها أكثر توافقاً مع توجهات صقور الولايات المتحدة الأمريكية (معهد بروكينجر، 2007).

وترى الباحثة أن وزارة الخارجية الأمريكية لعبت دوراً بارزاً في صياغة السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وجاء هذا الدور نتيجة إدراكها لأهمية المنطقة في تحقيق المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وارتباطها الوثيق بالأمن القومي الأمريكي، هذا الدور يعكس أيضاً السعي نحو تحقيق الهدف الأكبر للولايات المتحدة، وهو تعزيز نفوذها وتحقيق رؤيتها لما يمكن وصفه بـ "تأسيس الإمبراطورية الأمريكية".

3. مجلس الأمن القومي

تأسس مجلس الأمن القومي الأمريكي بموجب قانون الأمن القومي الصادر عام 1947 خلال رئاسة هاري ترومان، وضم في تشكيله الأصلي الرئيس ونائب الرئيس ووزيري الدفاع والخارجية، مع إمكانية إضافة أعضاء آخرين بناءً على حاجة الرئيس، مثل مدير وكالة المخابرات المركزية ووزراء العدل والطاقة والخزانة والأمن الداخلي ورئيس هيئة الأركان المشتركة (رفيق، 2021).

أنشئ المجلس لتحقيق تكامل بين الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية، وإشرافه على وكالة المخابرات المركزية لضمان دقة المعلومات، وتشمل مهامه تقديم المشورة للرئيس بشأن القضايا الدولية وتنسيق السياسات الداخلية والخارجية ذات الصلة بالأمن القومي، كما يسهم المجلس في تقديم وتدقيق الأهداف والتزامات الولايات المتحدة، وتحديد مستوى التحرك المناسب بناءً على المصالح والعلاقات الدولية (كمال، 2002).

تبرز أهمية المجلس في معالجة التعقيدات المتزايدة للقضايا الدولية التي تجاوزت قدرة وزارة الخارجية التقليدية، ما جعل الرئيس يعتمد عليه في جمع المعلومات وتوليد البدائل. ظهر ذلك بوضوح خلال عمل مستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت في عهد بوش الأب، وأنتوني ليك خلال الولاية الأولى لجورج بوش الابن (عواد، 2010).

تلعب شخصية مستشار الأمن القومي دوراً محورياً، خاصة أثناء الأزمات أو عند فرض تسويات معينة، كما برز مع زبيغنيو بريجنسكي وهنري كيسنجر، اللذين أثرا بشكل كبير على قرارات رؤساء الولايات المتحدة في فترتهما، ويتمتع المجلس بنفوذ كبير قد يصل إلى فرض سياسات معينة على الرئيس، لكنه كان أحياناً أقل تأثيراً بسبب قوة وزراء الدفاع والخارجية أو بسبب سرية مستشاري الرئيس، كما كان الحال خلال إدارة جورج بوش الابن (عبد النبي، 2023، ص 41).

ويتضح للباحثة أن مجلس الأمن القومي يُعد أهم جهاز استشاري للرئيس بفضل تنوعه وسرعة استجابته. من خلال تقديم التوصيات والخطط، يسهم المجلس بدور محوري في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. ويظهر من ذلك أن مستشار الأمن القومي يمثل شخصية رئيسية في عملية صنع القرار السياسي، حيث يعتمد الرئيس على المعلومات الدقيقة التي يقدمها المجلس لمعالجة القضايا الأمنية والمشكلات الدولية بشكل فعال.

ثانياً: السلطة التشريعية (الكونغرس)

الكونغرس، وهي كلمة إنجليزية تعني "مؤتمر"، كان يُطلق على المجالس التشريعية في الولايات الأمريكية وعلى المجلس التشريعي في الدولة الاتحادية. يمثل الكونغرس السلطة التشريعية العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تنص المادة الأولى من الدستور الأمريكي على تحويل جميع السلطات التشريعية المنصوص عليها في الدستور إلى الكونغرس، الذي يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ (علي، 2021).

أما بخصوص الكونغرس الأمريكي فهو المؤسسة التشريعية العليا في الولايات المتحدة، ويتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ (يونس، 2004):

1. مجلس النواب:

- يمثل الشعب الأمريكي ويتألف من 435 عضواً، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء (اثنان من مقاطعة كولومبيا وواحد للحزب المستقل)، ليصبح العدد الإجمالي 438 عضواً.
- يتم انتخاب أعضاء المجلس لمدة سنتين.

2. مجلس الشيوخ:

- يتكون من 100 عضو، بواقع عضوين عن كل ولاية لضمان تمثيل متساوٍ للولايات.
- مدة عضوية الشيوخ ست سنوات، ويتم تجديد انتخاب ثلث الأعضاء كل سنتين.
- يملك مجلس الشيوخ سلطات تشريعية مهمة، منها المصادقة على المعاهدات، وتعيين السفراء، وبعض كبار الموظفين في الدولة، بالتعاون مع الرئيس.

اختصاصات الكونغرس:

1. **صياغة السياسات: (Policy Formulation)** تشمل تعريف المشكلات الاجتماعية التي تتطلب

التدخل الحكومي، وضع الحلول، وصياغة مسودات القوانين واللوائح (عيادي، 2017).

2. **الرقابة على السياسات: (Policy Surveillance)** يقوم الكونغرس بفحص السياسات المنفذة

من قبل السلطة التنفيذية، والتأكد من مدى توافق البرامج مع القوانين وتحقيقها للاستخدام الأمثل

للموارد المالية (الونس، 2020، ص32).

3. **السياسة الخارجية:** يتمتع الكونغرس بسلطات واسعة في السياسة الخارجية، تشمل المصادقة على

المعاهدات وتعيين السفراء، إلى جانب تشريع القوانين وتخصيص الموازنات، يمكن لسلطة

الكونغرس في تشريع القوانين أن تتفوق أحياناً على أفعال الرئيس في تحديد مسار السياسة الخارجية

(عيادي، 2017).

4. **الرقابة المالية:** يمتلك الكونغرس سلطة إقرار الميزانية، مما يجعله عنصراً حاسماً في التأثير على

سياسات السلطة التنفيذية (الونس، 2020، ص32).

5. **إعلان الحرب:** يُعد الكونغرس الجهة الوحيدة المخولة بإعلان الحرب وفقاً للدستور الأمريكي (المادة

الأولى، الجزء الثامن، الفقرة 11). ومع ذلك، أعلن الكونغرس الحرب رسمياً في خمس مناسبات

فقط منذ تأسيس الدولة، بينما خاضت الولايات المتحدة أكثر من 200 نزاع مسلح دون الرجوع إلى

الكونغرس (يونس، 2004).

العلاقة بين الكونغرس والرئاسة (عيادي، 2017):

• رغم السلطات الدستورية الواسعة للكونغرس، إلا أن الرئيس غالباً ما يتدخل في شؤونه، خصوصاً

إذا كان ذا شخصية قوية. على سبيل المثال، يمنح الدستور نائب الرئيس منصب رئيس مجلس

الشيوخ، مما يعزز نفوذ الرئاسة داخل الكونغرس.

- في بعض الحالات، يضع الرئيس الكونغرس في مواقف حرجة لتمرير سياساته، كما حدث في حرب الخليج عام 1991، حيث اضطر الكونغرس إلى إقرار قرار الحرب بعد رغبة الرئيس جورج بوش الأب في غزو العراق على خلفية أزمة الكويت.
- في عهد جورج بوش الابن، تم تقييد دور الكونغرس تحت شعار "الحرب على الإرهاب"، في محاولة لتحديد سلطاته لصالح الرئاسة.

يُعد الكونغرس مؤسسة تشريعية قوية تلعب دوراً مركزياً في صياغة السياسة العامة والرقابة على السياسات التنفيذية. ومع ذلك، تشهد العلاقة بين الكونغرس والرئاسة صراعاً مستمراً على الصلاحيات، مما يؤثر في كثير من الأحيان على التوازن بين السلطات في النظام السياسي الأمريكي.

خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش، شهدت السياسة الخارجية هيمنة واضحة للسلطة التنفيذية على حساب الكونغرس (السلطة التشريعية). وقد عززت هذه الهيمنة عوامل متعددة أبرزها (U.S. House of Representatives, 2021):

1. **الضرورات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:** خلقت هذه الأحداث رأياً عاماً داعماً لسياسات الحكومة الداخلية والخارجية، مما وفر غطاءً شعبياً للإدارة في اتخاذ قرارات كبرى.
2. **سيطرة اليمين المحافظ:** هيمن التيار المحافظ بقوة على المناصب الحكومية الرئيسية، وكان أغلب أنصار هذا التيار من الجمهوريين. أدى ذلك إلى تأييد كبير لسياسات جورج ووكر بوش، خصوصاً فيما يتعلق بالحرب على العراق عام 2003، حيث أيد 90-95% من الجمهوريين تلك الحرب. انعكس هذا التأييد داخل الكونغرس، الذي صوت بأغلبية 296 صوتاً مقابل 133 صوتاً لصالح شن الحرب.

3.1.2 الهياكل غير الرسمية

يمكن استعراض الهياكل غير الرسمية للسياسية الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية على

النحو التالي (الوادية، 2009):

أولاً: الرأي العام

الرأي العام يُعرّف بأنه مجموعة الآراء والاتجاهات التي يتبناها الأفراد والجماعات تجاه النظام السياسي بشكل عام، والقضايا الجماهيرية الهامة بشكل خاص (مجيب، 2021). ويُعتبر من أبرز الموارد والضوابط السياسية المؤثرة على النظام السياسي الأمريكي. بناءً على ذلك، يأخذ صانعو القرار في الولايات المتحدة آراء هذه الجماعات بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المصيرية.

تُعد وسائل الإعلام أداة فعالة يستخدمها اللوبي اليهودي لكسب الدعم لإسرائيل، حيث تعمل على تعزيز صورة سلبية عن العرب، وبالأخص الفلسطينيين. تصوّر وسائل الإعلام الفلسطينيين كإرهابيين يهدفون إلى قتل وتدمير اليهود، مما يؤثر على تشكيل الصورة الذهنية لدى الرأي العام الأمريكي.

في استطلاع أجرته مؤسسة بيو للأبحاث (Pew Research the Press & Center for the People) عام 2009، أظهرت النتائج أن حوالي 48% من الأمريكيين يفضلون انخراط الولايات المتحدة بصورة أكبر في مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي الوقت نفسه، أيد 39% أن تُعلن الولايات المتحدة دعمها لإسرائيل في جهود التسوية، بينما عارض 45% من المشاركين دعم إقامة دولة فلسطينية.

يتأثر الرأي العام الأمريكي بشكل كبير بالدعاية الإعلامية، خاصة تلك التي تديرها مجموعات ضغط مؤيدة لإسرائيل. وتشير الاستطلاعات إلى أن دعم المصالح الإسرائيلية يبقى قوياً بين قطاعات واسعة من المجتمع الأمريكي، مع وجود تباين في المواقف تجاه دور الولايات المتحدة في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

عند استعراض توجهات الرأي العام الأمريكي تجاه إسرائيل خلال الأربعين عاماً الماضية، نجد أن هذا الرأي كان دائماً داعماً ومؤيداً لإسرائيل، بغض النظر عن طبيعة الإدارة الأمريكية أو العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين (رزاق، 2021).

- خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، أظهرت استطلاعات الرأي أن 65% من الجمهور الأمريكي كانوا يحملون نظرة إيجابية أو إيجابية جداً تجاه إسرائيل.
- بعد عشر سنوات، ارتفعت نسبة التأييد والدعم لإسرائيل بين الأمريكيين إلى 66%.
- في عام 2009، بلغت نسبة الدعم لإسرائيل 70%، بينما في عام 2019، أظهر الاستطلاع أن 69% من الجمهور الأمريكي لديهم موقف إيجابي أو إيجابي جداً تجاه إسرائيل.

1. الاتجاه العام عبر العقود (رزاق، 2021):

ظل الدعم الأمريكي لإسرائيل طوال أربعة عقود عند مستوى يقارب 60% أو أكثر. هذا التوجه يعكس تحولاً في الموقف السياسي الأمريكي تجاه أولويات السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، مع ظهور انقسام حزبي متزايد.

- في عام 1989، لم يكن هناك اختلاف يُذكر بين موقعي الحزبين الديمقراطي والجمهوري في دعم إسرائيل.
- بحلول عام 1999، أصبح الدعم مشتركاً بين الحزبين دون فروق كبيرة.

- في عام 2009، ظهر فارق بنسبة 13% بين دعم الجمهوريين لإسرائيل مقارنة بالديمقراطيين.
- في عام 2019، ارتفع الفارق إلى 20%، مما يبرز الدعم الجمهوري القوي مقارنة بالديمقراطيين.

2. آراء الناخبين اليهود:

أظهر استطلاع أجري في يوليو 2021 أن 43% من الناخبين اليهود الأمريكيين يرون أن معاملة إسرائيل للفلسطينيين مماثلة للعنصرية في الولايات المتحدة 25%، وصفوا إسرائيل بأنها "دولة أبارتهايد"، و22% اتهموها بارتكاب "إبادة جماعية" ضد الفلسطينيين، 9% عبروا عن عدم إيمانهم بحق إسرائيل في الوجود، وهو ما اعتبر صادمًا بالنسبة للمنظمات اليهودية التي تسعى لربط إسرائيل بالهوية اليهودية (كامبياس، 2021).

3. تغير دعم المسيحيين الإنجيليين:

أظهر استطلاع أجري بين مارس وأبريل 2021 انخفاضاً كبيراً في دعم المسيحيين الإنجيليين الشباب لإسرائيل، وأيد 33.6% إسرائيل، بينما أيد 24.3% الفلسطينيين، و42.2% لم يدعموا أي طرف، و 45% أيدوا حل الدولتين، مقارنة بـ 20.5% عارضوا ذلك، ويُعد هذا تراجعاً ملحوظاً مقارنة بنتائج استطلاع عام 2018، حيث كانت نسبة المؤيدين لإسرائيل تصل إلى 75% (Religion News Service, 2021).

يتبين للباحثة أن هذه الاستطلاعات أن للرأي العام الأمريكي كان تاريخياً داعماً لإسرائيل، لكنه يشهد تغيرات تدريجية تعكس اختلافات حزبية وتغيرات في مواقف بعض الفئات مثل المسيحيين الإنجيليين الشباب، مما يشير إلى تحول في الديناميكيات التي تحكم الدعم الأمريكي لإسرائيل.

ثانياً: جماعات الضغط

الجماعات الضاغطة تُعرّف بأنها تجمعات من الأفراد الذين يشاركون اتجاهات وآراء مشتركة حول قضايا معينة، ويسعون بشكل جماعي للتأثير على قرارات الحكومة. تُركز هذه الجماعات بشكل أساسي على التأثير في سياسات الحكومة من خلال ممارسة الضغوط على المؤسسات السياسية، والتأثير في الرأي العام عبر توجيهه باستخدام وسائل الإعلام (الوادية، 2013).

إن النظام السياسي الأمريكي يساهم في تعزيز نفوذ ما يُعرف بـ"الصوت اليهودي" في السياسة، حيث يتيح النظام السياسي الأمريكي علاقات مباشرة ومفتوحة بين النخبين والساسة، مع فتح باب التبرعات بشكل واسع. هذه البيئة تُعزز مفهوم "اللوبي" وتمنحه تأثيراً كبيراً في المشهد السياسي الأمريكي، ومن أبرز اللوبيات الفاعلة في هذا الإطار اللوبي الصهيوني المعروف بـ"أيباك" (عنتاوي، 2020).

تصورات حول دور اللوبي الصهيوني (الشيخ وآخرون، 2013):

1. **التوجه الأول:** يرى أن قوة اللوبي الصهيوني تنبع من توافقه مع الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

2. **التوجه الثاني:** يعتقد أن اللوبي الصهيوني يتحكم في السياسة الأمريكية في المنطقة، وأن ما تفعله أمريكا هو تنفيذ لمصالح هذا اللوبي.

3. **التوجه الثالث:** يرى أن اللوبي الصهيوني ليس له تأثير جوهري، وأن انحياز أمريكا الكامل لإسرائيل ينبع من قناعة أمريكية ذاتية بالمصالح المشتركة مع إسرائيل.

دور اللوبي في السياسة الخارجية:

الصراع في الشرق الأوسط يُعد من أهم القضايا التي تتأثر بجماعات الضغط، حيث تلعب الجماعات الصهيونية دوراً كبيراً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية بشأن هذه القضية، تظهر أهمية اللوبي

الصهيوني من خلال عدد المنظمات التي تدرج تحت هذا اللوبي، إذ يتجاوز عددها في الولايات المتحدة 75 منظمة (الوادية، 2013).

يعكس تأثير اللوبيات الصهيونية في الولايات المتحدة ديناميكية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث تعتمد هذه اللوبيات على بيئة سياسية مفتوحة للتبرعات والضغوط. وبينما تختلف التوجهات حول دور وتأثير اللوبي الصهيوني، يبقى حضوره مؤثراً في صياغة السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي (مهدي، 2018).

ترى الباحثة أن جماعات الضغط، وخاصة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، تُمارس دوراً محورياً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط. فالنظام السياسي الأمريكي بمرونته في التبرعات وعلاقاته المباشرة بين الناخبين وصناع القرار يهيئ بيئة خصبة لتعزيز نفوذ هذه الجماعات. وتختلف التصورات حول قوة اللوبي بين من يراها نابعة من توافقها مع المصالح الأمريكية، ومن يعتقد أنها المتحكم الرئيس في السياسة الأمريكية، وآخرين يرون أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل يعكس قناعة ذاتية. وبذلك، فإن الباحثة تعتبر أن اللوبي الصهيوني يظل فاعلاً رئيسياً ومؤثراً في صياغة توجهات الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي.

ثالثاً: مصانع الأفكار (مراكز البحوث)

تلعب مراكز البحوث ومؤسسات التفكير دوراً بارزاً في صياغة السياسات العامة على المستويين القومي والمحلي في الولايات المتحدة الأمريكية. تقدم هذه المراكز بحوثاً وتحليلات تهدف إلى تمكين صانعي القرار من فهم القضايا ذات الأهمية المحلية والدولية، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات مناسبة لمعالجتها. تعمل هذه المراكز بشكل مستقل عن الأحزاب السياسية والحكومة، وتُعرف بأنها تُنتج الأفكار وتساهم في تأطير السياسات من خلال نشر الكتب، وعقد المؤتمرات والندوات، وكتابة المقالات والموجزات، وتقييم

البرامج الحكومية، والإدلاء بالشهادات أمام الكونغرس، والظهور الإعلامي عبر خبرائها ومستشاريها (مطروود، 2024).

وظائف وتأثير مراكز البحوث ومؤسسات التفكير:

تؤثر هذه المؤسسات على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية بخمس طرق رئيسية (Haass, 2002):

1. **صناعة الأفكار وتحديد الأهداف:** تُنتج المراكز الأفكار التي تُشكل السياسة الخارجية الأمريكية،

من خلال دراسة المستجدات الدولية ومعرفة أثرها على المصالح الأمريكية، وتعمل المؤسسات على

تقليص الفجوة بين العمل الأكاديمي النظري في الجامعات والتطبيق العملي في صنع القرار

السياسي.

2. **تأمين الكوادر المتخصصة:** توفر المراكز مجموعة من الاختصاصيين ذوي الكفاءة العلمية والعملية

لتطبيق السياسة الخارجية. كثير من العاملين في البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية ينتمون

إلى هذه المراكز، مثل ريتشارد بيرل في إدارة جورج بوش الابن، ودينيس روس المبعوث الأمريكي

السابق في الشرق الأوسط.

3. **إجراء حلقات نقاش حول المبادرات والسياسات:** تُعقد اجتماعات تضم ممثلي الإدارة وأعضاء

المؤسسات وأصحاب الشركات الكبرى والأكاديميين لدراسة أثر السياسات الخارجية على المصالح

الأمريكية، وتُساهم هذه النقاشات في دعم السياسات الفعالة أو معارضتها إذا ثبتت أضرارها

بالمصالح الأمريكية.

4. **نشر الوعي الثقافي:** تُروج المؤسسات لأهم القضايا الدولية من خلال كتابة المقالات، إصدار

الكتب والدوريات، والظهور في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. يتم ذلك بهدف توجيه الرأي

العام لدعم أو معارضة السياسات الأمريكية.

5. التدخل المباشر: تتدخل المراكز مباشرة في بعض القضايا الدولية لتحقيق أهداف معينة

بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية، مما يجعلها جهة فاعلة في تحقيق نتائج عملية.

دورها في السياسة الخارجية والدفاعية:

تُعد مراكز البحوث جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية. يعمل خبراءها ومستشاروها على تطبيق الأفكار التي تنتجها هذه المؤسسات بشكل عملي. بالإضافة إلى ذلك، تُسهم في تعزيز السياسات من خلال التنسيق بين الأكاديميين والإدارات التنفيذية، مما يُبرز دورها كمحرك رئيسي في صياغة السياسات العامة والدولية (الشكري، 2019).

تُظهر مراكز البحوث ومؤسسات التفكير أهميتها من خلال دورها المحوري في دعم صانعي القرار، صياغة السياسات، وتوجيه الرأي العام بفضل استقلالها وقدرتها على الجمع بين البحث النظري والتطبيق العملي، أصبحت هذه المؤسسات عنصراً أساسياً في منظومة السياسة الأمريكية (الشكري، 2019).

يسعى الخبراء في مؤسسات البحث والتفكير إلى لعب دور فعال في السياسة الخارجية من خلال تولي مناصب حكومية مثل وزراء أو نواب وزراء أو غيرها من المناصب الفيدرالية. وبعد انتهاء عملهم في الحكومة، يعود العديد منهم إلى هذه المؤسسات أو يصبحون مستشارين خلال الانتخابات الرئاسية أو أعضاء في فرق انتقال المهام الرئاسية أو المجالس الاستشارية للرئاسة والكونغرس. كما يدعون صانعي السياسة من جهات حكومية مختلفة، مثل وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية، للمشاركة في ورش عمل وحلقات دراسية خاصة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم هؤلاء الخبراء تقارير موجزة ودراسات تفصيلية لصانعي السياسة في الكونغرس والسلطة التنفيذية حول القضايا الجارية في السياسة الخارجية. (Donald, 2002)

تلعب مؤسسات التفكير دوراً بارزاً في تقديم البدائل السياسية والخطط الاستراتيجية التي توجه صناع القرار الأمريكي في التعامل مع الصراع. من بين هذه المؤسسات مركز واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، معهد سابان، معهد أمريكي إنتربرايز، ومؤسسة راند، والتي غالباً ما تُشكل قرارات السياسة الأمريكية داخلها. على سبيل المثال، أصدر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى دراسة بعنوان "الجدار الجديد" عام 2002، حيث تناولت إيجابيات جدار الفصل العنصري الذي بنته إسرائيل. أشارت الدراسة إلى أن الجدار يساهم في وقف العمليات الفلسطينية ضد إسرائيل ويعزز الأمل في إقامة سلام حقيقي بين الطرفين من خلال تأسيس دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، بناءً على الحدود التي يحددها الجدار. واعتبرت الدراسة أن الجدار هو الوسيلة الأكثر فعالية لنزع سلاح المنظمات الفلسطينية (بكر، 2022).

في سياق مشابه، قدمت مؤسسة "راند" للأبحاث خطة عام 2008 حول الدولة الفلسطينية المقترحة، تضمنت إنشاء سكة حديدية تربط بين غزة والضفة الغربية، إلى جانب طريق عام يسهل التنقل بين المنطقتين. أشارت الخطة إلى أن هذه الخطوات ستمنح الفلسطينيين فرصاً أفضل للحصول على الغذاء والتعليم والصحة والخدمات العامة، مما يساهم في تحسين ظروفهم المعيشية (رجب، 2018).

ترى الباحثة أن مراكز البحوث ومؤسسات التفكير تمثل ركيزة أساسية في صناعة القرار الأمريكي، خصوصاً في مجالي السياسة الخارجية والدفاعية، فهي لا تقتصر على إنتاج الأفكار بل تتعداها إلى تقديم الكوادر المتخصصة، وصياغة البدائل السياسية، والتأثير المباشر في الرأي العام وصناع القرار، كما تساهم في ربط الجانب الأكاديمي بالتطبيق العملي من خلال أبحاث ودراسات تُترجم إلى سياسات واقعية، ويُبرز دورها الواضح في قضايا الشرق الأوسط، حيث تقدم خططاً ودراسات تساهم في تشكيل التوجهات الأمريكية. لذلك تعتبر الباحثة أن هذه المراكز أصبحت لاعباً محورياً في صياغة السياسات الأمريكية.

3.2 المحددات الخارجية

3.2.1 النفط والعامل الاقتصادي

لعب النفط العربي دوراً محورياً في تشكيل السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد أعدت وزارة الدفاع الأمريكية وثيقة استراتيجية أمنية للشرق الأوسط أكدت فيها على أهمية الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة. تضمنت هذه الوثيقة أهدافاً استراتيجية، منها ضمان تدفق النفط من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة بأسعار معقولة. أدركت الولايات المتحدة منذ وقت مبكر أهمية الحصول على النفط العربي كعنصر حيوي لاستدامة اقتصادها وقوتها العالمية، وعمدت إلى استخدام الأمن والدفاع كوسائل لابتزاز دول المنطقة لتحقيق هذه المصالح (جنيد، 2021).

يُعتبر النفط من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية. فسيطرة الولايات المتحدة على مناطق النفط في الشرق الأوسط تعزز قدرتها على قيادة العالم والتحكم في القضايا الدولية. وقد أظهرت وثيقة "الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط"، الصادرة عن وزارة الدفاع، مدى أهمية النفط في صياغة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. تضمنت الوثيقة أهدافاً استراتيجية مثل ضمان تدفق النفط بأسعار مناسبة، وحماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها العسكري، والعمل على تحقيق سلام دائم بين العرب وإسرائيل، إلى جانب حماية المواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم في المنطقة، وضمان حرية الملاحة في الممرات الحيوية، وفتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية (أبو زايد، 2021).

من جهة أخرى، يرتبط الاهتمام الأمريكي بالنفط بشكل وثيق بمسألة الصراع العربي الإسرائيلي. يدرك صانعو القرار في الولايات المتحدة ضرورة إيجاد توازن بين دعم إسرائيل من جهة والحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية الغنية بالنفط من جهة أخرى. هذه العلاقات الحساسة جعلت السياسة الأمريكية تسير في مسارين متوازيين: مساندة إسرائيل بشكل واضح مع اتخاذ خطوات تسعى إلى إرضاء الدول العربية عبر إجراءات محدودة تتعلق بالقضية الفلسطينية (عودة، 2020).

هذا النهج الأمريكي أظهر كيفية تداخل المصالح النفطية مع القضايا الإقليمية الكبرى، حيث أصبحت الحاجة إلى دعم إسرائيل متزامنة مع ضرورة الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية. وبهذا، شكّلت هذه التوازنات محدداً أساسياً للسياسة الخارجية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية (أبو زايد، 2021).

يتضح تأثير الترابط بين النفط والصراع العربي الإسرائيلي بشكل جلي من خلال أحداث الأزمة العراقية الكويتية، فقد ربط الرئيس العراقي الراحل صدام حسين حل الأزمة بالقضية الفلسطينية، مما أضاف بعداً جديداً للصراع، خلال تلك الفترة امتنعت إسرائيل عن الرد على الصواريخ العراقية التي استهدفت أراضيها، وذلك بهدف الحفاظ على التحالف الأمريكي ضد العراق؛ كان هذا الامتناع مدروساً لتجنب إحراج الدول العربية ودفعها للوقوف مباشرة إلى جانب إسرائيل ضد دولة عربية أخرى، هي العراق (الوادية، 2009).

أدرك صانعو القرار في الولايات المتحدة العلاقة الوثيقة بين الصراع العربي الإسرائيلي وقضية النفط، بالإضافة إلى تطورات القضية الفلسطينية، فمع وجود مصالح اقتصادية كبيرة في النفط العربي، كان من الضروري للولايات المتحدة أن تولي اهتماماً بالغاً للصراع العربي الإسرائيلي، وتعمل على توجيه سياستها الخارجية بما يراعي هذا الترابط الحساس لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة (رزاق، 2021).

ترى الباحثة أن النفط العربي مثّل محدداً رئيسياً في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أدركت الولايات المتحدة منذ وقت مبكر أن السيطرة على موارده تعني ضمان تفوقها الاقتصادي والعسكري عالمياً. هذا الاهتمام انعكس في الوثائق الاستراتيجية الأمريكية التي أكدت على ضرورة تأمين تدفق النفط بأسعار مناسبة، إلى جانب حماية إسرائيل وتفوقها العسكري. وترى الباحثة أن الصراع العربي الإسرائيلي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصالح النفطية، مما دفع واشنطن إلى اتباع سياسة مزدوجة تجمع بين دعم إسرائيل

والحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول العربية المنتجة للنفط، وهو ما جعل النفط عاملاً محورياً في توجيه السياسات الأمريكية.

3.2.2 إسرائيل ودورها المحدد في السياسة الخارجية الامريكية

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في وجود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط استثماراً استراتيجياً لتعزيز مصالحها، خاصة في مواجهة الخطر السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة. سعت واشنطن إلى تقويض استقرار الدول العربية وتأخير تنميتها من خلال دعم إسرائيل عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، تصاعدت أهمية هذا الدعم بعد أن نجحت إسرائيل في لعب دور رئيسي بمواجهة الشيوعية في المنطقة، مما جعلها عنصراً محورياً في الاستراتيجية الأمريكية. وبهذا، أصبح دعم إسرائيل أحد المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (بخوش، 2024).

تعتبر الاستراتيجية الأمريكية لإسرائيل هدفاً استراتيجياً ذو أهمية قصوى، وليس مجرد وسيلة لخدمة المصالح الأمريكية. وقد عبّر عن ذلك دان كويل، نائب الرئيس جورج بوش الأب، في خطاب عام 1992 أمام المنظمات الصهيونية، حيث قال: "إخواني الصهاينة، إنني هنا الآن كنائب للرئيس بوش وأكد لكم التزام الولايات المتحدة الأمريكية الكامل تجاه إسرائيل". وأكد الرئيس بوش الأب أن التزام الولايات المتحدة بإسرائيل ينبع من "مصلحة أخلاقية" وأن أي رئيس أمريكي لن يسمح بهزيمة إسرائيل. كما شدد الرئيس بيل كلينتون عام 1993 على التزام الولايات المتحدة بتفوق إسرائيل العسكري النوعي (الوادية، 2013).

من حيث المساعدات، قدمت الولايات المتحدة دعماً كبيراً لإسرائيل منذ عام 1949 وحتى عام 2021، حيث تشكل المساعدات الأمريكية لإسرائيل حوالي 55% من إجمالي المساعدات الأمريكية للعالم. وقد بلغت هذه المساعدات حوالي 130 مليار دولار وفق بعض التقديرات، بينما تشير تقديرات أخرى إلى أنها وصلت إلى 270 مليار دولار (مرزوق، 2021).

سياً، كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل كدولة مستقلة في 14 مايو 1948، عندما أصدر الرئيس هاري ترومان بيان الاعتراف عقب إعلان استقلال إسرائيل في نفس اليوم. كما تم تأسيس العلاقات الدبلوماسية رسمياً عندما قدم السفير الأمريكي جيمس غروفر ماكdonald أوراق اعتماده في 28 مارس 1949 (المواضية، 2020).

تعكس هذه المواقف والسياسات التزام الولايات المتحدة الراسخ بإسرائيل، الذي يشمل دعمها الاقتصادي والعسكري والسياسي، ويُعد جزءاً أساسياً من استراتيجيتها في الشرق الأوسط (السفارة الأمريكية، 2022).

تري الباحثة أن إسرائيل تُعد محدداً جوهرياً في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث لم تقتصر واشنطن على اعتبارها أداة تخدم مصالحها في المنطقة، بل تعاملت معها كهدف استراتيجي قائم بذاته. هذا الالتزام تجسد في الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الضخم الذي قدمته الولايات المتحدة منذ تأسيس إسرائيل، وفي التصريحات الرسمية التي تؤكد التزام الرؤساء الأمريكيين بتفوقها النوعي، كما أن الاعتراف المبكر بإسرائيل وتطوير العلاقات الدبلوماسية يعكس مكانتها الخاصة في الاستراتيجية الأمريكية، وبذلك ترى الباحثة أن دعم إسرائيل يمثل ثابتاً أساسياً في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

3.2.3 مكافحة الإرهاب الدولي

أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 شكلت نقطة تحول جوهريّة في السياسة الأمريكية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. كانت الهجمات بمثابة كارثة وطنية امتدت آثارها إلى جميع أنحاء العالم. أعقب الهجمات إعلان الرئيس جورج بوش حالة الطوارئ القصوى وإعلان "الحرب على الإرهاب"

عالمياً، حيث صنّفت الولايات المتحدة دول العالم إلى حلفاء أو أعداء، دون أي تصنيف وسيط (جودة، 2022، ص721).

بدأت الإدارات الأمريكية منذ ذلك الحين بوضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب، كان آخرها في عهد الرئيس دونالد ترامب في أكتوبر 2018. تضمنت هذه الاستراتيجية تعقب الإرهاب حتى مصادره، عزل الإرهابيين عن أي دعم خارجي، تحديث أدوات مكافحة الإرهاب، ومحاربة انتشار الأفكار المتطرفة (الزيود، 2022).

على الرغم من أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت ضربة موجعة للسياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنها دفعت إدارة بوش إلى محاولة التخفيف من الشعور المعادي للولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي، أحد تلك المحاولات كان الضغط على إسرائيل للحد من توسعها في الضفة الغربية ودعم فكرة إنشاء دولة فلسطينية، اعتقد بعض صناع القرار الأمريكي أن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد يساعد في تقليل الدعم للجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة ويسهل بناء تحالف دولي ضد الإرهاب، الذي اتُهمت دول مثل سوريا وإيران بتمويله (العرقان، 2023).

رغم ذلك، لم تُظهر إدارة بوش الابن جدية كافية في الضغط على إسرائيل لتغيير سياساتها. بل تبنت الإدارة وجهة نظر تتماشى بشكل كبير مع السياسة الإسرائيلية. ظهر ذلك في تواطؤ واضح بين الرؤية الإسرائيلية والأمريكية، وهو ما وصفته صحيفة "واشنطن بوست" في فبراير 2003 بقولها: "بوش وشارون يكاد كلاهما أن يتطابقا حيال سياسة الشرق الأوسط." (Robert G. Kaiser, 2003).

مع ذلك، وبفعل هجمات 11 سبتمبر، بدأت الإدارة الأمريكية تنتظر للقضية الفلسطينية من زاوية مختلفة، صدرت تصريحات عديدة من المسؤولين الأمريكيين تشير إلى ضرورة حل القضية الفلسطينية كمدخل أساسي لمواجهة الإرهاب. تطلب ذلك الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، أرييل شارون،

لاتباع سياسات أكثر اعتدالاً في الأراضي المحتلة، والحد من ردود الفعل العنيفة على الانتفاضة الثانية، الهجمات وضعت الولايات المتحدة أمام تحديات جديدة، دفعتها إلى إعادة النظر في أولويات سياستها الخارجية والتوازن بين دعم إسرائيل والحاجة إلى تهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط لتعزيز استراتيجيتها في الحرب على الإرهاب. (صوان، 2020).

في أكتوبر 2001، صرّح الرئيس جورج بوش الابن لأول مرة علناً بدعمه لفكرة قيام دولة فلسطينية، وهو تصريح يُعد تطوراً مفاجئاً بالنظر إلى سياساته السابقة التي كانت تركز على سياسة "كف اليد" تجاه الصراع العربي الإسرائيلي قبل أحداث سبتمبر. هذا التغير المفاجئ في السياسة الأمريكية كشف عن اعتراف ضمني بالضغط الناتج عن تداعيات أحداث 11 سبتمبر. وقد رافق هذا التغيير عدة ملامح أساسية لتطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (الوادية، 2013):

- مطالبة الرئيس بوش بسحب القوات الإسرائيلية من المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، خصوصاً بعد اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي وشن الجيش الإسرائيلي هجوماً واسعاً على المناطق الفلسطينية.
- انحياز الولايات المتحدة بشكل واضح لإسرائيل، حيث تعرضت فلسطين لغضب أمريكي لأي حدث يسبب إزعاجاً لإسرائيل.
- تأكيد بوش على دعمه لفكرة حل الدولتين.
- الامتناع عن استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لصالح إسرائيل في بعض القضايا المرتبطة بالفلسطينيين.
- تبني الولايات المتحدة السياسة الإسرائيلية بشكل كامل تجاه القضية الفلسطينية.

- الاعتراف بأن اهتمام الولايات المتحدة بالقضية الفلسطينية ينبع من خوفها على مصالحها، إذ أدركت أن سياساتها المؤيدة لإسرائيل أسهمت في إخراجها عالمياً وشجعت على تصعيد الهجمات الإرهابية ضدها.

من بين الضغوط التي أثرت على السياسة الأمريكية في تلك الفترة (شكلاط، 2018):

- مشروع القرن الأمريكي الذي وقع عليه المحافظون الجدد، والذي نص على دعم إسرائيل بشكل كامل.

- محاولات إسرائيل ترسيخ فكرة أن النضال الفلسطيني يمثل "إرهاباً دولياً".

- ضغط جماعات الضغط الصهيونية مثل أيباك للتخلي عن القضية الفلسطينية.

منذ تسلم بوش الابن مهامه في 20 يناير 2001 وحتى أحداث سبتمبر، لم تقدم إدارته أي مبادرة لمعالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. اعتبرت الإدارة الانتفاضة الفلسطينية مجرد حالة عنف تُعالج بإجراءات أمنية، متبينة المنظور الإسرائيلي بالكامل. كانت ملامح السياسة الأمريكية في هذه الفترة تتسم بـ (قبسيس، 2008):

- تجنب التورط في تعقيدات الملف الفلسطيني الإسرائيلي.
- تشجيع الاحتلال الإسرائيلي على قمع الانتفاضة، مع ممارسة ضغوط شديدة على الفلسطينيين لإنهاءها.
- التعامل مع القضية الفلسطينية من زاوية أمنية بحتة.
- محاولة احتواء القضية الفلسطينية ضمن رؤية تتماشى مع الموقف الإسرائيلي.

في أعقاب 11 سبتمبر، بدأ بوش في الترويج لمبادرات لحل القضية الفلسطينية، مثل اعتماده على تقرير ميتشيل كأساس لبدء المفاوضات، وأكد في خطابه أمام الأمم المتحدة في نوفمبر 2001 على أهمية وجود دولتين تعيشان في سلام، إسرائيل وفلسطين. وفي خطاب ألقاه كولن باول في جامعة لويفيل، أوضح الرؤية الأمريكية لحل سياسي يتقاطع مع قرارات الشرعية الدولية، داعياً إلى إنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان وإقامة دولة فلسطينية. ومع ذلك، تضمنت هذه المبادرات اتهام الانتفاضة بالإرهاب واشترط وقفها ووقف التحريض ضد الاحتلال (عبد الجواد، 2018).

على الرغم من هذه التصريحات، اتضح لاحقاً أن الولايات المتحدة لم تكن جادة في حل القضية الفلسطينية بشكل جذري. بدلاً من معالجة القضية على أساس كونها احتلالاً، دعت إدارة بوش إلى "إصلاح الوضع الفلسطيني". وبرز ذلك في دعوات كل من كوندوليزا رايس وكولن باول إلى استبدال القيادة الفلسطينية بقيادة جديدة تتماشى مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية (حمودة، 2017).

وجدت الباحثة أن أحداث 11 سبتمبر شكّلت منعطفاً حاسماً في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ دفعت واشنطن إلى تبني استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب انعكست مباشرة على تعاملها مع القضية الفلسطينية. ورغم أن الإدارة الأمريكية رفعت شعار حل الدولتين وأبدت استعداداً للضغط على إسرائيل، إلا أن ذلك لم يتجاوز التصريحات، حيث بقي الانحياز لإسرائيل ثابتاً، وتوضح الباحثة أن الولايات المتحدة تعاملت مع القضية الفلسطينية من منظور أمني بحت، معتبرة الانتفاضة "إرهاباً"، وسعت لإعادة تشكيل القيادة الفلسطينية بما يخدم مصالحها ومصالح إسرائيل، مما كشف تناقضاً بين خطابها وممارساتها الفعلية.

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من (2001-2024)

يستعرض هذا الفصل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى 2024، مسلطاً الضوء على مواقف الإدارات الأمريكية المختلفة من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ومدى تأثير الأحداث الدولية والإقليمية على توجهاتها. تتناول الدراسة القرارات والسياسات التي تبنتها كل إدارة على حدة، بدءاً من إدارة جورج بوش الابن وما رافقها من تداعيات أحداث 11 سبتمبر، مروراً بإدارة باراك أوباما وتركيزها على حل الدولتين والاتفاق النووي الإيراني، وصولاً إلى إدارة دونالد ترامب وانحيازها المطلق لإسرائيل من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة لها وطرح "صفقة القرن"، وأخيراً سياسة إدارة جو بايدن التي أعادت التأكيد على حل الدولتين ولكن دون تغيير جذري في الالتزامات الأمريكية تجاه إسرائيل. يهدف هذا الفصل إلى تحليل الاستمرارية والتغير في السياسات الأمريكية حيال القضية الفلسطينية، ومدى انعكاس ذلك على واقع الصراع وإمكانات تحقيق السلام العادل والدائم.

4.1 إدارة جورج بوش الابن (2001-2009)

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة جورج بوش الابن (2001-2009) تحولات جذرية في سياساتها الداخلية والخارجية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي شكلت نقطة تحول في النهج الأمني والسياسي الأمريكي. فقد أدت هذه الهجمات إلى إطلاق "الحرب على الإرهاب"، واحتلال أفغانستان والعراق، مما أثر بشكل عميق على العلاقات الدولية. كما سعت الإدارة إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي في الشرق الأوسط عبر "مبادرة خريطة الطريق"، التي استهدفت تحقيق حل سياسي للنزاع

الفلسطيني-الإسرائيلي. وبينما دعمت هذه المبادرة مبدأ الدولتين، واجهت تحديات كبيرة حالت دون تحقيق أهدافها، مما أثر على مسار السياسة الأمريكية في المنطقة (مرعي، 2024).

4.1.1 أحداث سبتمبر وتأثيرها على السياسة الأمريكية

مثّلت هجمات 11 سبتمبر حدثاً مفصلياً أعاد تشكيل الحياة السياسية ليس فقط في الولايات المتحدة، بل على المستوى العالمي، وأصبحت تلك الأحداث تؤرخ لبروز نظام القطب الواحد، وترسيخ الهيمنة الأمريكية، واعتماد إستراتيجية الدفاع الوقائي بكل ما تحمله من تفاصيل ومتطلبات. قبل الهجمات، كان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يواجه موجة انتقادات واسعة من المفكرين والسياسة بسبب ضعف شرعيته في سنته الأولى، ولكن هجمات 11 سبتمبر منحتة قوة ودعماً لقيادة حرب عالمية ضد الإرهاب، كما تجلّى في خطابه أمام الكونغرس في 20 سبتمبر 2001. (مصطفى، 2007)

أظهرت الولايات المتحدة استجابة سريعة لتلك الأحداث، حيث وصفتها مبدئياً بأنها "أعمال إرهابية". ولكن سرعان ما غير الرئيس بوش الابن ووزير خارجيته كولن باول هذا التوصيف إلى "أعمال حرب"، بهدف تفادي القيود التي قد تفرضها الاتفاقيات الدولية على واشنطن، فالقانون الدولي يعتبر الهجوم العسكري من دولة قومية ضد أخرى عملاً من أعمال الحرب، مما أتاح لأمريكا التحرك عسكرياً بحرية لتحقيق أهدافها. لهذا السبب، دعا بوش مجلس الأمن لإصدار قرار يسمح باستخدام القوة العسكرية ضد منفذي الهجمات. (يونس، 2004) لو تعاملت الولايات المتحدة مع الهجمات كعمل إرهابي بموجب القوانين الدولية والمحلية، لكان استخدام القوة العسكرية أمراً مستبعداً. ولكن، لجأت واشنطن إلى استراتيجياتها الخاصة لتحقيق غاياتها. (الشاهر، 2004)

امتدت آثار هذه الهجمات لتطال الولايات المتحدة والعالم بأسره، مع تركيز خاص على الدول النامية، والعالم العربي والإسلامي. هذه الأحداث أصبحت محورا رئيسيا في سياسات واشنطن تجاه العالم

الإسلامي. (التنير، 2010) يعود ذلك إلى سلسلة هجمات تعرضت لها المصالح الأمريكية خلال العقدين الماضيين، شملت تفجيرات في بيروت، لوكربي، السعودية، كينيا، وتنزانيا، والهجوم على ميناء عدن، إضافة إلى هجمات على الأراضي الأمريكية مثل تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993 وتفجير أوكلاهوما عام 1995. باستثناء تفجير أوكلاهوما، ربطت الولايات المتحدة تلك العمليات بعناصر تنتمي إلى الشرق الأوسط، وأدى ذلك إلى ترسيخ القناعة الأمريكية بأن العرب والمسلمين يشكلون مصدر تهديد إرهابي، خاصة في ظل صعود "الأصولية الإسلامية" واستمرار الصراع العربي الإسرائيلي دون تسوية. (القرم، 2007)

أثارت تداعيات تلك الأحداث تساؤلات حول الهدف الحقيقي من الحملة الأمريكية للتدخل في العالم العربي والإسلامي، وسبب استهداف المسلمين واعتبارهم محور التطرف، بدا أن الغاية هي إحداث تغييرات جذرية في الأنظمة القائمة بهذه الدول، وفرض السيطرة الأمريكية عبر مجالات متعددة تشمل الحرية السياسية، حرية التعبير، نظم التعليم، وإعادة تشكيل الفكر الديني الإسلامي تحت مبررات تطوير الخطاب الديني والتعليمي. (الوادية، 2010)

عكس التركيز الأمريكي على دول المنطقة تحولاً في السياسة الخارجية نحو إعادة رسم خريطة العالم وفق المصالح الأمريكية، استهدف هذا التوجه إخضاع العالمين العربي والإسلامي للثقافة الغربية، الهيمنة على منابع النفط، التدخل في أنظمة الحكم، وشن حروب مثل احتلال العراق، كما شمل التخطيط لانقلابات عسكرية، تأجيج النزعات العرقية، ودعم الأنظمة الدكتاتورية، ما يتناقض مع الشعارات الأمريكية حول الحرية، الديمقراطية، وحقوق الإنسان. (حمودة، 2017)

أطلقت الولايات المتحدة حملتها "الحرب على الإرهاب"، مركزة على الأقليات القومية والجماعات ذات الأصول العربية والإسلامية، التي اعتُقد أنها وراء الهجمات، استخدمت أساليب التهديد والوعيد، ولوّحت

بالسلاح النووي للضغط على معارضيه، وتوسيع هيمنتها الأمنية، أغلقت الباب أمام أي محاولات للتوافق على تعريف مشترك للإرهاب، وأسبابه التي بررت بها حربها، هذا التوجه ساعد واشنطن في حشد العالم حولها، حيث جعلت طبيعة الإرهاب واستراتيجياته وأسلحته قضية أولى على أجندة المجتمع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر، أدى ذلك إلى خلط بين الإرهاب الإجرامي والنضال المشروع لتقرير المصير، مما أثر على المقاومة الفلسطينية والنضال الوطني. (عبد الحي، 2021)

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تبنت الولايات المتحدة خطاباً سياسياً وأمنياً أعاد تعريف مفهوم الإرهاب وفقاً لرؤيتها الاستراتيجية، حيث سعت إلى خلط الحركات التحررية بالمجموعات المصنفة إرهابية وفقاً لمصالحها الجيوسياسية. وقد انعكس هذا النهج بوضوح على القضية الفلسطينية والمقاومة اللبنانية، حيث وُضعت هذه الحركات في إطار الإرهاب الدولي دون تمييز بين النضال المشروع من أجل تقرير المصير والعمليات الإرهابية الحقيقية (حمودة، 2017).

كانت هذه السياسة جزءاً من مساعي الولايات المتحدة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يتوافق مع رؤيتها الأمنية، إذ استخدمت تصنيف الجماعات المسلحة كوسيلة ضغط دبلوماسي وعسكري ضد الأطراف غير المنخرطة في استراتيجياتها، وقد أدت هذه المقاربة إلى تجريم المقاومة الفلسطينية، خاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، باعتبارهما منظمات إرهابية رغم اعتراف القانون الدولي بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال. بالمثل، واجه حزب الله اللبناني التصنيف نفسه، ما وفر لإسرائيل غطاءً دولياً لمهاجمة لبنان، كما حدث في حرب 2006.

ساعدت الولايات المتحدة في استغلال أحداث 11 سبتمبر للتحكم بأساليب "مكافحة الإرهاب"، مستفيدة من تحسن علاقاتها مع دول العالم. حققت تقارباً مع روسيا تحت شعار محاربة الإرهاب الدولي، وعالجت التوترات مع أوروبا، خصوصاً بعد تعليق عضويتها في معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ

الباليستية. كما أعادت توثيق التحالف الأطلسي مع دول الناتو. لم تمضِ 24 ساعة على الهجمات حتى أعلن حلف شمال الأطلسي أن أي هجوم على دولة عضو في الحلف يُعتبر هجوماً على جميع الدول الأعضاء، وهو ما أكدّه الأمين العام للحلف جورج روبرتسون في 8 أكتوبر 2001، مع تأكيد السفراء دعمهم لواشنطن. (عيادي، 2018)

لعبت دول الناتو دوراً بارزاً في دعم جهود واشنطن لمواجهة الإرهاب. شاركت بعض الدول بشكل مباشر، مثل بريطانيا التي دعمت الحرب في أفغانستان، وقدمت تسهيلات استخباراتية وعسكرية وقواعد جوية. كما ساهمت في حماية القواعد العسكرية الأمريكية في مختلف المناطق. أدت هذه الأحداث أيضاً إلى تغييرات مهمة في آسيا، حيث انخرطت الهند في الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب. (عيادي، 2018)

تمسكت الولايات المتحدة بضرورة جذب دول كبرى، مثل الاتحاد الأوروبي، روسيا، واليابان، لدعم خططها الرامية لمكافحة الإرهاب وتحقيق مصالحها. استغلت أحداث 11 سبتمبر لمحاربة أي معارضة لسياستها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية. تصرفت وفق رؤية تقترض قبول العالم لقراراتها وخططها دون اعتراض. (القيسي، 2008)

اتخذت واشنطن سلسلة من الإجراءات التي فرضتها أحداث 11 سبتمبر على الشعب الأمريكي وصناع القرار السياسي في الإدارة الأمريكية. سعت إلى تكريس فكرة أن الأمن القومي الأمريكي يمتد ليشمل أي مكان توجد فيه مصالح أمريكية، مع التأكيد على ضرورة مواجهة الإرهاب، الذي وصفته بأنه يجلب الموت والدمار بلا رحمة. قادت حملة لتضخيم خطر الإرهابيين، محذرة مما قد يحدث إذا امتلكوا أسلحة دمار شامل، كما صرّح رامسفيلد في مؤتمر ميونيخ الثالث والثلاثين في 17 فبراير 2003: "ما حدث في 11 سبتمبر، مهما كان مروعاً، ليس سوى ظل شاحب لما قد يحدث إذا استخدم الإرهابيون أسلحة دمار

شامل". استغلت واشنطن الفرصة لتعزيز ما أسمته "العولمة الأمريكية العسكرية"، مكرسة الهيمنة الأمريكية عالمياً. بدأت حربها على الإرهاب في أفغانستان في 7 أكتوبر 2001، حيث أسقطت نظام طالبان، وتبعتها بحرب على العراق في 8 مارس 2003، التي أسقطت نظام صدام حسين. (الكسواني، 2017)

أعلنت الولايات المتحدة أن هذه الحروب جزء من مشروع كبير، واصفة إياها بـ "حرب بلا نهاية"، كما قال وزير التجارة الأمريكي، واعتُبر ذلك جزءاً من خطة للهيمنة الأمريكية على العالم عبر مراحل وتكتيكات مختلفة. فهذه الحرب لا ترتبط بزمان أو مكان أو هدف محدد، ولا تلتزم بأي معايير أخلاقية أو قانونية. بل طرحت الولايات المتحدة فكرة "الفوضى الخلاقة"، مدعية أنها تسعى لتحقيق الخير والسلام بعد التخلص من الإرهابيين. وفق رؤيتها، يمثل الإرهابيون تهديداً لمساعيها لنشر الديمقراطية وإرساء الأمن، مما يستدعي استمرار الحروب الاستباقية، كما في أفغانستان والعراق، ضمن استراتيجيتها الجديدة. (دغلاوي، 2007)

هذه الاستراتيجية تهدف إلى إضفاء الشرعية على أفعالها، ضمان السيطرة على العالم، ورفض أي محاولة لتحديد تعريف واضح للإرهاب. بقاء هذا التعريف غامضاً مكنها من استخدامه كذريعة لتبرير حروبها، مع إبقاء الحلفاء الأوروبيين والخصوم مثل روسيا والصين في حالة حياد. (العنزي، 2007)

وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن إنهاء القضية الفلسطينية سيسهم في تعزيز سيطرتها، حيث ترى أن القضاء عليها يمثل إنهاءً للمقاومة العربية والإسلامية التي ترفض مخططاتها. لذلك، دعمت إسرائيل إعلامياً وسياسياً، ومنحتها حرية تنفيذ سياسات القتل والتدمير والتصفية ضد الفلسطينيين، كما امتدت أهدافها لتشمل المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله، ما دفعها لدعم حرب شنتها حكومة أولمرت في تموز/ يوليو 2006، والتي أظهر تقرير فينوغراد أنها كانت مُحضرة مسبقاً قبل اختطاف الجنديين الإسرائيليين اللذين استُخدما كذريعة للهجوم. (عبد السلام، 2014)

لتفادي أي تدخل دولي يعيق خططها، سعت الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر إلى تطويع الأمم المتحدة لإرادتها. ركزت جهودها على تعديل ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة (51)، لإضفاء الشرعية على حروبها الوقائية باعتبارها جزءاً من الدفاع عن النفس والحرب ضد الإرهاب. (هيلانة، 2008)

تسببت الحرب الأمريكية على العراق في انقسام حاد داخل المجتمع الدولي، حيث كانت أول تطبيق عملي لمفهوم "الحرب الاستباقية". رداً على ذلك، أوصت لجنة تابعة للأمم المتحدة، أنيط بها إعداد تقرير حول إصلاح المنظمة الدولية، بأن تمرر أي عمليات عسكرية تحت مبدأ "الحرب الوقائية" عبر مجلس الأمن الدولي أولاً. كما وضعت معايير صارمة لتحديد شرعية هذه العمليات، بهدف مساعدة الأمم المتحدة على التعامل مع المستجدات الأمنية. (المدلل، 2009)

في سياق هذه الجهود، أعلن الرئيس جورج بوش الابن أن الأمم المتحدة ستكون غير فعالة إذا لم توافق على المخططات الأمريكية، وطالبها بتبني الاستراتيجية الأمريكية دون نقاش. خلال قمة جزر الأزور في البرتغال 16 آذار/مارس 2003، أظهر بوش وتوني بليز استهانة بمؤسسات الأمم المتحدة، مهددين بالمضي قدماً في الحرب الاستباقية دون موافقتها. في ذلك الوقت، أكد بوش على حق الولايات المتحدة المطلق في استخدام القوة لحماية أمنها القومي. (عبد الحميد، 2016)

وتؤكد الباحثة أن السياسة الأمريكية تظهر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 استراتيجية واضحة تهدف إلى فرض هيمنتها العالمية، حيث استُخدمت مفاهيم مثل "الحرب بلا نهاية" و"الحرب الاستباقية" كأدوات لتبرير التدخلات العسكرية، وإعادة تشكيل النظام الدولي وفق المصالح الأمريكية، ومع أن الولايات المتحدة طرحت هذه الاستراتيجية تحت شعار "مكافحة الإرهاب"، إلا أن غموض تعريف الإرهاب وتوسيع نطاق استخدامه جعلاً منها وسيلة لشرعنة الحروب والتدخلات الخارجية، وليس مجرد إجراء دفاعي مشروع، وإن التعامل الأمريكي مع الأمم المتحدة يكشف ازدواجية المعايير في السياسة الدولية، حيث سعت الولايات

المتحدة إلى إعادة تشكيل دور المنظمة الدولية بما يخدم مصالحها، من خلال محاولات تعديل ميثاقها، خاصة المادة (51)، لتبرير الحروب الوقائية باعتبارها دفاعاً عن النفس. هذا السلوك أثار انقسامات داخل المجتمع الدولي، ودفع بعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة إلى اقتراح معايير صارمة لتقييد استخدام "الحرب الوقائية"، إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من الاستمرار في فرض استراتيجيتها بالقوة.

4.1.2 خريطة الطريق

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبعد تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية النصر في حربها على العراق سنة 2003 وتدمير العراق بالكامل، ظهرت ردود فعل وانتقادات واسعة في الشارع العربي تجاه السياسة الأمريكية. وبرزت الحاجة الملحة لإيجاد حلول سلمية في المنطقة العربية للخروج من أجواء الحرب والإرهاب التي عانت منها الولايات المتحدة، مع التركيز على إطلاق مبادرات سلام تتعلق بالصراع الفلسطيني والعربي-الإسرائيلي. ومن هنا، أولت الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية باعتبارها مفتاح تعزيز علاقتها مع العالم العربي بشكل عام، مما دفعها إلى تقديم مبادرات مرتبطة بعملية السلام في الشرق الأوسط، كان من أبرزها "خارطة الطريق". (أبو زيد، 2019)

بدأت اللجنة الرباعية بمتابعة ودعم جهود التسوية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي عقب خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 24 يونيو 2002. واستمرت اجتماعات اللجنة بهدف وضع رؤية لتنفيذ مضمون الخطاب، مما أشاع آمالاً جديدة لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بعد توقفها (الأمم المتحدة، 2003). وفي 30 أبريل 2003، تم الإعلان عن خطة "خارطة الطريق" لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بحلول عام 2005. تضمنت الخطة إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة وإطلاق مفاوضات حول قضايا الحل النهائي، استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 (الصادر في 22 نوفمبر 1967، والذي نص على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في الحرب واحترام سيادة الدول

وضمن حرية الملاحة) ورقم 338 (الصادر في 22 أكتوبر 1973، الذي دعا إلى وقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل خلال الحرب) (التميمي، 2016)، وذلك بهدف إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967 (Kessler, 2007).

اشتملت خارطة الطريق على ثلاث مراحل، تتضمن كل مرحلة على مجموعة من الالتزامات على الجانبين الفلسطيني و(الإسرائيلي)، وهي:

المرحلة الأولى: تنص الخطة على أن يتم تحقيق الأهداف المحددة في مدة أقصاها مايو 2003، حيث يتم خلالها تحقيق الاعتراف المتبادل بين الطرفين ووقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، بهدف إنهاء جميع الأنشطة المسلحة وأعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان. كما يلتزم الفلسطينيون بإجراء إصلاحات سياسية شاملة تشمل صياغة دستور فلسطيني وإجراء انتخابات. وفي المقابل، تلتزم إسرائيل بالانسحاب من جميع المناطق الفلسطينية التي احتلتها منذ 28 سبتمبر 2000، مع عدم تنفيذ مزيد من الانسحابات لاحقاً. علاوة على ذلك، يجب على إسرائيل الامتناع عن تنفيذ عمليات الترحيل وشن الهجمات ضد المدنيين الفلسطينيين، وهدم المنازل والممتلكات، إضافة إلى إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية. كما تشمل الخطة تحسين الوضع الإنساني للفلسطينيين وتخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، إلى جانب تجميد التوسع الاستيطاني وتقنيك جميع البؤر الاستيطانية التي أنشئت منذ مارس 2001 (الضرابعة، 2007).

المرحلة الثانية: امتدت الفترة بين يونيو وأكتوبر 2003، وتم خلالها عقد مؤتمر دولي يهدف إلى دعم إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق عملية تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة. كما شملت هذه الفترة إعادة إحياء الاتصالات المتعددة الأطراف لمعالجة قضايا مهمة مثل الموارد المائية

الإقليمية، البيئة، التنمية الاقتصادية، اللاجئين، وتحديد الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت المبادرة استعادة الدول العربية للعلاقات التي كانت قائمة بينها وبين إسرائيل قبل تلك الأحداث. (سويلم، 2005)

المرحلة الثالثة: "خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 و2005، تضمنت خطة "اتفاق الوضع الدائم وإنهاء النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني" إجراء مفاوضات مباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني للوصول إلى تسوية نهائية. وتمحورت هذه التسوية حول المبادئ التي طرحها الرئيس بوش، والتي تضمنت إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واعتماد حل يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، بما يضمن انسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة ومُعترف بها دولياً. كما دعت اللجنة الرباعية إسرائيل إلى تحسين الظروف الحياتية للفلسطينيين، ووقف السياسات العقابية تجاه المدنيين، وتقديم المساعدات الإنسانية. وأوصت بتمكين الجمعيات والقوى العاملة في مجال الخدمات الإنسانية من أداء مهامها دون أي عراقيل أو قيود. (فسيفس، 2013)

في 9 أيار/ مايو 2003، ألقى الرئيس جورج بوش الابن خطاباً في جامعة ساوث كارولينا بمدينة كولومبيا، لم يتطرق فيه إلى "خارطة الطريق"، رغم تناوله للقضية الفلسطينية (سالم، 2009). وفي 23 من الشهر نفسه، صدر بيان عن البيت الأبيض عن وزير الخارجية كولين باول ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس، أوضح فيه: "تم تقديم خارطة الطريق إلى إسرائيل بناءً على طلب الرئيس، بهدف الحصول على مساهمات من شأنها دفع عجلة السلام الحقيقي إلى الأمام. وقد تلقت حكومة الولايات المتحدة رداً من حكومة إسرائيل يتضمن مخاوف جوهرية بشأن خارطة الطريق. وتشاطر حكومة الولايات المتحدة إسرائيل رأيها بأن هذه المخاوف مشروعة وسيتم التعامل معها بشكل كامل وجذري أثناء تنفيذ خارطة الطريق، لتحقيق رؤية الرئيس التي أعلنها في 24 يونيو 2002" (سالم، 2009).

في 14 نيسان/أبريل 2004، التقى الرئيس جورج بوش الابن برئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في واشنطن، حيث سلم بوش لشارون رسالة عُرفت باسم "رسالة الضمانات الأمريكية لإسرائيل". تضمنت الرسالة استجابة أمريكية موثقة رسمياً للتحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر المتعلقة بقضايا التسوية النهائية. التزمت الولايات المتحدة، بصفتها الراعي الأساسي لعملية السلام، بأن أي تسوية دائمة لا يمكن الوصول إليها دون موافقة الجانب الفلسطيني على ضم الكتل الاستيطانية الرئيسية إلى إسرائيل. لم تقتصر الضمانات على قضايا مفاوضات الوضع الدائم المرتبطة بالمرحلة الثالثة من خطة "خارطة الطريق"، بل شملت أيضاً التزامات إضافية منحازة تماماً لصالح إسرائيل، منها ما يتعلق بالاستيطان في القدس. (أبو زيد، 2019)

حظيت هذه المبادرة بترحيب عدد من الأطراف الفلسطينية، بما في ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح، حيث اعتبرتها مدخلاً مناسباً للعودة إلى طاولة المفاوضات ولوقف دوامة العنف الناتجة عن العمليات العدوانية والدموية التي تمارسها قوات الاحتلال. ومع ذلك، أبدت حكومة أرييل شارون قبولاً جزئياً لبعض بنود المبادرة، لكنها قدمت 15 تحفظاً على بنود أخرى. وكما هو متوقع، جاء موقف الولايات المتحدة منحاذاً لتحفظات حكومة شارون، حيث تبني الرئيس جورج بوش الدعوة للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، بما يحمله هذا الاعتراف من تداعيات كبيرة وغير محدودة (حمادة، 2003). هذا الانحياز الأمريكي أدى إلى تعثر المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وزاد من تعقيد جهود تحقيق السلام.

ويتبين للباحثة بأن أحداث 11 سبتمبر شكلت نقطة تحول كبرى في السياسة الأمريكية، حيث تم دمج القضية الفلسطينية ضمن استراتيجية "الحرب على الإرهاب"، وتبنى بوش رؤية تضع أمن إسرائيل في قلب المصالح الأمريكية، وأطلقت "خارطة الطريق" التي بدت في ظاهرها مبادرة سلام، لكنها عملياً لم

تحدث تغييراً جوهرياً على الأرض، واستغلت واشنطن هذه الأحداث لتعزيز نفوذها في المنطقة، وشن حروب على العراق وأفغانستان، بينما بقي الدعم الأمريكي لإسرائيل دون قيود حقيقية.

4.2 سياسة إدارة باراك أوباما (2009-2017)

مع تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009، شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولاً ملحوظاً، خاصة في تعاملها مع قضايا الشرق الأوسط. ركزت إدارته على إعادة بناء صورة الولايات المتحدة عالمياً بعد إرث التدخلات العسكرية في العراق وأفغانستان، مع التأكيد على الدبلوماسية والتعددية في صنع القرار. كان حل الدولتين في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي أحد المحاور الرئيسية لسياساته، حيث حاول إحياء مفاوضات السلام رغم العقبات التي فرضتها حكومة بنيامين نتنياهو، مما أدى إلى توتر في العلاقات بين واشنطن وتل أبيب. كما كان الاتفاق النووي مع إيران عام 2015 أحد أبرز إنجازات أوباما، إذ اعتبره وسيلة للحد من التهديدات النووية في المنطقة، لكنه أثار جدلاً داخلياً وخارجياً، خاصة بين الحلفاء الإقليميين مثل إسرائيل والسعودية. بذلك، شكلت سياسات أوباما إعادة توجيه للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، إلا أنها واجهت تحديات كبيرة أثرت على توازنات القوى في المنطقة (أحمد، 2023).

4.2.1 التركيز على حل الدولتين

تعد القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وقد مثلت هذه القضية حضوراً تاريخياً في أجندة السياسة الأمريكية على مدى عقود، وقد زاد انخراط الولايات المتحدة في هذا الصراع مع التغيرات الحاصلة في الوطن العربي نتيجة للثورات.

أبدى الرئيس باراك أوباما منذ بداية عهده اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية، حيث تأثر بالقصف الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2009، والذي وصفه بالمأساة الإنسانية، مؤكداً التزامه بالعمل الجاد لإيجاد

تسوية عادلة للصراع. مع توليه منصبه، حرص أوباما على تبني نهج جديد يعيد بناء العلاقات مع العالم العربي، وهو ما ظهر بوضوح في خطابه الشهير في جامعة القاهرة في حزيران/يونيو 2009، حيث شدد على التزام الولايات المتحدة بحل الدولتين، وضرورة وقف الاستيطان الإسرائيلي، والعمل على تحقيق سلام عادل وشامل. (عبد الله، 2016)

وعين أوباما جورج ميتشل مبعوثاً خاصاً للشرق الأوسط، مكلفاً بإحياء مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. رغم هذه الجهود، واجهت إدارة أوباما تحديات كبيرة، خاصة مع تعنت حكومة بنيامين نتنياهو واستمرار النشاط الاستيطاني، مما عرقل تحقيق أي تقدم ملموس. ومع مرور الوقت، بات واضحاً أن الرؤية الأمريكية لحل الدولتين تصطدم بعقبات سياسية معقدة، سواء بسبب المواقف الإسرائيلية المتشددة أو الانقسامات الفلسطينية الداخلية، وهو ما أثر على مصداقية المبادرات الأمريكية في المنطقة (الجزيرة نت، 2009).

في خطاب ألقاه عام 2016، صرح الرئيس باراك أوباما بأن المنطقة العربية تمر بتحولات جذرية تُهيئ لظهور حالة من الشعبوية. وأكد على أهمية الإيمان، سواء من قبله أو من قبل الملايين، بأن عملية السلام ممكنة، مشدداً على ضرورة أن تستوعب إسرائيل حجم هذه التغيرات وتداعياتها المستقبلية. قدم أوباما انطباعاً جاداً بشأن تعامله مع القضية الفلسطينية منذ بداية عهده، حيث أبدى تأثره الشديد بالقصف الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2009، قبل توليه رسمياً منصب الرئاسة. ووصف الأحداث بأنها مأساة إنسانية، مؤكداً عزمه التحرك بشكل مباشر وبمنهجية واضحة لتسوية الصراع. جعلت إدارة أوباما من عملية السلام إحدى أولوياتها، وركزت على تحقيق حل الدولتين كهدف أسمى. وفي هذا السياق، عيّن أوباما جورج ميتشل، عضو الكونغرس الأمريكي، للعمل على هذا الملف. بذل ميتشل جهوداً كبيرة في سبيل إطلاق

مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحت الرعاية الأمريكية، مشدداً على أهمية إيجاد تسوية عادلة ومستدامة للصراع. (Akis & Streich, 2011)

نظراً لانخراط الإدارة الأمريكية المباشر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بدأ الرئيس أوباما العمل على هذا الملف منذ اليوم الأول لتوليهِ الرئاسة، وكان خطابه الموجه إلى العالم الإسلامي في عام 2009 بمثابة افتتاحية لهذه الجهود، في هذا الخطاب قارن أوباما بين المعاناة التاريخية لكل من الفلسطينيين واليهود، وخلق نوعاً من التشابه بين التجربتين. وهذا يُعتبر خروجاً عن الخطاب الأمريكي التقليدي الذي كان يميل إلى تأكيد دعم الولايات المتحدة الثابت لإسرائيل، مما أثار انتقادات كبيرة من اللوبي الصهيوني واليمين الأمريكي المتطرف، من جهة أخرى، قوبل هذا الخطاب أيضاً بانتقادات من الجانب العربي، الذي رأى أن المقارنة بين معاناة الفلسطينيين واليهود في هذا السياق غير مبررة ولا تعكس الفوارق الجوهرية بين الطرفين (أبو زيد، 2019)، وقد اعتُبر ذلك من قبل البعض تجاوزاً للواقع التاريخي والسياسي للصراع.

على المستوى الداخلي، قوبل خطاب أوباما بانتقادات حادة من اللوبي الصهيوني واليمين الأمريكي المتطرف، حيث اعتُبر أن إدارته تحاول تقديم موقف أكثر تعاطفاً مع الفلسطينيين على حساب الدعم الأمريكي التقليدي لإسرائيل. وقد رأى هؤلاء المنتقدون أن مجرد الإشارة إلى المعاناة الفلسطينية بشكل متساوٍ مع معاناة اليهود يعد تراجعاً عن النهج الأمريكي المعتاد، الذي كان يؤكد على التزام واشنطن الثابت بحماية إسرائيل دون تقديم أي اعتراف مماثل لحقوق الفلسطينيين (لافي، 2023).

أما على الجانب العربي، فقد واجه الخطاب انتقادات من اتجاه مختلف، إذ رأى بعض المحللين أن المقارنة بين معاناة الفلسطينيين جراء الاحتلال الإسرائيلي ومعاناة اليهود خلال المحرقة غير مبررة ولا تعكس الفوارق الجوهرية بين القضيتين. فالمحرقة كانت إبادة جماعية موجهة ضد اليهود في أوروبا، بينما معاناة الفلسطينيين ناتجة عن احتلال عسكري مستمر وسياسات قمعية تمارسها إسرائيل بدعم دولي، وعلى

رأسه الدعم الأمريكي ذاته. من هذا المنطلق، اعتُبرت هذه المقارنة محاولة لتخفيف المسؤولية عن الاحتلال الإسرائيلي، وإعطاء انطباع بأن الطرفين ضحايا للتاريخ بطريقة متساوية، وهو ما يطمس الفارق الكبير بين المظلومية التاريخية لليهود في أوروبا، التي لم يكن للفلسطينيين أي دور فيها، وبين القمع المستمر الذي يعانيه الفلسطينيون على يد إسرائيل (جنيد، 2021).

خلال خطابه الموجه إلى العالم الإسلامي في 2009، دعا الرئيس أوباما إلى التجميد الفوري لبناء المستوطنات الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية والقدس، والتي تسميها إسرائيل "النمو الطبيعي" للمستوطنات. ومع ذلك، لم يتطرق أوباما إلى هذه القضايا الحساسة دون أن يذكر مسبقاً طبيعة العلاقات التاريخية والدينية والثقافية التي تجمع بين إسرائيل والولايات المتحدة، مؤكداً أن هذه العلاقة ثابتة وقوية. وفي ختام خطابه، وجه أوباما كلامه للفلسطينيين قائلاً: "إن السبيل الوحيد لتحقيق طموحات طرفي النزاع هو من خلال حل الدولتين، يستطيع فيهما الطرفان أن يعيشوا بسلام جنباً إلى جنب". وفقاً لوجهة نظر أوباما، فإن هذا الحل يخدم مصالح الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى المصالح الأمريكية والدولية على حد سواء. (أبو إرشيد، 2011).

ويتضح من هذا الخطاب أن الرئيس أوباما يؤمن بحل الدولتين ويرى أن على الطرفين وعلى جميع الأطراف الدولية بالعالم أجمع أن تؤمن بذلك، ويرى فيها مصلحة شاملة، لذلك كان من المتوقع أن يقدم الرئيس أوباما بين يديه العديد من الخيارات للسير في هذا الاتجاه.

على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت الرئيس أوباما منذ وصوله إلى الحكم، مثل اشتعال المنطقة العربية بالثورات، والأزمات الاقتصادية العالمية، وعودة بنيامين نتنياهو اليميني المتطرف إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في 2009 - وهو ما كان بمثابة تحدٍ كبير لدعوات أوباما لوقف الاستيطان - إلا أن أوباما تحدث بوضوح وصراحة عن ضرورة حل الدولتين كسبيل لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني

ومنحه حقه في إقامة دولة مستقلة. وقد عبّر أوباما عن ذلك في العديد من المناسبات، مؤكداً أن "الشعب الفلسطيني عانى منذ ستين عاماً من التهجير، وأن العديد من الفلسطينيين يعيشون في مخيمات الشتات بالدول العربية، وكذلك في غزة والضفة الغربية ودول أخرى حول العالم". وأضاف أن "هذا الوضع لم يعد يحتمل"، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة "لن تدير ظهرها لتطلعات وطموحات الفلسطينيين الشرعية". وكان أوباما أيضاً أول رئيس أمريكي يربط حل الدولتين بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، مما يعكس تغيراً في النهج الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية وإيماناً منه بأن تسوية النزاع تساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة وتعزيز المصالح الأمريكية والدولية. (Indly, 2012).

على الرغم من المقدمات المشجعة والمطمأنة التي قدمها الرئيس الأمريكي أوباما خلال فترته الأولى، والتي خلقت تفاؤلاً في الأوساط العربية والفلسطينية، إلا أنه تراجع عن العديد من تصريحاته بعد قبوله للطرح الذي قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. هذا الطرح تضمن تجميداً جزئياً للمستوطنات، بينما كان أوباما قد نادى في البداية بضرورة التوقف الكلي والشامل والفوري لبناء المستوطنات، إلى جانب إطلاق المفاوضات دون شروط مسبقة. هذا التراجع أثار شكوكاً كبيرة لدى الفلسطينيين والعرب بشأن مصداقية أوباما في دعم حل الدولتين. كما شكك العديدون في التزامه وقدرته على تحقيق هذا الحل، مما أحدث خيبة أمل وقلقاً بشأن قدرة الإدارة الأمريكية على ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل من أجل الوصول إلى تسوية عادلة ودائمة. (قرطام، 2011).

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن رؤية أوباما لحل الدولتين كانت تتسم، إلى حد كبير، بعين إسرائيلية، حيث بدأ الرئيس بخطاب داعم لحل الدولتين، إلا أنه تراجع لاحقاً تحت ضغط اللوبي الصهيوني الأمريكي والضغط الإسرائيلي. ومع مرور الوقت، تراجعت عملية السلام بشكل ملحوظ خلال فترة حكمه، حتى توقفت نهائياً، مما أثار تساؤلات حول مصداقية الإدارة الأمريكية في تحقيق تسوية شاملة وعادلة. في

هذا السياق، يمكن القول إن نظرة أوباما للصراع الإسرائيلي الفلسطيني كانت في الحقيقة تهدف إلى إدارة الصراع بدلاً من إنهائه، في إطار حماية المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية، دون أن تكون هذه الرؤية مدفوعة بالفعل القوي نحو إنهاء الصراع. كما أشار قائد القوات الأمريكية في آسيا، الجنرال ديفيد بترايوس، إلى أن حل الصراع العربي الإسرائيلي كان أمراً استراتيجياً من أجل تحقيق أهداف الجيش الأمريكي في أفغانستان والعراق وباكستان، مما يعزز الفكرة بأن موقف أوباما كان في جوهره نابعاً من احتياجات استراتيجية وسياسية أكبر، تفرضها المصالح الأمريكية في المنطقة. (المركز العربي، 2017).

يمكن القول إن سياسة أوباما جاءت على عكس التوقعات، حيث اتبعت نفس النهج الذي سلكه الرؤساء السابقون فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فقد ظلت السياسة الأمريكية محكومة بتوجهات المؤسسة العسكرية والرأسمالية، دون أن يكون هناك انخراط جدي وحقيقي لإنهاء الصراع وحل القضية الفلسطينية. بل كانت تلك السياسة خاضعة لمحددات السياسة الخارجية الأمريكية، التي تتأثر بمجموعة من العوامل والضغوط الداخلية والخارجية. هدف هذه السياسة كان الحفاظ على التناغم بين الرؤية الأمريكية والإسرائيلية، حيث إذا حدث أي اختلاف، فإنه يقتصر على التفاصيل دون المساس بالمبادئ الأساسية. هذه هي الرؤية التي اتبعتها أوباما طوال فترتي رئاسته، مما يؤكد أن سياسته لم تحمل تغييراً جوهرياً عن سابقتها في التعامل مع هذا الملف.

عند المقارنة بين مقاربة إدارتي جورج بوش الابن وباراك أوباما لمسألة حل الدولتين، نلاحظ فروقاً مهمة في السياق والخطاب والنهج المتبع، رغم تقاطعهما في الهدف المعلن وهو إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. فقد جاءت سياسة جورج بوش في إطار ما بعد هجمات 11 سبتمبر، حيث هيمنت على إدارته أولويات "الحرب على الإرهاب"، ما جعل المسار السياسي الفلسطيني-الإسرائيلي جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يخدم الأمن الأمريكي. أعلن بوش دعمه لحل الدولتين

صراحة لأول مرة في خطاب ألقاه عام 2002، مؤكداً رؤيته لقيام دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل. وقد تبلور هذا التوجه بشكل أكبر في مبادرة "خريطة الطريق" للسلام عام 2003، بالتعاون مع الرباعية الدولية. غير أن سياسة بوش ركزت بشكل أساسي على الإصلاحات داخل السلطة الفلسطينية، وربطت التقدم السياسي بقدرة الفلسطينيين على "مكافحة الإرهاب"، مما عزز الطرح الأمني على حساب البعد الحقوقي للقضية الفلسطينية.

في المقابل، حملت إدارة باراك أوباما آمالاً أكبر من حيث الخطاب والنية السياسية. فمنذ بداية ولايته عام 2009، قدم أوباما خطاباً جديداً موجهاً إلى العالم الإسلامي من جامعة القاهرة، أعلن فيه بوضوح التزامه بحل الدولتين، ودعا إسرائيل إلى وقف الاستيطان كشرط لاستئناف المفاوضات. وقد حاول أوباما إضفاء بُعد أخلاقي وإنساني على مقاربته، حيث أظهر في خطابه تفهماً لمعاناة الفلسطينيين، وخلق نوعاً من التوازن في التعاطي مع الطرفين، في خطوة غير مألوفة بالنسبة للخطاب الأمريكي التقليدي. إضافة إلى ذلك، عيّن مبعوثاً خاصاً للسلام هو جورج ميتشل، في محاولة لإعادة إطلاق المفاوضات على أسس جديدة.

4.2.2 اتفاق إيران النووي وتأثيره على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

اتسمت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بنهج مختلف عن النهج الذي اتبعته إدارة الرئيس جورج بوش الابن، حيث تبنت الولايات المتحدة خلال فترة حكمه استراتيجية واضحة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، عُرفت باسم "مبدأ بوش". وأكدت هذه الاستراتيجية على فرض قيود صارمة على الدول التي صنفتها الولايات المتحدة كجزء من "محور الشر"، بهدف الحد من امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل. وفقاً لهذه الاستراتيجية، اعتُبر السلاح النووي الإيراني تهديداً مباشراً لمصالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي. فامتلاك إيران لقوة نووية من شأنه أن يجعلها منافساً استراتيجياً للولايات المتحدة في المنطقة، ويخل

بموازين القوى التي تميل لصالح إسرائيل. بناءً على ذلك، رفضت الولايات المتحدة بشكل قاطع امتلاك إيران للسلاح النووي، لأن ذلك يشكل خطراً على المصالح الأمريكية ويهدد استقرار المنطقة كما تراها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن (عبد الكريم، 2023).

مع تولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما السلطة، تبنى نهجاً جديداً في التعامل مع الخصوم يعتمد على الحوار، بهدف تعزيز التقارب مع الإدارة الإيرانية. ففي الأشهر الأولى من ولايته الأولى، أعلن أنه يسعى للتواصل مع إيران لإقناعها بأن حياة السلاح النووي لا تخدم مصالحها، وحثها على تغيير نهجها. وكانت أولوية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتمثل في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. إضافة إلى ذلك، كانت إيران بحاجة ماسة إلى رفع العقوبات بسبب تدهور وضعها الاقتصادي. ومع وصول أوباما إلى البيت الأبيض بالتزامن مع تولي حسن روحاني - المعروف بتوجهاته المعتدلة - الرئاسة في إيران، تلاقت المصالح الأمريكية والإيرانية، مما ساهم في تعزيز توجهات التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران. (عبد الله، 2020).

كان الرئيس الأمريكي أوباما مختلفاً بشكل كبير عن سلفه، حيث فضّل التعامل مع إيران بشأن امتلاكها للسلاح النووي بأسلوب دبلوماسي. فقد قدم مجموعة من الرسائل الدبلوماسية التي ساعدت في فتح المجال أمام الخصوم أو الأنظمة المعارضة للسياسة الأمريكية للعودة إلى المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بموقفه من البرنامج النووي الإيراني، قاوم أوباما الضغوط الدولية التي دعت إلى استخدام القوة والمواجهة العسكرية مع إيران. بدلاً من ذلك، اختار العمل الدبلوماسي، والاعتماد على الردع، وبناء التحالفات الدولية، وفرض العقوبات، لتجنب الدخول في حرب. (عبد الله، 2020).

نتيجة لتفضيل الرئيس الأمريكي الخيار الدبلوماسي، بدأت الرسائل السرية تتبادل بين الإدارتين الأمريكية والإيرانية. ففي ربيع عام 2009، أرسلت سلطنة عُمان رسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية تعرب

فيها عن استعدادها للقيام بدور الوسيط في محادثات سرية بين الولايات المتحدة وإيران. تبع ذلك سلسلة من اللقاءات السرية بين المبعوثين الأمريكيين والإيرانيين في عُمان ودول أخرى. وفي عام 2013، شكّل انتخاب الرئيس حسن روحاني دفعة قوية لهذه المحادثات، إذ أعلن استعداده لتبني سياسة منفتحة تجاه الغرب. (غنيم، 2020)

تبع ذلك اتصال مباشر بين الرئيس الأمريكي أوباما ونظيره الإيراني روحاني، وهو الاتصال الأول من نوعه بين رئيس أمريكي وآخر إيراني منذ الثورة الإيرانية. خلال المكالمة الهاتفية، تم الاتفاق على السعي لتسوية بشأن الملف النووي الإيراني. لاحقاً، أبلغت الولايات المتحدة حلفاءها في المنطقة بتفاصيل المفاوضات مع إيران، وتم التوصل إلى اتفاق مبدئي بين واشنطن وطهران، حيث وافقت إيران على تجميد برنامجها النووي مقابل رفع جزئي للعقوبات المفروضة عليها. لتحقيق هذا الاتفاق، انتقلت الدبلوماسية الأمريكية إلى مستوى أعلى من خلال الاتفاق النووي (1+5)، الذي شاركت فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى جانب ألمانيا وإيران كطرف رئيسي في الاتفاق. (مازن، 2016)

تسعى إيران إلى امتلاك السلاح النووي بهدف حماية النظام الإسلامي الشيعي والطائفي فيها، إضافة إلى رغبتها في تعزيز مكانتها وفرض زعامتها على العالم الإسلامي. نتيجة لذلك، يشهد الشرق الأوسط حالة من الحرب الباردة بين السعودية وإيران حول الزعامة الإسلامية، في ظل تراجع الدور الأمريكي المقصود في المنطقة. هذا التراجع سمح لإيران بالتغلغل في عدد من الدول العربية، مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن، مما جعل الدور الإيراني منافساً للدور الأمريكي في المنطقة، ولذلك كان يفضل الرئيس الأمريكي أوباما التوصل لاتفاق نووي مع إيران يمنعها من امتلاك السلاح النووي لحماية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائه ومحاولة منه لتهدئة المنطقة من الحرب الباردة الدائرة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإيرانية. (جندلي، 2018)

رمى الاتفاق، الذي وصفه ممثلو المجتمع الدولي الرئيسيون بالتاريخي"، إلى ما يلي (عبد الكريم، 2023):

- حل إحدى أخطر وأطول أزمات الانتشار النووي في الشرق الأوسط.
 - ضمان الطابع السلمي الحصري للبرنامج النووي الإيراني.
 - المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار بالمنطقة.
- في 14 تموز/يوليو 2015، أعلنت الدول (1+5) - الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، وألمانيا - إلى جانب الجمهورية الإيرانية عن التوصل إلى اتفاق يهدف إلى تقييد البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران. تضمن الاتفاق السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم بنسبة لا تتجاوز 3.67% لمدة 15 عاماً، مع تقليص مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب من 10,000 كيلوجرام إلى 300 كيلوجرام، وهو ما يمثل حوالي 98% من إجمالي مخزونها. كما التزمت إيران بعدم بناء أي منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة 15 عاماً. (عبد الله، 2020).

وافقت طهران على تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي التي تمتلكها في منشآتي نطنز وفورد من 20,000 إلى 6,104 جهاز، على أن تستخدم منها 5,060 جهازاً فقط لمدة عشر سنوات. كما تعهدت إيران بعدم استيراد الوقود الذري، وعدم بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تم السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدخول إلى جميع المواقع الإيرانية المشتبه بها، بما في ذلك المواقع العسكرية، ولكن بعد التشاور مع طهران. (أبو صليب، 2020)

تضمن الاتفاق حظراً على إيران من استيراد الأسلحة لمدة خمس سنوات، وكذلك حظراً على استيراد الصواريخ الباليستية لمدة ثماني سنوات. كما شمل الاتفاق الإفراج عن أرصدة إيران وأصولها المجمدة في

الخارج، والتي تقدر بمليارات الدولارات. بالإضافة إلى ذلك، تم رفع الحظر عن الطيران الإيراني، والبنك المركزي الإيراني، والشركات النفطية، والعديد من المؤسسات الأخرى، مع تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا. (جرجس، 2016)

من خلال الاتفاق، حققت كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية مكاسب متبادلة. تمثلت مكاسب إيران في تجنب ضربة عسكرية على منشآتها النووية، والاعتراف الدولي بحقها في تخصيص اليورانيوم للأغراض السلمية، فضلاً عن رفع جزئي ومحدود للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. كما تم منع تفكيك منشآتها النووية ورفع الحظر عن أرصدها في الخارج، مما سيمكنها من استثمار ما بين 200 و 300 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية. أما المكاسب الأمريكية، فقد تمثلت في أن الاتفاق شكل أول نجاح ملموس في الشرق الأوسط للرئيس أوباما منذ 2009، إضافة إلى التأكد من شفافية البرنامج النووي الإيراني وسلميته، دون الحاجة لتقديم تنازلات جوهرية فيما يخص العقوبات طوال المرحلة الانتقالية. وبذلك، كانت الصفقة رابحة للطرفين. (اللباد، 2014)

بعد الاتفاق، قامت إدارة أوباما بالترويج للاتفاق النووي الإيراني وجعله مقبولاً لدى الرأي العام الأمريكي والكونجرس، من خلال التأكيد على أن الاتفاق يخدم مصلحة الولايات المتحدة. اعتمدت الولايات المتحدة على الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية في هذا السياق. كما ادعت أن التقارب مع إيران لم يحدث إلا في عام 2013، بعد وصول التيار المعتدل إلى السلطة بقيادة روحاني. وصوّرت الإدارة الأمريكية الاتفاق مع الإيرانيين على أنه اختيار بين الحرب والسلام، موضحة أن عدم إبرام الاتفاق يعني اندلاع الحرب، بينما الاتفاق يعد بديلاً للسلام. (جندلي، 2018)

تعاون البيت الأبيض مع اللوبي الإيراني في الولايات المتحدة للترويج لحملة إعلامية تهدف إلى مواجهة المعارضة الواسعة للاتفاق النووي. وكان العنصر الرئيس في هذه الحملة هو الترويج لفكرة أن رفع

الحصار الاقتصادي عن إيران يمكن أن يسهم في تغيير سياستها الخارجية وموقفها المتشدد تجاه واشنطن.
(عبد الله، 2020)

قد يسهم التفاهم الأمريكي الإيراني، المدعوم بالاتفاق وتلاقي المصالح الجيوسياسية لكلا الطرفين في الشرق الأوسط، في منح طهران هامشاً أكبر لتوسيع نفوذها الإقليمي تحت مظلة التفاهم مع واشنطن. وهذا قد يجعل إيران شريكاً في رسم خريطة التوازنات الجديدة في المنطقة. (اللباد، 2014)

على الرغم من رغبة أوباما في الوصول إلى اتفاق نووي مع إيران بشأن برنامجها النووي، إلا أن موقفه كان مختلفاً فيما يتعلق بالبرنامج الصاروخي الإيراني. فقد أكد البنتاجون أن برنامج الصواريخ الإيرانية باليستية يشكل تهديداً للأمن الإقليمي والعالمي، حيث تمتلك إيران أكبر قوة صاروخية استراتيجية في المنطقة، مع منظومة صواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى (عبد الكريم، 2024).

توافق مجلس الأمن الدولي مع رؤية الرئيس الأمريكي بشأن البرنامج الصاروخي الإيراني، حيث أصدر المجلس مجموعة من القرارات للحد من القدرات الصاروخية الإيرانية، بدءاً من عام 2010. في هذا السياق، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1929، الذي يمنع إيران من أي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية. كما طالب المجلس جميع الدول باتخاذ التدابير اللازمة لمنع نقل التكنولوجيا أو المساعدة الفنية المتعلقة بهذه الأنشطة إلى إيران. (عبيد، 2020)

في سنة 2015، أصدر مجلس الأمن قراراً رقم 2231، الذي كان بمثابة دعوة لإيران لعدم متابعة برنامج تطوير الصواريخ لمدة ثماني سنوات كحد أقصى، دون أن يمنح المجلس أي سلطة لوقف إيران عن الاستمرار في هذا البرنامج. من جانبها، تعاملت الإدارة الأمريكية بحزم مع برنامج تطوير الصواريخ الباليستية الإيراني، حيث فرضت عقوبات على عدد من الشركات والكيانات التي تقدم الدعم للحرس الثوري الإيراني. في تموز/يوليو 2012، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية تشديد العقوبات المالية على أكثر من 50

كياناً يمثلون شركات حكومية مرتبطة بالقوات المسلحة الإيرانية والحرس الثوري، والذين كان لهم دور في تطوير برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني. (جندلي، 2018)

في آيار/ مايو 2013، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على 14 كياناً، بما في ذلك نائب وزير الدفاع وعميد جامعة مالك عشتار، الذين ساهموا في تطوير البرنامج الصاروخي الإيراني. وفي ديسمبر من نفس العام، فرضت الوزارة عقوبات على العديد من المؤسسات الإيرانية بسبب ارتباطها ببرنامج الصواريخ الإيرانية والطيران الإيراني (الجزيرة نت، 2017).

لم يمنع إبرام الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وطهران فرض العقوبات الأمريكية على برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني. فقد رفضت طهران بشدة أي قيود على برنامجها الصاروخي، وأصرّ الرئيس الإيراني حسن روحاني على أن الاتفاق لا يشمل أي بنود تتطلب تخفيض ترسانتها الصاروخية. نتيجة لذلك، فرضت الإدارة الأمريكية في يناير 2016 عقوبات رداً على اختبار صاروخ "عماد"، تمنع 11 شركة وشخصية مرتبطة ببرنامج الصواريخ الإيراني من التعامل مع المصارف الأمريكية. كما وجهت كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة رسالة إلى مجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة آنذاك، بأن كي مون، لفتت نظرهم إلى هذه التجربة الإيرانية التي اعتُبرت تحدياً لقرارات مجلس الأمن. (أبو زيد، 2019)

في يناير من نفس العام، وضعت وزارة الخزانة الأمريكية شركتين إيرانيتين على القائمة السوداء لدعمهما برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني. كما تم حرمان شركتي "شهيد نوري" و"شهيد موحد" من التمويل الدولي، حيث تعملان لصالح مجموعة "شهيد حمت" الصناعية، التي تتهمها واشنطن بالإسهام في تطوير برنامج الصواريخ الإيراني. (عبيد، 2020)

من الواضح أن إيران، رغم موافقتها على الاتفاق النووي الموقع مع الولايات المتحدة، أصرّت على تطوير برنامجها الصاروخي وإجراء التجارب الصاروخية، متحدية بذلك القرار الذي أصدره مجلس الأمن

بشأن الصواريخ الباليستية الإيرانية. وعلى الرغم من تفضيل الإدارة الأمريكية التعامل بطريقة دبلوماسية مع إيران فيما يتعلق بالمشروع النووي، إلا أنها لم تتهاون مع طهران فيما يخص برنامجها الصاروخي وطموحها في تطويره. هذا ما دفع الإدارة الأمريكية إلى اللجوء إلى فرض العقوبات كوسيلة لردع إيران عن تطوير هذا البرنامج. وقد شكل البرنامج الصاروخي الإيراني عقبة كبيرة في طريق الاتفاق النووي، مما قد يؤدي إلى تقويضه في المستقبل (خالد، 2020).

يتضح من المعطيات السابقة أن التناقض الإيراني الأمريكي سيستمر طالما أصرت إيران على توجيهها بشأن ضرورة زوال إسرائيل. ومع ذلك، تظل الولايات المتحدة قادرة على تحجيم إيران، وقد فعلت ذلك بالفعل عبر فرض العقوبات الاقتصادية الطويلة التي كان لها تأثير كبير على إيران داخلياً، مما ألحق ضرراً بالاقتصاد الإيراني وأدى إلى ضغوط اجتماعية وسياسية داخل البلاد.

عند مقارنة سياسة إدارة جورج بوش الابن (2001-2009) وسياسة إدارة باراك أوباما (2009-2017) تجاه البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، يتضح اختلاف جذري في المنهج والوسائل المتبعة بين الإدارتين، اعتمد بوش استراتيجية متشددة تجاه إيران، حيث اعتبرها ضمن "محور الشر" وسعى إلى عزلها دبلوماسياً واقتصادياً، مستخدماً نهج الردع والعقوبات كوسيلة لمنعها من امتلاك أسلحة دمار شامل. وفي ظل سياسة "مبدأ بوش"، كان يُنظر إلى البرنامج النووي الإيراني كتهديد مباشر لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وخاصة إسرائيل، وكان الحل المفضل هو الضغط السياسي والاقتصادي المشدد، مع عدم استبعاد الخيار العسكري.

بالمقابل، اتبعت إدارة أوباما نهجاً مغايراً ركّز على الحوار والانخراط الدبلوماسي، سعت واشنطن خلال فترة أوباما إلى التواصل المباشر مع إيران، وفتحت قنوات سرية للحوار بوساطة سلطنة عُمان، ما أسفر لاحقاً عن التوصل إلى الاتفاق النووي التاريخي عام 2015 بين إيران ودول (1+5). بموجب هذا

الاتفاق، وافقت إيران على تقييد برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات الدولية المفروضة عليها. رأت إدارة أوباما في الاتفاق وسيلة لتجنب المواجهة العسكرية، وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط عبر ضبط الطموحات النووية الإيرانية (عبد الكريم، 2024).

غير أن هذا التحول في السياسة الأمريكية أثار قلقاً شديداً لدى الحلفاء التقليديين مثل إسرائيل والسعودية، الذين رأوا أن الاتفاق يمنح إيران هامشاً أوسع لتعزيز نفوذها الإقليمي. وبينما تعامل بوش مع إيران كعدو استراتيجي يجب احتواؤه، سعى أوباما إلى دمجها في النظام الدولي، ما أدى إلى تغيير واضح في ميزان القوى الإقليمي.

4.2.3 العلاقة المتوترة مع حكومة بنيامين نتنياهو

كما ذكرنا سابقاً، مع وصول الرئيس أوباما إلى كرسي الرئاسة، أعلن في خطابه الأول أنه سيعمل على إيقاف بناء المستوطنات الإسرائيلية. وفقاً للمتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أيان كليي، كان يشمل ذلك وقف البناء في القدس الشرقية وداخل الأحياء اليهودية، بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي قبل عام 1967م. (وكالة معاً، 2009)

لكن سرعان ما تراجع أوباما عن تصريحاته السابقة، وأعلنت إدارته قبولها بمقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بتجميد جزئي لبناء المستوطنات، مع إطلاق مفاوضات السلام دون شروط مسبقة. وقد وصف أوباما هذه الخطوة بأنها "واعدة"، معبراً عن تفاؤله ببدء المفاوضات المباشرة في أقرب وقت. تتضمن الخطة وقف الاستيطان بشكل جزئي لمدة ثلاثة أشهر، ويشمل ذلك وقف جميع أعمال البناء التي تم الشروع فيها مؤخراً، لكن دون القدس. في المقابل، تعهدت الإدارة الأمريكية بعدم المطالبة مرة أخرى بوقف بناء المستوطنات، وكذلك باستخدام الفيتو ضد أي إعلان أحادي الجانب لإقامة دولة فلسطينية. (صفا، 2010).

قبل انتهاء فترة الثلاثة أشهر، طالب الرئيس أوباما رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتمديد قرار التجميد لفترة جديدة. في المقابل، طلب من الفلسطينيين تقديم نوايا حسنة تجاه إنجاز عملية السلام. وقد حذرت القيادة الفلسطينية من أن عودة بناء المستوطنات سيؤدي إلى إنهاء المفاوضات مع إسرائيل (فرنسا 24، 2010). وفي شهر نيسان/أبريل 2014م، صرح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قائلاً: "إن الفلسطينيين والإسرائيليين وحدهم القادرون على صناعة السلام"، في تصريح واضح يعكس فشل مساعيه لتحقيق السلام بين الطرفين. وأكد كيري على ضرورة استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين" (الجزيرة نت، 2015)

أحد أبرز مظاهر هذا التوتر كان في ديسمبر 2016، عندما امتنعت الولايات المتحدة عن استخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن رقم 2334، الذي أدان الاستيطان الإسرائيلي واعتبره غير قانوني بموجب القانون الدولي. هذا الامتناع لم يكن تخلياً عن إسرائيل، وإنما عكس استياء إدارة أوباما من استمرار سياسات التوسع الاستيطاني، التي اعتبرتها عائقاً أمام تحقيق حل الدولتين. رغم ذلك، بقيت العلاقات الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل متينة، حيث وقّعت إدارة أوباما عام 2016 اتفاقاً لتقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل بقيمة 38 مليار دولار على مدى عشر سنوات، وهو أكبر التزام من نوعه في تاريخ العلاقات بين البلدين. (معاً، 2017).

قبل مغادرته للبيت الأبيض في عام 2017م، التقى الرئيس أوباما برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حيث صرح أوباما خلال هذا اللقاء أن الاستيطان يشكل تهديداً كبيراً لحل الدولتين بشكل كامل. ومع ذلك، أكد أوباما على ضرورة الحفاظ على مبدأ ضمان أمن إسرائيل إلى جانب إقامة دولة فلسطينية، معبراً عن أهمية التوصل إلى تسوية تضمن استقرار المنطقة. (اي 24، 2016).

مع وصول الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، أعلن مباشرة أن المستوطنات في الضفة الغربية شرعية ولا تتناقض مع القانون الدولي، وهو ما شكل انحرافاً خطيراً عن السياسة الأمريكية المعتادة منذ أربعة عقود. وكان هذا الموقف مخالفاً تماماً لمواقف إدارة الرئيس السابق أوباما. كما أعرب ترامب عن استعداده للقيام بدور الوسيط بين طرفي الصراع، إلا أنه في موقف مفاجئ، أعلن أن الولايات المتحدة لم تعد متمسكة بحل الدولتين، مقدماً بذلك ما أسماه "صفقة القرن"، وهي خطة تهدف إلى إعادة تشكيل المسار السياسي في المنطقة بطريقة تتناقض مع الحل التقليدي. (الجزيرة، 2019).

وقد صرح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن إدارته قامت بدراسة جميع أوجه الجدل والحجج القانونية المتعلقة بالمستوطنات، وتوصلت إلى أن بناء المستوطنات لا يتعارض مع القانون الدولي. وأضاف أن وصف بناء المستوطنات بأنه غير شرعي لم يعد ذا نفع، وأنه لا يساعد في إحراز أي تقدم في عملية السلام، مشيراً إلى أن الموقف الأمريكي الجديد يهدف إلى تحقيق نتائج عملية أكثر في سياق المفاوضات والسلام في المنطقة. (بي بي سي، 2019).

يتضح مما سبق أن موقف الولايات المتحدة من الاستيطان في فترة أوباما كان متسقاً مع مواقف الرؤساء الذين سبقوه، حيث أبدى انزعاجه من بناء المستوطنات، حتى أنه رفض استخدام الفيتو لمنع صدور قرار مجلس الأمن الذي يعتبر بناء المستوطنات غير شرعي. إلا أن هذه السياسة اختلفت بشكل جوهري وغير مسبوق في عهد الرئيس ترامب، الذي دعم شرعية المستوطنات في الضفة الغربية. أما في المرحلة الحالية، فقد وصل جو بايدن إلى البيت الأبيض، وهو الذي كان سابقاً نائباً للرئيس أوباما، مما قد يعيد الولايات المتحدة إلى نفس سياسة أوباما تجاه الاستيطان، مع التركيز على حل الدولتين وإحياء جهود السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ويتضح للباحثة أن رغم اللهجة التصالحية التي استخدمها أوباما مع العرب والمسلمين في خطابه الشهير في القاهرة عام 2009، فإن سياسته لم تختلف كثيراً عن سابقه، فقد ركز على حل الدولتين كخيار استراتيجي لكنه لم يمارس ضغطاً حقيقياً على إسرائيل للالتزام به، كما حاول إعادة التوازن عبر الاتفاق النووي مع إيران، ما أثار قلق إسرائيل وحلفائها في الخليج. تميزت فترة أوباما بالتناقض بين تصريحاته الداعمة لحل الدولتين وبين سياسات إدارته التي لم تمنع استمرار الاستيطان أو فرض عقوبات على إسرائيل، رغم مواقفه الحادة في أواخر حكمه، مثل السماح بتمرير قرار مجلس الأمن الذي يدين الاستيطان، إلا أن هذه القرارات كانت رمزية أكثر منها فعالة.

شهدت سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية خلال إدارتي جورج بوش الابن وباراك أوباما اختلافاً في الخطاب والأسلوب، لكن استمراراً في المضمون الأساسي القائم على دعم أمن إسرائيل باعتباره محورياً رئيسياً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

خلال إدارة جورج بوش الابن، برزت "خارطة الطريق" كأحد أبرز محاولات إحياء عملية السلام، حيث طرحت رؤية لحل الدولتين، لكنها رُبطت بشروط أمنية قاسية على الجانب الفلسطيني، بينما أبدت واشنطن تفهماً واسعاً للتحفظات الإسرائيلية، وخاصة فيما يتعلق بالاستيطان والكتل الاستيطانية الكبرى، مما أضعف فرص تطبيقها. بالمقابل، جاءت سياسة أوباما لتضع خطاباً أكثر تصالحية مع العرب والمسلمين، مشددة على حل الدولتين، مع دعوة صريحة لتجميد الاستيطان، إلا أن ممارسات إدارته، خاصة تراجعها أمام حكومة نتنياهو، أظهرت أن السياسة الأمريكية ظلت محكومة بقيود وضغوط داخلية، مثل ضغط اللوبي الصهيوني (حيدر، 2015).

من حيث المساعدات المالية والعسكرية، استمرت الإدارتان في تقديم دعم ضخم لإسرائيل، ففي عهد أوباما وُقعت أكبر صفقة مساعدات عسكرية أمريكية لإسرائيل بقيمة 38 مليار دولار لعشر سنوات، بما يفوق المساعدات خلال فترة بوش الابن (أحمد، 2023).

فيما يتعلق باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن، كان بوش أكثر تحفظاً تجاه قرارات تدين إسرائيل، بينما سمحت إدارة أوباما بتمرير قرار مجلس الأمن 2334 الذي أدان الاستيطان، عبر الامتناع عن التصويت لا استخدام الفيتو، وهو تطور شكلي لكنه لم يرتب ضغوطاً حقيقية على إسرائيل، بينما تبنت إدارة بوش خطاب القوة والحرب وربطت القضية الفلسطينية بالإرهاب بعد 11 سبتمبر، سعى أوباما لتغليب نفس الانحياز الإسرائيلي بخطاب عقلاني ودبلوماسي دون تحقيق أي تحول حقيقي على الأرض (حيدر، 2015).

تميّزت العلاقة بين الإدارتين الأمريكيتين في عهد جورج بوش الابن وباراك أوباما مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتباينات واضحة في الأسلوب والمستوى السياسي، لكنها في الجوهر بقيت ملتزمة بدعم أمن إسرائيل كأولوية استراتيجية. خلال إدارة جورج بوش، ورغم الانتقادات الموجهة لبعض السياسات الإسرائيلية، إلا أن العلاقة مع نتنياهو - الذي كان حينها خارج منصب رئاسة الوزراء لفترة طويلة - ظلت ضمن حدود التنسيق الكامل والدعم غير المشروط تقريباً، خاصة في ظل هيمنة الخطاب الأمني بعد أحداث 11 سبتمبر. كما أن إدارة بوش لم تمارس أي ضغوط جدية على إسرائيل فيما يتعلق بوقف الاستيطان، بل أبدت تفهماً لتحفظات تل أبيب على مبادرات السلام، وخصوصاً ما يتعلق بالكتل الاستيطانية الكبرى، مما أضعف فرص نجاح مبادرة "خارطة الطريق".

أما في عهد باراك أوباما، فقد اتسمت العلاقة مع نتنياهو بالتوتر والشد والجذب، خاصة على خلفية قضية الاستيطان والاتفاق النووي مع إيران. حاول أوباما منذ بداية حكمه فرض رؤية أكثر توازناً لحل

الدولتين، ودعا علناً إلى وقف الاستيطان بما في ذلك في القدس الشرقية، وهو ما رفضه نتنياهو بشدة، ما أدى إلى خلافات علنية بين الطرفين. بلغ التوتر ذروته حين امتنعت إدارة أوباما عن استخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن 2334، الذي أدان الاستيطان. ومع ذلك، لم تمنع هذه الخلافات السياسية توقيع أكبر حزمة مساعدات عسكرية لإسرائيل في التاريخ، مما يعكس استمرار دعم واشنطن العميق لتل أبيب، رغم الخلافات الظاهرية في التكتيك والأسلوب.

4.3 سياسة إدارة دونالد ترامب (2017-2021)

مع وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في عام 2017، تبنت الولايات المتحدة نهجاً جديداً وأكثر انحيازاً لإسرائيل في سياستها تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، متجاوزة بذلك الأعراف الدبلوماسية التي التزمت بها الإدارات الأمريكية السابقة، واتسمت فترة حكمه بقرارات مفصلية أحدثت تحولاً جذرياً في معادلة الصراع، حيث اتخذ خطوات غير مسبوقة دعمت إسرائيل بشكل مباشر، وكان أبرز هذه الخطوات الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في عام 2017 ونقل السفارة الأمريكية إليها، وهو قرار أثار موجة غضب عربي ودولي، حيث اعتُبر انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على أن القدس الشرقية أرض محتلة. كما أطلقت إدارة ترامب في 2020 ما يُعرف بـ"صفقة القرن"، التي قدمت رؤية منحازة بالكامل لإسرائيل، متجاهلة الحقوق التاريخية والقانونية للفلسطينيين، إذ تضمنت ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية لصالح إسرائيل، وتقويض حق اللاجئين في العودة. إلى جانب ذلك، سعت إدارة ترامب إلى ممارسة ضغوط اقتصادية على الفلسطينيين من خلال تقليص الدعم المالي المقدم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، مما أثر على الخدمات الإنسانية التي تقدمها الوكالة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق اللجوء (حميدشي، 2022).

4.3.1 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة

بعد فوز الرئيس ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بدأت ملامح السياسة الأمريكية تتغير بشكل ملحوظ في هذه الإدارة الجمهورية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية بصفة عامة، والقدس على وجه الخصوص. وقد تجلّى هذا التغيير في التقارب بين ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بالإضافة إلى مساندة الرئيس ترامب للإجراءات العقابية التي اتخذتها إسرائيل بحق الفلسطينيين. ومن أبرز هذه الإجراءات التي اتخذها ترامب فور وصوله للرئاسة، كان الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، حيث صرح بأن هذا الإعلان يمثل بداية نهج جديد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كما أصدر تعليماته لوزارة الخارجية الأمريكية بضرورة توثيق هذا الاعتراف، ومباشرة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو ما تم فعلياً في مايو 2018م، مما شكل تحولاً كبيراً في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. (العيلة، 2018).

منذ مجيء إدارة الرئيس دونالد ترامب، تميزت السياسة الأمريكية بالوضوح، بخلاف سياسة إدارات سابقة من الحزب الجمهوري، مثل إدارة جورج بوش الابن، التي طرحت خطة "خارطة الطريق" وفكرة حل الدولتين. وعلى الرغم من أن سياسة ترامب كانت واضحة، إلا أنها اتسمت بالتناقض في التصريحات والمواقف التي تبناها، مما جعل هذه السياسة تظل في طور التشكيل. وقد تجلّت أبرز هذه التناقضات في خطوة الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، وهو ما يتناقض مع قرار الولايات المتحدة في الأمم المتحدة عام 1967م، الذي اعتبرت فيه الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة أراضي محتلة. كما يتناقض هذا القرار مع قرار مجلس الأمن رقم (181)، الذي وضع المقدسات تحت الوصاية الدولية، وكذلك مع القرار رقم (242)، الذي اعتبر أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة أراضي محتلة. (شمعة، 2017).

ومع استمرار الانحياز الأمريكي الصارخ لإسرائيل في قضية القدس، تروج الولايات المتحدة لما يُعرف بـ "صفقة القرن". حيث أعلنت الإدارة الأمريكية أن هذه الصفقة ستكون إيجابية بالنسبة للفلسطينيين، الذين سيحصلون على فوائد منها، ولكن دون الإشارة إلى قضية القدس التي استطاعت الإدارة الأمريكية إزاحتها بقراراتها الجائرة. في خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ولاية فرجينيا الأمريكية في 21 أغسطس 2018م، أعلن أن "الفلسطينيين سيحصلون على شيء جيد، وذلك بعد إزاحة ملف القدس من المفاوضات"، وأضاف قائلاً: "إننا أزحنا القدس عن طاولة المفاوضات، وعليه لم تعد قضية يُفاوض عليها". (جريدة القدس، 2018).

وكذلك أعلن الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقد زعم أن إدارته لديها مقترح جديد للسلام وإنهاء الصراع في الشرق الأوسط. ويأتي هذا الاعتراف في سياق توثيق الإدارة الأمريكية كحليف رئيس لإسرائيل، وفي نفس الوقت إخراج ملف القدس من المفاوضات باعتبارها الجزء الأصعب. وقد وصف الرئيس الفلسطيني محمود عباس هذا القرار بأنه "صفعة على الوجه"، وقال: إنه لم يعد من الممكن اعتبار واشنطن وسيطاً نزيهاً في أي محادثات سلام مع إسرائيل. (Farrell, 2018).

بعد سلسلة من القرارات الأمريكية بحق مدينة القدس مع تولي ترامب الرئاسة، وخاصة استخدام الولايات المتحدة للفييتو ضد مشروع قرار قدمته مصر نيابة عن المجموعة العربية حول اعتراف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهو ما يعني الفشل والإخفاق في مجلس الأمن في إحباط قرار الرئيس ترامب بشأن القدس، لجأ الفلسطينيون بمساعدة عدة دول مساندة لهم في استصدار قرار عرف بقرار رقم (377)، الذي حمل عنوان "الاتحاد من أجل السلام". تم التصويت لصالح القرار في 21 ديسمبر 2017م، والذي يرفض أي تغيير للوضع في مدينة القدس، مما يعني رفضاً للقرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة

موحدة لإسرائيل. وهذا يعكس تطوراً إيجابياً في العمل الدبلوماسي الفلسطيني، الذي يحتاج إلى جهود مضاعفة لم تتخذ حتى هذه اللحظة. (أبو منديل وقاعد، 2018).

إن القرار الأمريكي الذي اعتبر القدس عاصمة لإسرائيل كان له تأثير كبير على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الإدارة الأمريكية نفسها. حيث قامت عدة مواقف أمريكية بالتركيز من شأن هذا القرار، معتبرة أنه لن يؤثر على توسيع حدود إسرائيل. وقد أكدت نيكى هيلي، مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، ذلك. كما أرسلت بعض الدول العربية رسالة مفادها أن على الرئيس عباس وقف هجماته ضد الولايات المتحدة، لأن ذلك قد يؤدي إلى وقف الدعم الأمريكي لوكالة الغوث (الأونروا). بالإضافة إلى ذلك، دعت الولايات المتحدة كلا من السعودية وقطر والإمارات إلى تقليص دعمها للسلطة الفلسطينية. (عدوان، 2018).

بالفعل، يمكن القول إن سياسة الرئيس دونالد ترامب اتسمت بتناقضات واضحة مع الواقع الدولي، وهو ما جعل العديد من المحللين والباحثين يعتبرون قراراته في هذا الصدد غير متسقة مع المواثيق الدولية. فقد تجاهل قرارات المنظمات الدولية التي أقرت بأن القدس الشرقية هي عاصمة لدولة فلسطين وفق حدود عام 1967م، وجعلها من قضايا الحل النهائي، وهو ما كان محل توافق دولي طويل الأمد. قرار ترامب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وتغيير الموقف الأمريكي حيال القضية الفلسطينية عدّ من قبل الكثيرين خطوة أحادية الجانب، مما أضاف إلى الاعتقاد بأن حقبة كانت بداية لعهد من التفرد والإملاءات الأمريكية على المنطقة، دون مراعاة للاتفاقات الدولية أو المواقف الراسخة للأمم المتحدة.

4.3.2 صفقة القرن وتأثيرها على الفلسطينيين

في 28 يناير/كانون الثاني 2020، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عما وصفه بالصفقة التاريخية تحت اسم "صفقة القرن" أو "المبادرة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط"، وذلك في احتفالية

أقيمت في البيت الأبيض بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعدد من الدبلوماسيين والسفراء العرب. وقد اعتُبرت هذه الصفقة بمثابة رؤية جديدة من الولايات المتحدة الأمريكية لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني (المجالي، 2020). وإذا عدنا إلى المعنى اللغوي لمصطلح "صفقة القرن"، نجد أن كلمة "صفقة" في اللغة العربية تدل على فكرة العقد والبيع والالتزام بتنفيذ اتفاق بين طرفين. كما تستخدم هذه الكلمة، بالتزامن مع "قرن"، في السياق السياسي للإشارة إلى تجارة سياسية حول موضوع معين في الساحة السياسية منذ قرن من الزمن. (جرار، 2019).

من خلال هذا المفهوم، يمكن القول إن ترامب استخدم مصطلح "صفقة القرن" للإشارة إلى طبيعة التسوية التي تقوم على مبدأ بيع وشراء القضية الفلسطينية. كما أن اختيار كلمة "الصفقة" كان متعمداً، نظراً لأنها تركز بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية. وقد سعت الإدارة الأمريكية مسبقاً إلى توفير بيئة سياسية ملائمة لإنجاح هذه الصفقة، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية لخلق الظروف المناسبة. تم ذلك من خلال تشكيل فريق عمل من كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية، برئاسة جاريد كوشنر، وبمشاركة مايك بومبيو (وزير الخارجية)، وديفيد فريدمان (السفير الأمريكي في إسرائيل)، وجيسون جرينبلات (الممثل الخاص لترامب في المفاوضات الدولية ومستشاره في الشأن الإسرائيلي)، بالإضافة إلى جون بولتون (مستشار الأمن القومي الأمريكي). (البدر، 2019)

وعليه تعرف صفقة القرن على أنها: مقترح وضعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال إيجاد حلول على أرض الواقع لقضايا الحل النهائي بما فيها إنهاء ملف اللاجئين بشكل كامل. (أبو زيد، 2019)

ينتج عن تطبيق "صفقة القرن" بالنسبة للفلسطينيين مجموعة من القيود، أبرزها منعهم من الانضمام إلى أي منظمة دولية دون الحصول على موافقة إسرائيل. كما يُحظر اتخاذ أي إجراءات قانونية أو رفض

جميع الإجراءات المتعلقة ضد دولة إسرائيل والولايات المتحدة وأي من مواطنيهما أمام المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والمحاكم الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، لا يُسمح باتخاذ أي إجراءات ضد أي مواطن إسرائيلي أو أمريكي في الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول). كما يتعين على السلطة الفلسطينية وقف دفع الرواتب للأسرى وأسرههم، وكذلك لأسر الشهداء. (المجالي، 2020).

بالإضافة إلى ما ذكر، فإن تطبيق "صفقة القرن" سيؤدي إلى تمزيق الضفة الغربية، مما يجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية مترابطة جغرافياً. ويتم ذلك من خلال توسيع الاستيطان الاستعماري في القدس، تنفيذاً لمشروع "القدس الكبرى"، الذي يهدف إلى إبقاء حدود القدس مفتوحة للتوسع الدائم، بما يؤدي إلى إلغاء أي حدود ثابتة حتى لدولة فلسطينية من دون القدس. يشمل المشروع أيضاً تغيير الطابع العربي والإسلامي للبلدة القديمة في القدس، عبر تنفيذ مشاريع تهدف إلى إنشاء تلفريك ومرافق سياحية يهودية حولها. (سالم، 2020).

وعليه فإن تداعيات وآثار صفقة القرن بالنسبة لفلسطين من الممكن إجمالها بالنقاط الآتية (زهير، 2022):

- 1- إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في أمريكا.
 - 2- وقف الدعم الأمريكي للأونروا وللسلطة الفلسطينية وللمجتمع المدني.
 - 3- سوء العلاقات بين أمريكا والسلطة الفلسطينية.
 - 4- نقل السفار الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.
 - 5- الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.
 - 6- فرض حلول مبنية على رؤى يمينية متطرفة.
- 4.3.3 تقليص الدعم الوكالة الأمم المتحدة الإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

تم إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (V 302) الصادر في ديسمبر 1949، والذي دخل حيز التنفيذ في 1 مايو 1950. تتماشى صلاحيات واختصاصات الأونروا مع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين، وذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم وعادل لقضية اللاجئين. تعتبر الأونروا اليوم واحدة من أكبر برامج الأمم المتحدة، حيث تقدم خدماتها لنحو 4.56 مليون لاجئ فلسطيني، ويعمل فيها حوالي 29,000 موظف. (الوثيقة رقم A/13/63).

في الواقع، ساعد إنشاء وكالة الأونروا على إبقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين حية وواقعة في الذاكرة الدولية، حيث يثبت التسجيل الذي قامت الوكالة وتستمر في القيام به حقيقة استمرار قضية اللجوء. ففي حال فقد اللاجئين الاعتراف الدولي بقضيتهم كلاجئين قبل إيجاد حل سياسي عادل يحقق طموحاتهم في العودة، يصبح من السهل اعتبارهم جزءاً من البيئة السكانية المؤقتة التي استضافتهم، وذلك من خلال اندماجهم في تلك المجتمعات. وفي حال حدوث هذا الاندماج، يفقد اللاجئون حقهم في العودة والتعويض، وهو الحق المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. (جراتات، 1997)

يعد حق العودة بالنسبة للفلسطينيين قضية محورية في مسار القضية الفلسطينية بشكل عام، والمفاوضات مع إسرائيل بشكل خاص. يتوزع اللاجئون الفلسطينيون بين الضفة الغربية وقطاع غزة ودول في المنطقة مثل الأردن ولبنان وسوريا، حيث فر نحو 750,000 فلسطيني أو تم طردهم من أراضيهم عند إنشاء دولة إسرائيل في عام 1948. وعند احتساب أحفاد هؤلاء اللاجئين، يرتفع العدد إلى حوالي خمسة ملايين وفقاً لإحصاءات الأونروا. إلا أن قناة تلفزيونية إسرائيلية أفادت بأن البيت الأبيض قرر عدم احتساب سوى 500,000 منهم. من جانبه، رفض مسؤول في السفارة الأمريكية تأكيد هذه المعلومات. وفي عام 2018، لم تخصص واشنطن للأونروا سوى 60 مليون دولار، بعد أن كانت قد دفعت 360 مليون دولار في عام 2017، وهو ما يشكل نحو 30% من إجمالي تمويلها. (DW, 2018)

جدول رقم 1 يوضح تطور حجم المساعدات الأمريكية للأراضي الفلسطينية (2008-2017) مليون

دولار

السنة	حجم المساعدات	لدعم الموازنة	للأونروا
2008	512	200	195
2009	1041	160	267
2010	687	223	238
2011	461	52	229
2012	472	--	254
2013	769	348	276
2014	497	189	398
2015	557	--	390
2016	417	75	360
2017	285	75	350
المجموع	5698	1325	2957

المصدر: (Zanotti, 2018)

يتضح للباحثة من خلال الجدول السابق أن الولايات المتحدة، خلال سنوات الانقسام الفلسطيني، اعتمدت على مقايضة الفلسطينيين مقابل تقديم المساعدات، حيث كانت تشترط منع الإرهاب واستمرار التنسيق الأمني وغيرها من القضايا. وهذا ما جعل هذه المساعدات تتأرجح بين الصعود والهبوط، في محاولة من الولايات المتحدة لتضييق الخناق على القيادة الفلسطينية، بهدف دفعها إلى قبول الحلول المطروحة.

تري الباحثة أن العجز المالي الذي تشهده وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لا يعدو أن يكون ذريعة وحجة سياسية لحل الوكالة ونقل خدماتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. ويعكس الموقف الدولي وتصرفات وكالة الأونروا تجاه الشعب الفلسطيني دليلاً على تقاعس الدول المانحة، التي تسعى لتحقيق مصالحها عبر الأونروا. كما أنني أعتقد أن سياسة تقليص الأونروا لخدماتها في السنوات الأخيرة لا تعود فقط إلى أسباب مالية، بل إلى دوافع سياسية تهدف إلى الضغط على قيادات السلطة الفلسطينية لقبول نقل الصلاحيات أو التنازل خلال مفاوضات الحل النهائي مع إسرائيل.

وخير دليل على أن تراجع الأونروا ليس ناتجاً عن أسباب مادية هو ما أكدته الأمين العام للأمم المتحدة في قرار نقل مقر الأونروا، حيث صرح قائلاً: "إذا رغبت السلطة الفلسطينية في تسلم المسؤولين عن برامج الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في أي وقت، فإن الأونروا ستفعل كل ما بوسعها لتسليم ميسر وفوري". كما أن تطبيق الأونروا لنظام التعاقد المؤقت في عملية التوظيف الجديدة حتى عام 1999 يعكس الاعتقاد بأن هذا التاريخ هو الموعد النهائي للانتهاء من مفاوضات الحل النهائي (سلامة، 2008).

توجت المعطيات السابقة في 31 أغسطس/ آب 2018 بقرار الرئيس ترامب بوقف التمويل بالكامل لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا)، وهي الوكالة التي قدمت خدمات عديدة للاجئين الفلسطينيين في مجالات مثل التعليم والصحة وغيرها. وكان قد تم اتخاذ قرار في بداية عام 2018 من قبل إدارة ترامب بتخفيض الدعم السنوي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للوكالة من 365 مليون دولار إلى 125 مليون دولار سنوياً، ولم تقدم منها في عام 2018 إلا 60 مليون دولار. وكان التمويل الأمريكي يشكل سابقاً ثلث ميزانية الأونروا السنوية التي تبلغ 1.24 مليار دولار، مما كان يؤثر بشكل جذري على حياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على خدمات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان. (وحدة تحليل السياسات، 2018).

من خلال ما تم ذكره، يمكننا استنتاج أن الولايات المتحدة كانت قد التزمت بدعم ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بهدف مساعدة الشعب الفلسطيني، حيث كان دور واشنطن محورياً في إنشاء الوكالة، بحيث كانت موجهة بشكل خاص لتقديم المساعدات للفلسطينيين حتى يتم حل قضيتهم بشكل سلمي. ومع تولي الرئيس ترامب إدارة الولايات المتحدة، قام بتغيير هذه السياسة، محولاً إياها إلى أداة ضغط على الفلسطينيين للمساهمة في تصفية قضيتهم. وقد أدى هذا إلى اعتراض العديد من المؤسسات الأمريكية على قراراته المتعلقة بالأونروا، من منطلق أن قطع المساعدات التعليمية والصحية والإغاثية التي تقدمها الوكالة لملايين الفلسطينيين سيؤدي إلى تفجر الأوضاع، وإطلاق جولة جديدة من العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى زعزعة أمن الدول المضيفة للاجئين، مثل الأردن وسوريا ولبنان، التي تتلقى مساعدات من الأونروا. (أبو زيد، 2019).

فيما يتعلق بموقف السلطة الفلسطينية، فقد أطلقت القيادة الفلسطينية خطة بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، تهدف إلى حشد الدعم والتأييد من أجل تجديد تفويض عمل الأونروا وفقاً لقرار 194، بالإضافة إلى حث الدول المانحة على تمويل موازنة الوكالة لعام 2019. وقد تلقت تعهدات بتقديم دعم مالي يُقدَّر بحوالي 750 مليون دولار، مما سيضمن وضعاً مالياً جيداً للأونروا خلال النصف الأول من عام 2019، أي حتى انتهاء العام الدراسي. (جفال، 2019).

ويتبين مما سبق أن سنة 2018 شهد مجموعة من القرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بحق الفلسطينيين، سواء فيما يتعلق بعمل وكالة الأونروا التي تعد ملاذاً هاماً للاجئين الفلسطينيين في العديد من الدول العربية والغربية، أو فيما يخص المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، وكذلك قضايا أخرى مثل القدس. ويعتبر أكثر هذه الأحداث خطورة هو عزم إدارة ترامب على قطع المساعدات المقدمة لوكالة الغوث، مما يعني تشريد ملايين اللاجئين بسبب وقف المساعدات. وقد تم اتخاذ هذه الإجراءات بهدف تضيق

الخنق على السلطة الفلسطينية لدفعها إلى الرضوخ للشروط الأمريكية الإسرائيلية، وقبول "صفقة القرن" من جهة، ولتصفية قضية اللاجئين قبل البدء بتطبيق "صفقة القرن" من جهة أخرى.

ويتضح للباحثة بأن إدارة ترامب كانت الأكثر انحيازاً لإسرائيل، حيث اتخذت قرارات أحادية قلبت المعادلات السياسية، بدءاً من الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، مروراً بوقف تمويل الأونروا، وانتهاءً بإعلان "صفقة القرن"، التي كانت محاولة لفرض تسوية غير عادلة تتجاهل الحقوق الفلسطينية. كرست هذه السياسات الاحتلال، وعززت التوسع الاستيطاني، وحاولت تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر إلغاء دعم الأونروا والضغط على الدول العربية للتطبيع. كانت إدارة ترامب واضحة في تبنيها المطلق للأجندة اليمينية الإسرائيلية، مما زاد من تهميش أي جهود تفاوضية حقيقية.

4.4 سياسة إدارة جو بايدن (2021-2024)

مع وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض في عام 2021، اتجهت السياسة الأمريكية نحو تبني نهج أكثر توازناً مقارنة بسلفه دونالد ترامب، حيث حاول بايدن إعادة التأكيد على التزام الولايات المتحدة بحل الدولتين كإطار لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. كما سعى إلى إعادة بناء العلاقات مع الفلسطينيين التي تضررت خلال إدارة ترامب، عبر استئناف المساعدات المالية للأونروا وإعادة فتح قنوات التواصل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية. ورغم ذلك، لم يطرأ أي تغيير على الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، خاصة مع تصاعد التوترات العالمية نتيجة الحرب في أوكرانيا، التي أثرت على أولويات السياسة الخارجية لواشنطن، مما جعل القضية الفلسطينية في مرتبة أقل ضمن أجندتها الدبلوماسية.

4.4.1 العودة إلى الخطاب الداعم لحل الدولتين

إن مدير "مجموعة الأزمات الدولية" في الأعوام الثلاثة الماضية، روبرت مالي، الذي شغل سابقاً مناصب رفيعة في إدارات ويليام كلينتون وباراك أوباما، عيّنته إدارة بايدن الجديدة كمبعوث خاص لها في

الملف الإيراني. ورغم أن جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي الجديد للرئيس بايدن، كان في الماضي جزءاً من مجلس أمناء "مجموعة الأزمات الدولية"، إلا أن جميع المؤشرات والتصريحات التي أطلقها مسؤولو الإدارة الجديدة لا توحى بأنها ستسلك اتجاهاً كبيراً في معالجة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، باستثناء ربما تجاوبها مع مقترح "مقاومة الانجراف في عملية سلام" شكلية. وفي الوقت ذاته، قد تأخذ الإدارة أفكاراً تتعلق بصراعات وأزمات أخرى، بما في ذلك الجبهة الإيرانية، التي دعت الإحاطة بشأنها إلى "العودة إلى الاتفاق النووي". (أبو عامر، 2020)

ليس من المستغرب في هذا السياق أن يُكَلَّف روبرت مالي بالملف الإيراني بدلاً من الملف الفلسطيني - الإسرائيلي، على الرغم من خبرته الطويلة في الموضوع الأخير، حيث شارك سابقاً في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي جرت تحت الرعاية الأمريكية، بما في ذلك في اجتماعات منتجج كامب ديفيد في صيف عام 2000. ولا شك أن المعارضة الواسعة التي لقيها تعيينه كمبعوث خاص للملف الإيراني تعود جزئياً إلى مواقفه الداعية إلى العودة إلى اتفاقية عام 2015 مع إيران، وهي الاتفاقية التي شارك في التمهيد لها. إضافة إلى ذلك، فإن مواقفه النقدية تجاه سياسات إسرائيل، بما في ذلك مقالاته التي تناول فيها مجريات مؤتمر كامب ديفيد 2000 بلهجة لم تُرضِ الجانب الإسرائيلي وأصدقاءه في الولايات المتحدة، ساهمت في تعزيز هذه المعارضة. (أبو كرم، 2021)

في الواقع، أبدى كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية الجديدة، وعلى رأسهم الرئيس جو بايدن، ونائبته كامالا هاريس، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، مواقف وتصريحات واضحة تؤكد التزامهم بدعم إسرائيل والدفاع عنها. ورغم هذا التوجه التقليدي، فإن التصريحات الأخيرة الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين تعكس ملامح السياسة التي ستتتبعها الإدارة تجاه الملف الفلسطيني-الإسرائيلي خلال فترة ولايتها، حيث تسعى إلى إعادة التوازن في الخطاب السياسي، مع الحفاظ على التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، مع

محاولة إعادة فتح قنوات التواصل مع الجانب الفلسطيني، بما ينسجم مع أولوياتها الدبلوماسية في المنطقة.
(تلحمي، 2021)

في جلسة مجلس الأمن الدولي التي عُقدت في 26 يناير 2021 لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط، قرأ القائم بأعمال مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، السفير ريتشارد ميلز، بياناً مكتوباً جاء فيه أن "سياسة الولايات المتحدة في ظل الإدارة الجديدة ستقوم على دعم (حل الدولتين) المتفق عليه". ويعتبر تعبير "المتفق عليه" مهماً جداً هنا، لأنه يشير إلى أن الإدارة الأمريكية لن تضغط على الجانب الإسرائيلي للتوصل إلى حل لا يرضيه. وقد أوضح المندوب الأمريكي هذا الأمر في مداخلته، حيث ذكر أنه "لا يمكن فرض السلام على أي من الطرفين، الإسرائيليين أو الفلسطينيين"، وأن "الانخراط الدبلوماسي للولايات المتحدة سينطلق من فرضية أن التقدم المستدام يجب أن يعتمد على التشاور النشط مع الطرفين، حيث يتطلب النجاح المستقبلي موافقة فعالة من الطرفين". (تلحمي، 2021)

ولزيادة تخفيض مستوى التوقعات، أضاف بيان المندوب الأمريكي: "للأسف، كما قد سمعتم، فإن القيادات المعنية لديها مواقف متباعدة جداً بشأن قضايا الوضع النهائي. فالوضع السياسي الإسرائيلي والفلسطيني مشحون، والثقة بين الجانبين في أدنى مستوياتها". ومع ذلك، أشار إلى أن "الولايات المتحدة ستحث حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على تجنب اتخاذ خطوات أحادية الجانب التي قد تجعل حل الدولتين أكثر صعوبة، مثل ضم الأراضي، والنشاط الاستيطاني، والهدم، والتحريض على العنف، وتأمين التعويضات للأشخاص الذين تم اعتقالهم نتيجة أعمال إرهابية". وقد جاءت هذه الصيغة محاولة لمساواة "أفعال" إسرائيل، التي تسيطر عسكرياً على الأراضي المحتلة، مع "ردود الفعل" من الطرف الفلسطيني، الذي يعيش تحت السيطرة الإسرائيلية. وأضاف المندوب الأمريكي في بيانه: "نأمل في أنه سيكون من الممكن بدء العمل على بناء بטיء للثقة بين الجانبين لتأمين بيئة تمكنا من المساعدة في التقدم نحو حل".

وفيما يتعلق بالمساعدات التي أوقفتها إدارة دونالد ترامب للجانب الفلسطيني، ذكر في البيان: "كان الرئيس بايدن واضحاً في نيته إعادة برامج المساعدة الأمريكية التي تدعم التطور الاقتصادي والدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، واتخاذ خطوات لإعادة فتح البعثات الدبلوماسية التي أغلقتها الإدارة الأمريكية السابقة." (United States Mission to the United Nations, 2021).

ولتوضيح أن هذا لا يُعتبر تحولاً كبيراً في المواقف التقليدية للإدارات الأمريكية التي سبقت إدارة ترامب تجاه إسرائيل، أضاف بيان المندوب الأمريكي: "في الوقت ذاته، يجب أن أكون واضحاً: ستظل الولايات المتحدة داعمة ثابتة لإسرائيل، وستواصل، تحت إدارة بايدن، سياستها المتمثلة في معارضة القرارات والإجراءات الأحادية الجانب في الهيئات الدولية التي تستهدف إسرائيل بشكل خاص وغير منصف. كما ستعمل الولايات المتحدة على تعزيز مكانة إسرائيل ومشاركتها في هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى." وبالنسبة لاتفاقيات التطبيع التي رعتها إدارة ترامب بين إسرائيل وعدد من الدول العربية وغير العربية، جاء في بيان المندوب الأمريكي: "إدارة بايدن ترحب باتفاقيات التطبيع الأخيرة بين إسرائيل ودول عربية أعضاء في الأمم المتحدة، ودول ذات أغلبية مسلمة [...] لكننا نعترف بأن التطبيع العربي - الإسرائيلي ليس بديلاً للسلام الإسرائيلي - الفلسطيني. قد لا يكون الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو خط الصدع الكبير في الشرق الأوسط، ولكن حله، رغم ذلك، سيكون مفيداً للمنطقة ككل بشكل ملموس. وتأمل الولايات المتحدة في أن يتم التطبيع بطريقة تفتح الأبواب أمام إمكانيات جديدة للتقدم نحو حل الدولتين." (رفيق، 2021)

ما قرأه المندوب الأمريكي بالوكالة في الأمم المتحدة تم تكراره أيضاً، بشكل أو بآخر، على لسان عدد من كبار المسؤولين الجدد في إدارة بايدن، مما يؤكد أن ما ورد في جلسة مجلس الأمن كان بلا شك تعبيراً عن المواقف الرسمية لهذه الإدارة، والتي تم الإعداد لها بعناية (تلحمي، 2021).

خلال استجوابه في مجلس الشيوخ في 19 كانون الثاني/يناير 2021، بهدف تثبيت تعيينه وزيراً للخارجية، ردّ أنتوني بلينكن على ملاحظة لأحد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بشأن "اتفاقيات أبراهام" وحركة "مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (BDS)، قائلاً: "أنا أؤيد اتفاقيات أبراهام وأثني على الجهود التي بُذلت لإنجازها. أعتقد أنها عززت بشكل كبير أمن إسرائيل وأمن الدول المعنية. فهي تفتح آفاقاً جديدة في مجالات التنقل، والأعمال، والتجارة، وهذا أمر إيجابي جداً. آمل أن تتاح لنا الفرصة للبناء على هذه الإنجازات في عملنا القادم. أما فيما يتعلق بحركة المقاطعة، فإن الرئيس المنتخب، وأنا أشارك هذا الرأي بقوة، يعارض هذه الحركة بشكل حازم... لأنها تستهدف إسرائيل فقط بشكل غير عادل وغير مناسب، وتُطبق معياراً مزدوجاً لا نطبقه على دول أخرى. بالطبع، نحن نحترم تماماً، وسنظل نحترم دائماً الحقوق التي يضمنها التعديل الأول للأميركيين في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم، لكننا نعارض حركة المقاطعة نفسها." (عبد الحي، 2021)

في جلسة من جلسات لجنة المال في مجلس الشيوخ لمناقشة قرار تعيينها وزيرةً للخزانة في إدارة بايدن، كررت جانيت يلين الموقف نفسه. وقالت، رداً على استفسار من أحد أعضاء اللجنة بشأن الحملات الداعية إلى مقاطعة إسرائيل ودور وزارة الخزانة في التصدي لها: "لقد قاد الرئيس بايدن الجهود لمعارضة نزع الشرعية عن إسرائيل، سواء في المنظمات الدولية أو من خلال حركة المقاطعة في الولايات المتحدة. أنا أؤيد نهج الرئيس بايدن في معارضة مثل هذه المحاولات، وإذا تم المصادقة على تعييني، فسأعمل كوزيرة خزانة لمعارضة أنشطة حركة المقاطعة الموجهة ضد إسرائيل." (أبو كريم، 2021)

في جلسة الاستجواب التي عُقدت في مجلس الشيوخ في 27 كانون الثاني/يناير 2021، رداً على سؤال بشأن ملاحقة إسرائيل في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع لها، قالت ليندا توماس - غرينفيلد، التي رشحتها إدارة بايدن لتولي مسؤولية مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة: "كان الرئيس

بايدن، على مدى الخمسين عاماً الماضية من مسيرته المهنية، أحد أقوى داعمي إسرائيل، وهذا معروف جيداً للجميع. يرى الرئيس أن الروابط بين بلدينا متأصلة في مصلحتنا الاستراتيجية وقيمنا المشتركة. لذلك، إذا تمت المصادقة على تعييني، فإنني أتطلع إلى الوقوف مع إسرائيل والوقوف ضد الاستهداف غير العادل لها، والقرارات المتلاحقة التي تُطرح ضدها بشكل غير منصف. كما أمل وأتطلع إلى العمل عن كثب مع السفارة الإسرائيلية والسفير الإسرائيلي لدعم أمن إسرائيل وتوسيع الفرص الاقتصادية لكل من الإسرائيليين والأميركيين، ولتعزيز دائرة السلام. وأعتقد أنه لا يوجد صديق أقرب لإسرائيل من الولايات المتحدة، وسأعكس ذلك في عملي في الأمم المتحدة." (FEMP, 2021)

عندما سُئلت عن موقفها من "اتفاقيات أبراهام" للتطبيع بين إسرائيل ودول عربية أو ذات أغلبية مسلمة، قالت ليندا توماس - غرينفيلد: "أرى في اتفاقيات أبراهام فرصة للعمل بطريقة مختلفة مع الدول التي اعترفت بإسرائيل. ومرة أخرى، نحن بحاجة إلى دفع هذه الدول لتغيير مقاربتها في الأمم المتحدة. فإذا كانوا قد اعترفوا بإسرائيل من خلال (اتفاقيات أبراهام)، فيجب عليهم أيضاً الاعتراف بحقوق إسرائيل في الأمم المتحدة. أنوي العمل عن كثب مع السفير الإسرائيلي وزملائي في جميع أنحاء العالم، لأن هذا ليس موضوعاً يقتصر فقط على نيويورك."، في حديثها عن حركة المقاطعة، فإنها تجاوزت تعبيرات زملائها الآخرين، لتعتبرها ليست فقط "غير مقبولة"، بل "تقترب من اللاسامية" أيضاً، وتعهّدت بـ "ألا يتم السماح لهم بأن يكون لهم صوت في الأمم المتحدة"، وبأنها تنوي "العمل بشكل قوي جداً ضد ذلك." (FEMP, 2021).

4.4.2 التركيز على إعادة العلاقات مع الفلسطينيين

استأنفت إدارة بايدن محاولاتها لاستكشاف الموقف المتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تجسدت هذه العودة في طلب وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، من إسرائيل السماح للولايات المتحدة

بإعادة فتح القنصلية الأمريكية في مدينة القدس. كما كانت الإدارة الأمريكية واضحة في موقفها من إعادة إعمار غزة، بشرط ألا يتم استعادة حماس من هذه المساعدات. بالإضافة إلى ذلك، مارست الإدارة ضغوطاً على إسرائيل لإنهاء الحرب على غزة، وذلك بعد وقت قصير من إعلان وقف إطلاق النار، حيث صرح الرئيس بايدن أنه تحدث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ست مرات خلال أيام قليلة. ولكن إسرائيل تجاهلت هذه المفاوضات واستمرت في إطلاق النار على غزة. كما بعثت إدارة بايدن برسائل واضحة مفادها أن قضية القدس لا تزال مطروحة للنقاش، محذرة القادة الإسرائيليين من أن خطوات مثل إجلاء العائلات الفلسطينية من القدس الشرقية قد تؤدي إلى تقويض الفرصة البسيطة لتحقيق حل الدولتين، مما قد يؤدي إلى تجدد التوتر والصراع. وعلى النقيض من هذه المواقف، تميزت خطة الرئيس السابق ترامب بتأكيد أن "القدس ستظل العاصمة السيادية لدولة إسرائيل، ويجب أن تبقى مدينة غير مقسمة." (ندى، 2022)

واصلت إدارة بايدن الضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ مجموعة من المطالب من أجل إعادة تمويل المؤسسات الفلسطينية ووكالة الأونروا، بالإضافة إلى استعادة بعض المشاريع الأمريكية التي كانت قد سحبت سابقاً. كما تعهدت الإدارة بإعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، مع توجيه رسائل تشير إلى تحقيق الحرية، والأمن، والازدهار، وتنفيذ القرارات الدولية، وغيرها من المزايا التي قد تُمنح للطرف الفلسطيني في حال تكيفه مع الواقع المفروض. كما بذلت إدارة بايدن جهوداً دبلوماسية مكثفة على مختلف الأصعدة، مستغلة الدمار الذي أحدثه العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة، بهدف البدء في خطة لإعادة إعمار ما تبقى من القطاع. بالإضافة إلى ذلك، عبر مبعوثيها، أشارت الإدارة إلى رغبتها في تحقيق الرخاء الاقتصادي للفلسطينيين، بالإضافة إلى تعزيز الهدوء والسلام. (تلحمي، 2021).

تعتبر إدارة بايدن النشاط الاستيطاني وضم الأراضي إجراءات أحادية الجانب تقوّض احتمالات حل الدولتين. فقد أعلن بايدن في عدة مناسبات عدم تأييده لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية

المحتلة منذ عام 1967، وهو ما يختلف فيه عن الإدارة الأمريكية السابقة التي لم تول هذا الموضوع اهتماماً كبيراً، وكانت أقرب إلى شرعنته. وقد تجسد موقف الإدارة الأمريكية الجديدة في حادثة التصادم بين الرئيس بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مناحيم بيغن، حيث أبلغه بايدن بأن المساعدات الأمريكية لإسرائيل قد تتأثر إذا استمرت سياسة الاستيطان. (عبد الحي، 2021).

بذلت إدارة بايدن جهوداً لتحسين العلاقات مع الفلسطينيين، بما في ذلك إعادة تقييم بعض الإجراءات التي اتخذتها إدارة ترامب. استأنف المسؤولون الأمريكيون بعض أنواع المساعدات للفلسطينيين، إلى جانب استئناف التواصل الدبلوماسي مع القادة الفلسطينيين. وفي مارس 2021، خلال جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، صرح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بأن الولايات المتحدة تتحمل التزاماً في تعزيز آفاق حل الدولتين، مؤكداً أن "في النهاية، هو السبيل الوحيد الذي ستمكن إسرائيل من خلاله من أن تكون آمنة كدولة يهودية وديمقراطية، وأن الفلسطينيين سيكون لديهم الدولة التي يحق لهم الحصول عليها". (zanott, 2021).

أعلنت إدارة بايدن رفضها دعم إسرائيل في أي خطط مستقبلية لضم أراضي الضفة الغربية، كما كان منصوباً في خطة ترامب، التي كانت ستسمح لإسرائيل بضم 30% من الضفة الغربية لدمج المستوطنات ووادي الأردن. ورغم أن إدارة بايدن كانت حازمة بشأن الحاجة إلى حماية أمن إسرائيل، إلا أنها التزمت الصمت بشأن دور غور الأردن في تلك المعادلة، وحتى عندما أشارت إلى القيمة الأمنية لمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل. كما أكدت إدارة بايدن أنها ستتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجموعة من القضايا العالمية، بما في ذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، معلنةً أنها ستعمل مع شركائها لتلبية الاحتياجات الملحة في غزة ومعالجة الأسباب الكامنة التي قد تؤدي إلى اندلاع دائرة جديدة من العنف. كما أعلنت دعمها لاتفاقيات التطبيع الموقعة في عهد إدارة ترامب، معربةً عن أملها في أن

تساهم في تحقيق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. ومع ذلك، يبدو أن إدارة بايدن تنتظر إلى معالجة الاحتكاك الإسرائيلي الفلسطيني المستمر على أنه يستحق اهتماماً أكبر من السعي الجاد للتوصل إلى اتفاقيات عربية إسرائيلية إضافية. (ندى، 2022)

تشير السياسة الخارجية للرئيس جو بايدن إلى تبني نهج أكثر توازناً في التعامل مع القضية الفلسطينية مقارنة بسلفه دونالد ترامب، مع الحفاظ على التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، فمنذ توليه الرئاسة، أكد بايدن أنه لن يتراجع عن قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لكنه أعلن عن نيته إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، لتستأنف دورها كقناة اتصال دبلوماسية مع الفلسطينيين، كما أبدى معارضته لضم الأراضي في الضفة الغربية وبناء مستوطنات جديدة دون اتفاق مع الفلسطينيين، في محاولة للحفاظ على إمكانية حل الدولتين. (الجزيرة نت، 2021)

وعلى الرغم من إعلانه عن إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن كجزء من الجهود الرامية إلى استعادة العلاقات مع الفلسطينيين، إلا أن هذا الوعد لم يُنفذ خلال فترة ولايته، مما أثار انتقادات فلسطينية بشأن مدى جدية التزامات إدارته تجاه القضية الفلسطينية، وفيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية-العربية، بدا بايدن أقل حماسة من إدارة ترامب في دفع عمليات التطبيع، إذ لم يتبنَّ النهج القائم على ممارسة الضغوط والابتزاز السياسي، كما حدث مع السودان، حيث كان التطبيع مع إسرائيل شرطاً أساسياً لإزالته من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع العقوبات عنه.

4.4.3 استقرار الدعم العسكري الإسرائيلي وتأثير الحرب في أوكرانيا على السياسة الخارجية

على الصعيد الخارجي، هناك ملفات ذات أولوية كبيرة بالنسبة لإدارة بايدن، وفي مقدمتها ملف الأزمة الأوكرانية، هذه الأزمة قد تُفضي إلى تغييرات جوهرية في النظام الدولي، وقد تؤدي إلى عودة روسيا لمنافسة الولايات المتحدة على الساحة الدولية والعالمية (عبد الشافي، 2022).

فقد أكدت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة بايدن على دعمها لأمن إسرائيل وتمويلها عسكرياً، إلا أن رؤيتها للتسوية السياسية تختلف إلى حد ما عن الإدارة الجمهورية السابقة، في حين أن الحكومة الإسرائيلية المشكلة من ائتلاف يميني ديني برئاسة نفتالي بينت؛ فقد استمرت في سياسة الحصار والاستيطان والتهديد بالقوة العسكرية، رغم زعم هذه الحكومة بنيتها الى تقليص الصراع الذي يتمحور حول الإنعاش الاقتصادي للواقع المتردي في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يشكل نقطة الالتقاء بين الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية الجديتين (قاعود، 2021).

على الرغم من ان الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة القومي نفتالي بينيت، تمثل الطيف السياسي الإسرائيلي بأكمله من اليسار إلى اليمين، وتضم قائمة عربية، الا انها تسبتعد القضية الفلسطينية من اتفاق التحالف الحكومي بالكامل وهذا ما تعلن عنه باستمرار.

وهناك اتفاق على رفض إسرائيل إجراء أي مفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وتركيز إسرائيل على القضايا الإقليمية وبالذات الملف النووي الإيراني ومنع توقيع اتفاق مع إيران، وكذلك توسيع تحالفاتها الإقليمية باتجاه يخدم مصالحها الأمنية، والتحليل الواقعي يقود الى أن إدارة بايدن ستكون أكثر انشغالاً بأحداث توافق مع الحكومة الإسرائيلية بخصوص الملف الإيراني ولو على حساب حل الدولتين، والسعي لجعل إسرائيل أكثر قوة وهيمنة في المنطقة من خلال التحالفات، بهدف إزالة مخاوف إسرائيل الأمنية. خاصة أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس اتخذ موقفاً متشدداً فيما يتعلق بالمستوطنات والقدس.

أدركت القيادة الفلسطينية خلال فترة بايدن ضرورة التحرك سياسياً ودولياً لكبح الاستيطان وحماية القدس، فاتخذت سلسلة من الإجراءات العملية على عدة جبهات:

- استخدمت السلطة الفلسطينية ورقة التنسيق الأمني للضغط على إسرائيل في أوقات التصعيد، فعقب عمليات عسكرية إسرائيلية دامية وتصاعد عنف المستوطنين في الضفة، أعلن الرئيس عباس في

كانون الثاني/يناير 2023 تعليق التنسيق الأمني مع الاحتلال احتجاجاً على استمرار الاعتداءات (وتد، 2023). وجاء ذلك بعد اقتحام دامٍ في مخيم جنين أسفر عن سقوط عدد كبير من الشهداء، إذ أصدرت القيادة الفلسطينية بياناً قالت فيه: "نعتبر أن التنسيق الأمني مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي لم يعد قائماً اعتباراً من الآن" (الشروق أونلاين، 2023). هذه ليست المرة الأولى، فقد سبق للسلطة تجميد التعاون الأمني عدة مرات في إطار إبداء الرفض للتوسع الاستيطاني والانتهاكات الإسرائيلية (وتد، 2023). كما لُوحت المجالس القيادية الفلسطينية (منظمة التحرير) بقرارات لوقف الالتزامات بالاتفاقات، حيث أكد المجلس المركزي الفلسطيني في فبراير 2022 تعليق الاعتراف بإسرائيل ووقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله إلى حين اعتراف إسرائيل بدولة فلسطين على حدود عام 1967م (Sawafta, 2023).

- كَثَّفَ الرئيس عباس التحرك دبلوماسياً في المنظمات الدولية لتدويل قضية الاستيطان والقدس في ظل جمود عملية السلام. قدمت البعثة الفلسطينية عدة مشاريع قرارات في مجلس الأمن والجمعية العامة للتصدي للاستيطان. فعلى سبيل المثال، سعت فلسطين في مطلع 2023 لاستصدار قرار في مجلس الأمن يدين خطط التوسع الاستيطاني الإسرائيلي بعد إعلان حكومة إسرائيل مشروع لبناء آلاف الوحدات الجديدة وإضفاء الشرعية على بؤر استيطانية (ماغيد، 2023). ورغم الضغوط الأمريكية التي حالت دون طرح القرار للتصويت (تجنباً لاستخدام حق النقض)، نجح الفلسطينيون عبر الدول العربية في استصدار بيان رئاسي بالإجماع عن مجلس الأمن في شباط/فبراير 2023 أعرب فيه المجلس عن "القلق العميق والاستياء" من الإعلان الإسرائيلي بشأن توسعة المستوطنات وشرعنة البؤر الاستيطانية (اليوم السابع، 2023).

- الضغوط الثنائية والتصريحات الرسمية: حرص عباس على نقل الموقف الفلسطيني مباشرة لإدارة بايدن عبر الاتصالات واللقاءات. ففي أول مكالمة بينهما في مايو 2021 على وقع تصاعد التوتر

بالقدس وغزة، طالب عباس بتدخل أمريكي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين (وكالة وفا، 2021)، وخلال زيارة بايدن للضفة في يوليو 2022، عرض عباس بشكل واضح المطالب الفلسطينية؛ إذ شدّد في المؤتمر الصحفي المشترك في بيت لحم أن السلام يبدأ بالاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية (العربي، 2022).

لم يؤثر عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل بشكل كبير على تحركات بايدن حيث نجد أنه على الرغم من الاختلافات السياسية داخل إسرائيل إلا أن أغلبها يصب في الاستمرار في الوضع الراهن واستمرار العنف والاعتقالات والهيمنة والسيطرة، كما نجد أن إدارة بايدن في ظل هذه الظروف تسعى الى استمرار الوضع الراهن وتهتم بالقضايا الساخنة الأخرى في العالم كالحرب الأوكرانية الروسية، الأكثر والملف الإيراني، ومن ذلك نجد أن أي مفاوضات تتعلق بالسلام ترفضها إسرائيل ولا تسعى إليها وفي نفس الوقت تحاول إدارة بايدن أن تقف كوسيط بين الجانبين دون الضغط على إسرائيل (ندى، 2022).

وعلى المستوى السياسي تبين للباحثة أن هناك وجود استقرار نسبي في إسرائيل، حيث نجد أنها سياسة واحدة يتم العمل بها ولكن تختلف طرق التطبيق فالأساس في هذه السياسة هو فرض إسرائيل على العالم دون أي وجه حق، ومن ذلك نجد أن إسرائيل تهيمن على الحكومة الأمريكية بطريقة أو بأخرى، ولا تسعى الى السلام ولا أي مفاوضات قد تساعد على اخذ الفلسطيني أي حقوق على أراضيهم فهي تسعى الى زيادة الاستيطان وفرض سيطرتها على البلاد بالقوة وزيادة هيمنتها عن طريق زيادة الانتهاكات على الشعب الفلسطيني، ومع زيادة الصراعات بينهم حاول بايدن العمل على إجراء مفاوضات ولكن دون جدوى رغم ذلك.

وقد اتسمت طبيعة موقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه عملية "طوفان الأقصى"، التي نفذتها حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بما يمكن تسميه "الانحياز المطلق

والاستغراق في الدفاع عن إسرائيل"، حيث اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن موقفاً متشدداً من عملية "طوفان الأقصى"، إذ عبرت عن إدانتها للعملية التي وصفتها "بالإرهابية" كما أعربت عن دعمها المطلق لإسرائيل والتأكيد عن حقها في "الدفاع الشرعي عن النفس". (سلسلة تقدير موقف، 2023)

وقد أكدت الإدارة الأمريكية من خلال خطاب ألقاه الرئيس جو بايدن، على تصنيف حركة حماس ليس كحركة مقاومة وإنما كمنظمة إرهابية إلى جانب كل من تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية "داعش"، ومن جهة أخرى، ثمن وأشاد علاقة بلاده الاستراتيجية والتاريخية بإسرائيل، وفي المقابل لم تتل المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني وسياسات الإجرام التي يتعرض لها من طرف الكيان الصهيوني أية مساحة تذكر في خطابه. (حمياز، 2024)

والحقيقة أن الموقف الأمريكي تبني السردية الإسرائيلية منذ الساعة الأولى لعملية "طوفان الأقصى" التي استهدفت المواقع العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في محيط قطاع غزة، وقد تجلى ذلك في الخطاب الدبلوماسي والسياسي الرسمي الأمريكي الذي تجنب إلى حد كبير استخدام عبارات من قبيل وقف التصعيد، وقف إطلاق النار، وإنهاء العنف وإراقة الدماء، وفي مقابل ذلك عملت إدارة باين على جعل الموقف الأمريكي يتماهى ويتسق بالمطلق مع الموقف الإسرائيلي من جهة التأكيد على أهمية القضاء على حركة حماس "الإرهابية" وفق المنظور الصهيوني الأمريكي. (عابدين، 2023)

وبالرغم من الدعم الذي قدمته السياسة الأمريكية لإسرائيل في مرحلة دونالد ترامب من جهة الاعتراف بالتهويد الكلي للقدس "عاصمة إسرائيل" مخالفاً في ذلك قرارات الشرعية الدولية، وكذا دفع الكثير من الدول العربية نحو "الهرولة للتطبيع" مع إسرائيل في إطار صفقة القرن، واتفاقيات الإبراهيمية للسلام، بيد أن جو بايدن يعد أول رئيس أميركي يزور إسرائيل وهي في حالة حرب، بل أكثر من ذلك يجتمع مع مجلس الحرب

الإسرائيلي، في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، الأمر الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً وحليفاً استراتيجياً لإسرائيل في حربها والجرائم التي ترتكبها في قطاع غزة.

ومن هذا المنطلق، فإن عملية "طوفان الأقصى" التي تهدد بانتهاء الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، هي حصاد لفشل السياسة الأمريكية التي انفردت واحتكرت طيلة عقود طويلة من الزمن ملف القضية الفلسطينية وتقديم نفسها بأنها العرب والراعي الرسمي لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبالمقابل لم تقدم أي شيء في هذا المجال سوى الانحياز لإسرائيل والتغطية على جرائمها مقابل التجاهل الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدى الصراع المزمع والمستمر في فلسطين وإلى تقويض الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط. (سلسلة تقدير موقف، 2023)

الملاحظ أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت بعيدة كل البعد عن معايير الأخلاق وحقوق الإنسان وعن مبادئ العدالة والإنصاف في التعاطي مع الحرب الإسرائيلية على غزة، الأمر الذي يتجلى في معارضة أي قرار في مجلس بشأن وقف إطلاق النار أو إنهاء المعاناة الإنسانية في غزة، مقابل السكوت عن جرائم إسرائيل والتغطية عليها، وكذا اللجوء وبطريقة جائرة إلى تصنيف حركة مقاومة "حماس" كمنظمة إرهابية وإطلاق يد إسرائيل في القضاء عليها.

كما يلاحظ أن المقاربة التي انتهجتها السياسة الأمريكية حيال عملية "طوفان الأقصى"، تعمل في جانبها الأكبر على تصعيد وتيرة العنف وإنكاء الصراع ليعم الشرق الأوسط برمته، كما أن سياسات التصعيد والعسكرة التي تنتهجها الولايات المتحدة في التعامل مع الحرب الدائرة في غزة، وزيادة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، بهدف ردع إيران ووكلائها ينذر بفتح جبهات جديدة للصراع، قد يجر الولايات المتحدة إلى حرب إقليمية لا ترغب فيها، في الوقت الذي تسعى فيه للانسحاب الجزئي من الشرق الأوسط

وتجسيد سياسة الاستدارة نحو آسيا Pivot to Asia لاحتواء الصين الذي يعد التحدي الجيوسياسي الأول للولايات المتحدة لتأتي بعدها روسيا. (حمياز ، 2024)

تكشف مقارنة السياسات بين إدارتي دونالد ترامب وجو بايدن أن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، رغم الاختلافات في الخطاب والأسلوب، بقيت منحازة جوهرياً إلى إسرائيل، وإن تفاوتت في درجة العلنية والانحياز. فخلال إدارة ترامب، شهدت السياسة الأمريكية تحولاً جذرياً وغير مسبوق في دعم إسرائيل، تمثل في الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، نقل السفارة الأمريكية إليها، الاعتراف بشرعية المستوطنات، وإطلاق "صفقة القرن" التي همّشت الحقوق الفلسطينية، وسعت إلى تصفية قضايا الحل النهائي كحق العودة وحدود الدولة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، مارست إدارة ترامب ضغوطاً مالية عبر وقف دعم الأونروا وتقليص المساعدات للفلسطينيين. أما إدارة بايدن، فقد سعت إلى العودة إلى خطاب أكثر توازناً، عبر التأكيد على دعم حل الدولتين، استئناف المساعدات المالية، محاولة إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، ومعارضة بعض مظاهر الاستيطان ورفض الضم الإسرائيلي لأراضي فلسطينية. ومع ذلك، فإن بايدن لم يتراجع عن أهم قرارات ترامب مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما أن مواقفه خلال عدوان 2023 على غزة أظهرت انحيازاً واضحاً للخطاب الإسرائيلي، مع تجاهل واضح للمعاناة الفلسطينية. من خلال استعراض السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام 2001 وحتى 2024، يتضح أن النهج الأمريكي ظل متأرجحاً بين الدعم المطلق لإسرائيل والسعي إلى تقديم مبادرات لحل الصراع وفقاً لمصالح واشنطن، وليس بناءً على أسس عادلة، على الرغم من اختلاف الرؤساء الأمريكيين في طريقة التعاطي مع القضية، إلا أن الولايات المتحدة حافظت على التزامها الاستراتيجي بأمن إسرائيل، حتى عندما تبنت خطاباً داعماً لحل الدولتين كما في عهد أوباما وبايدن.

ويمكن القول إن الإدارات الأمريكية المختلفة استخدمت القضية الفلسطينية كأداة لتحقيق أجنداتها السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، سواء عبر استغلالها في تبرير الحروب كما حدث بعد أحداث 11 سبتمبر، أو في إطار محاولات إعادة ترتيب المنطقة كما في "صفقة القرن"، وعلى الرغم من بعض التغييرات الشكلية في اللهجة الدبلوماسية، فإن السياسات الفعلية لم تقدم حلولاً عادلة تضمن حقوق الفلسطينيين، بل ساهمت في تعقيد الصراع عبر الانحياز لإسرائيل، ودعم الاستيطان، وفرض ضغوط مالية وسياسية على الفلسطينيين.

ويتضح أن الولايات المتحدة لم تكن في أي مرحلة وسيطاً محايداً، بل كانت طرفاً منحازاً لإسرائيل، مما جعل فرص تحقيق سلام عادل ومستدام أكثر تعقيداً، حيث بقيت القضية الفلسطينية عالقة ضمن حسابات السياسة الأمريكية دون تحقيق اختراقات حقيقية تؤدي إلى إنهاء الاحتلال وضمان حقوق الفلسطينيين المشروعة.

4.5 مقارنة بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه القضية الفلسطينية

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى 2024 تحولات وتباينات في الخطاب والأسلوب، لكنها حافظت على ثبات استراتيجي في جوهرها يتمثل في دعم إسرائيل باعتبارها حليفاً رئيسياً في الشرق الأوسط، هذه الدراسة المقارنة تسلط الضوء على مواقف الإدارات الأمريكية المختلفة - جورج بوش الابن، باراك أوباما، دونالد ترامب، وجو بايدن - من الجوانب السياسية، الاقتصادية، والقانونية، ومدى تأثير تلك السياسات على واقع القضية الفلسطينية.

4.5.1 المقارنة السياسية بين الإدارات الأمريكية

اتسمت إدارة جورج بوش الابن (2001-2009) بربط القضية الفلسطينية بإطار "الحرب على الإرهاب" بعد أحداث 11 سبتمبر. فقد طرحت "خارطة الطريق" كمبادرة لحل الدولتين، لكنها ربطت أي تقدم سياسي فلسطيني بمدى التزام السلطة بمحاربة الإرهاب، وهو ما صب في مصلحة الرؤية الأمنية الإسرائيلية. الإدارة لم تمارس ضغطاً جاداً على إسرائيل، بل منحتها ضمانات بشأن المستوطنات، ما أدى إلى تآكل فرص حل الدولتين.

في بداية الحملة الانتخابية لإدارتي أوباما وترامب عكف الإثنان في تصريحاتهم ومؤتمراتهم على ضرورة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، وضرورة إنهاء القضية بشكلٍ عادلٍ تبعاً لقرارات الشرعية الدولية؛ لكن سرعان ما كانت هذه التصريحات تتبدد في أول يوم يتتصب فيه الرئيسان حكم البيت الأبيض؛ ودائماً ما يعزى ذلك إلى كمية الضغوط من قبل اللوبي اليهودي الذي أصبح يتحكم في الشخصيات الوازنة في الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

حاول أوباما أن يتبع نهج من سبقوه من رؤساء البيت البيض بالتمسك بخيار حل الدولتين، حتى وإن كان ذلك من خلال الحديث أمام المجتمع الدولي، إلا أنه في نهاية المطاف لم يقم بالإعلان صراحة بأنه ضارب بعرض الحائط لحقوق الفلسطينيين في القدس والأراضي المحتلة عام 67، ولا بحدود دولتهم؛ في ذات الوقت مرر أوباما قراراً لمجلس الأمن يدين فيه الإستيطان في الضفة الغربية قبل نهاية فترة ولايته الثانية بأيام قليلة فقط، ناهيك عن تمرير قرار الإعراف الجزئي لدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة؛ حتى عندما تحدث أوباما عن نقل سفارته إلى القدس صرح بشكلٍ واضح أن هذا الأمر فيما لو حصل فإن تبعاته ستسفر عن نتائج كارثية من شأنها أن تفجر الأوضاع، مبدياً قلقه فيما لو تم اتخاذ خطوات أحادية تتعلق ببعض القضايا الجوهرية والحساسة المتعلقة بالجانبين، وهذا ما لم يفعله ترامب عندما اتخذ قرارات حساسة وواقعية على الأرض، أدت إلى تأجيج الصراع.

عمل ترامب منذ توليه الرئاسة الأمريكية على حل الصراع، ولم يحذو حذو الرؤساء السابقين بإدارة الصراع، وذلك من خلال فرض الوقائع على الأرض، لينهي بذلك الدور الأمريكي الوسيط الذي لعبته لعشرات السنين، لأنها خرجت في عهد ترامب من طور النزاهة الشكلية إلى الإنحياز الكامل لإسرائيل، إضافة إلى ما سلف فإن ترامب تماهى علانيةً مع رؤية اليمين الإسرائيلي بزعامة نتنياهو، وأظهر دعمه الكامل لإسرائيل، التي تقوم بنهب الأراضي الفلسطينية، وتهويد القدس وجعلها عاصمة موحدة للشعب اليهودي، وهذا ما لم يستطع أحد من رؤساء الولايات المتحدة أن يترجمه على الأرض؛ وتعامل ترامب مع القضية الفلسطينية وكأنها قضية إنسانية وليست قضية سياسية بحتة.

أما إدارة جو بايدن (2021-2024)، فقد حاولت العودة إلى الخطاب الدبلوماسي التقليدي، مؤيدة حل الدولتين ورافضة خطوات الضم والاستيطان الأحادي، إلا أنها أبقت على القرارات الجوهرية لترامب كواقع قائم، مثل الاعتراف بالقدس، مع محاولات رمزية مثل إعادة تمويل الأونروا والتلويح بإعادة فتح القنصلية في القدس الشرقية، موقف بايدن خلال عدوان 2023 على غزة أظهر تماهياً سياسياً تاماً مع الرواية الإسرائيلية، بما يعكس ثبات التحالف الاستراتيجي على الرغم من تغير الخطاب.

4.5.2 المساعدات الاقتصادية والتمويل والدور المالي

تفاوتت مستويات المساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين باختلاف الإدارات، لكنها خضعت دائماً للاعتبارات السياسية والضغط، فقد قدمت إدارة بوش مساعدات كبيرة، تجاوزت 500 مليون دولار في بعض السنوات، لكنها ربطت المساعدات بالتزامات أمنية وسياسية، وشجعت على إصلاحات في بنية السلطة الفلسطينية، دون أن تفرض التزامات مماثلة على إسرائيل.

إدارة أوباما واصلت تقديم الدعم، وبلغت ذروتها في توقيع صفقة مساعدات عسكرية غير مسبقة لإسرائيل بقيمة 38 مليار دولار على عشر سنوات، أما للفلسطينيين، فقد شهدت المساعدات تقلباً يعكس تراجع التزام واشنطن تجاه الملف الفلسطيني مع غياب أي ضغط اقتصادي على إسرائيل لوقف الاستيطان.

في عهد ترامب، تميزت السياسة الأمريكية بالابتزاز المالي، حيث توقفت المساعدات كلياً تقريباً للفلسطينيين، بما في ذلك الدعم المقدم للأونروا، في محاولة لدفع السلطة إلى قبول صفقة القرن، وفرض واقع سياسي من خلال أدوات اقتصادية، تم استخدام الدعم الاقتصادي كوسيلة لتركيع الفلسطينيين، وليس لمساعدتهم على بناء مؤسسات الدولة.

بايدن من جهته استأنف بعض المساعدات، خصوصاً للأونروا، لكنه لم يحقق أي تغيير هيكلي في شروط المساعدات الأمريكية، إذ استمرت الإدارة في اشتراط "عدم التحريض" ووقف الدعم لأسر الشهداء والأسرى، وهو ما حوّل المساعدات إلى أداة سياسية مشروطة، وليست دعماً إنسانياً أو تنموياً نزيهاً.

4.5.3 البُعد القانوني واستخدام الفيتو

قانونياً، حافظت الإدارات الأمريكية على استخدام الفيتو في مجلس الأمن لحماية إسرائيل من القرارات الدولية، باستثناء قرار مجلس الأمن 2334 الذي مرّ في الأيام الأخيرة من عهد أوباما بسبب الامتناع الأمريكي عن التصويت، وليس دعمه.

خلال إدارة بوش، استخدم الفيتو مراراً لحماية إسرائيل، ورفض أي قرارات تنتقد الاحتلال أو تعترف بحقوق الفلسطينيين، أما إدارة أوباما، فعلى الرغم من خطابها النقدي للاستيطان، لم تسمح بتمرير أي قرار دولي هام إلا في نهاية ولايتها. إدارة ترامب لم تكتفِ باستخدام الفيتو، بل اتجهت إلى ضرب المؤسسات الدولية

ككل، من خلال الانسحاب من اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان، ورفض أي دور للمحكمة الجنائية الدولية في التحقيق بجرائم الحرب في فلسطين.

أما إدارة بايدن، فقد واصلت هذا النهج، حيث عارضت محاولات استصدار قرارات أممية لوقف العدوان الإسرائيلي، ورفضت دعم وقف إطلاق النار في عدوان 2023 على غزة، مما يؤكد استمرار الانحياز الأمريكي داخل المؤسسات القانونية الدولية.

من خلال المقارنة بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة، يتضح أن التغيرات في الخطاب لم تنعكس بتحويلات فعلية في السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين، فسواء عبر الحروب كما في عهد بوش، أو الخطاب الدبلوماسي كما في عهد أوباما، أو الانحياز الصارخ كما في عهد ترامب، أو العودة إلى "التوازن اللفظي" في عهد بايدن، فإن التزام واشنطن بأمن إسرائيل ظل حجر الزاوية، وبينما استخدمت بعض الإدارات أدوات دبلوماسية وأخرى أدوات اقتصادية أو عسكرية، ظل الفلسطينيون الطرف الأضعف في معادلة سياسية لا تُنصف حقوقهم ولا تضع العدالة الدولية موضع التطبيق.

مقارنة متسلسلة بين الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2024)

البعد	جورج بوش الابن (2001-2009)	باراك أوباما (2009-2017)	دونالد ترامب (2017-2021)	جو بايدن (2021-2024)
سياسياً	طرح "خريطة الطريق" لحل الدولتين. ربط القضية بـ "الحرب على الإرهاب". دعم مشروط للفلسطينيين بالإصلاح الأمني.	دعم واضح لحل الدولتين. دعا لوقف الاستيطان. خطابات تصالحية (خطاب القاهرة). لكن لم يضغط فعلياً على إسرائيل.	تخلى عن حل الدولتين. اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. طرح "صفقة القرن" التي تجاهلت معظم الحقوق الفلسطينية.	أعاد التمسك الخطابى بحل الدولتين. لم يتراجع عن سياسات ترامب. دعم إنساني محدود للفلسطينيين دون ضغط سياسي على إسرائيل.

اقتصادياً	مساعدات لإسرائيل ثابتة. دعم محدود للسلطة الفلسطينية.	وَقَّع أكبر اتفاق مساعدات عسكرية لإسرائيل (38 مليار دولار/10 سنوات). استمر بدعم الأونروا والسلطة.	أوقف تمويل الأونروا والسلطة. استخدم التمويل كأداة ضغط على الفلسطينيين. دعم غير مشروط لإسرائيل. توازن.	استأنف التمويل للأونروا وبعض برامج السلطة. لكن دون تغيير في الدعم الكبير لإسرائيل أو إعادة توازن.
قانونياً	استخدم الفيتو لحماية إسرائيل في مجلس الأمن (الاستيطان - الجدار). دعم مواقف إسرائيل القانونية دولياً.	امتنع عن التصويت في قرار مجلس الأمن 2334 (أدان الاستيطان). خطوة رمزية لم تتبعها إجراءات.	استخدم الفيتو ضد قرارات تنتقد الاعتراف بالقدس. دعم قانون "شرعية" المستوطنات.	عاد لاستخدام الفيتو ضد قرارات تطالب بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة. لم يعكس موقفاً قانونياً متوازناً.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

5.1 المقدمة

تُعد القضية الفلسطينية واحدة من أبرز القضايا السياسية التي استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي منذ منتصف القرن العشرين. ومع تصاعد دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، شكّلت سياساتها تجاه القضية الفلسطينية محوراً أساسياً في تحديد مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. خلال الفترات الرئاسية المختلفة، انعكست التحولات في الإدارة الأمريكية على شكل سياسات متباينة، أثرت بطرق مباشرة وغير مباشرة على تطورات القضية الفلسطينية.

يركز هذا الفصل على تقديم خلاصة شاملة لأبرز النتائج المستخلصة من الدراسة وتحليل السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ عهد جورج بوش الابن وحتى عهد جو بايدن. كما يقدم الفصل توصيات عملية لصنّاع القرار الفلسطيني، بهدف تحسين التعامل مع المواقف السياسية الأمريكية المستقبلية، وتحقيق مكاسب ملموسة في دعم الحقوق الفلسطينية.

5.2 النتائج

أكدت الدراسة أن الدعم الأمريكي لإسرائيل ظل ثابتاً عبر الإدارات المختلفة، بغض النظر عن الحزب الديمقراطي أو الجمهوري، وقد أخذ هذا الدعم أشكالاً متعددة، من المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى الحماية السياسية في المحافل الدولية، وركّزت الإدارات المتعاقبة على ضمان أمن إسرائيل كأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية.

أظهرت الدراسة دور اللوبيات المؤثرة، مثل اللوبي اليهودي والمسيحي الصهيوني، في تشكيل السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، واستغلال هذه اللوبيات لمواقف ضعف الموقف الفلسطيني وعدم فاعلية الضغط العربي لتحقيق مكاسب لصالح إسرائيل.

تميزت السياسات في عهد جورج بوش الابن بالتركيز على مكافحة الإرهاب ودعم إسرائيل بشكل مباشر، مع محاولة شكلية لإطلاق خارطة الطريق التي لم تحقق تقدماً فعلياً، في عهد أوباما، تم تبني خطاب أكثر انتقاداً للاستيطان وداعماً لحل الدولتين، إلا أن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وأحداث الربيع العربي قلّصا فعالية هذه السياسات، إدارة ترامب كانت الأكثر انحيازاً لإسرائيل، حيث اعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل وطرحت "صفقة القرن" التي قوبلت بالرفض الفلسطيني، وإدارة بايدن حاولت استعادة التوازن النسبي في السياسة الأمريكية، لكنها لم تتراجع عن القرارات الرئيسية التي اتخذها ترامب.

أثبتت الدراسة أن الولايات المتحدة لم تكن وسيطاً محايداً في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حيث انحازت بشكل واضح إلى الجانب الإسرائيلي، مما أدى إلى إضعاف الجهود لتحقيق تسوية عادلة.

أظهرت الدراسة غياب استراتيجية فلسطينية واضحة للتعامل مع السياسات الأمريكية، مما أثر سلباً على فرص تحقيق مكاسب سياسية ملموسة.

5.3 التوصيات

1. تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية:

- ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتوحيد الجهود السياسية بين مختلف الفصائل للتحدث بصوت واحد أمام المجتمع الدولي.

- تشكيل لجان متخصصة لتنسيق الجهود بين القيادة الفلسطينية والجاليات الفلسطينية في الخارج لتعزيز الضغط على الإدارة الأمريكية.

2. بناء استراتيجية فلسطينية متكاملة:

- تطوير استراتيجية سياسية شاملة تقوم على فهم معمق للسياسة الأمريكية وديناميكيات صنع القرار في واشنطن.

- التركيز على توظيف وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية وحقوق الفلسطينيين.

3. تعزيز التعاون العربي والإسلامي:

- الدفع باتجاه تفعيل دور الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لتنسيق جهود الضغط على الولايات المتحدة.
- العمل على إعادة طرح القضية الفلسطينية في المحافل الدولية بالتنسيق مع الدول العربية والإسلامية.

4. استثمار التغيرات في السياسة الأمريكية:

- استغلال أي تغيير في الخطاب السياسي الأمريكي أو التوجهات الحزبية لتحقيق مكاسب ملموسة، مثل تعزيز الدعم لحل الدولتين.
- إقامة علاقات قوية مع الجاليات الفلسطينية والعربية في الولايات المتحدة لتعزيز التأثير الشعبي.

5. تعزيز التعاون الدولي:

- بناء تحالفات مع الدول الأوروبية والمنظمات الدولية لدعم الحقوق الفلسطينية ومواجهة التحيز الأمريكي.
- تعزيز العلاقات مع الدول الصاعدة التي قد تكون شريكاً فاعلاً في موازنة النفوذ الأمريكي.

6. تبني النهج القانوني:

- اللجوء إلى المؤسسات الدولية والمحاكم المختصة لمقاضاة إسرائيل على الانتهاكات المستمرة بحق الفلسطينيين.
- استخدام الأدوات القانونية لفضح الممارسات الإسرائيلية ومواجهة الحماية الأمريكية لها.

5.4 الخاتمة

يعكس هذا الفصل النتائج المستخلصة من تحليل السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ويوضح التحديات التي تواجه القيادة الفلسطينية في التعامل مع هذه السياسات. من خلال تطبيق التوصيات المقترحة، يمكن تحسين استراتيجيات التعامل الفلسطيني مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، وتعزيز الجهود لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. تظل الوحدة الوطنية والعمل المنظم والمتواصل هو السبيل الأمثل لمواجهة الانحياز الدولي وتحقيق العدالة للقضية الفلسطينية.

المراجع

الكتب

أبو عامر، ع (2020)، *انعكاسات فوز بايدن على السياسة الإسرائيلية*، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

التميمي، ع، (2016)، *موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية (الإسرائيلية) 1947-1979*، ط ١، دار المعترف للنشر والتوزيع، عمان.

التنير، س، (2010)، *أمريكا من الداخل وحروب من أجل النفط*، ط 1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

جرجس، ف، (2000)، *السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

جردات، م، (1997)، *وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسندان خدمة اللاجئين*، مركز المعلومات البديلة، بيت لحم.

جندي، ع (2011)، *أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

رفيق، ع (2021). *استراتيجية إدارة بايدن تجاه القضية الفلسطينية*، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول-تركيا.

الرمضاني، م، (1991)، *السياسة الخارجية دراسة نظرية*، دار الحكمة، بغداد.

سلامة، س، (2008)، *الذكرى الستون لنكبة فلسطين*، دائرة شؤون اللاجئين، رام الله.

الشاهر، ش (2009): *أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م*، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق.

عابدين، ص، (2023)، *حرب غزة من منظور تحولات النظام الدولي*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

عبد الحي، و، (2021)، *القضية الفلسطينية وفريق السياسة الخارجية الأمريكي الجديد*، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان.

عنبتاوي، خ (2020)، *إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية*، فصل من كتاب: دليل إسرائيل العام 2020، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

عيادي، إ (2018). *السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2018)*. ط1. برلين - ألمانيا. المركز الديمقراطي العربي.

القضاة، ع، (2021)، *السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة المحافظين الجدد*، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.

القيسي، ه، (2008)، *السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظين الجدد والواقعية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

كيسنجر، ه، (2001)، *هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين*، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

مقلد، إ، (1987)، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة، دار ذات السلاسل.

الدراسات والمجلات

أبو ارشيد، أ. (2011). التقدير الاستراتيجي (34): السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ضوء التطورات العربية. تم الاسترداد من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

أبو صفية، ر. (2024). إدارة بايدن والانقسام الفلسطيني: قراءة في التأثيرات السياسية. *المجلة الفلسطينية للسياسات العامة*، 9(1)، 77-96.

الوادية، أ، (2013)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

أبو صليب، ف، (2020) العوامل المؤثرة في حالة التقارب الأمريكي الإيراني خلال فترة إدارة الرئيس باراك أوباما (2008-2016)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (179).

ابو كريم، م (2021). التدرج والمرحلية وصولاً للمفاوضات مقارنة إدارة بايدن لترسيم مسار التسوية الفلسطيني الإسرائيلي، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، القدس - فلسطين

أبو منديل، إيهاب وقاعد يحيي. (2018). إدارة ترامب والحقوق الفلسطينية: الدلالات والخيارات المتاحة. دراسة مقدمة لمؤتمر القدس في قلب الصراع العربي الإسرائيلي "رؤية استراتيجية نحو المستقبل".

أحمد، إ. (2023). السياسة الأمريكية حيال الأمم المتحدة خلال فترة باراك أوباما ودونالد ترامب. *مجلة*

تكريت للعلوم السياسية، (31)، 273 - 302

الأنباري، أ. (2018). دور مراكز الأبحاث واللوبي اليهودي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. مجلة

العلوم القانونية والسياسية، 7 (2)، 39 - 62

بخوش، م. (2024). العلاقة الاستثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل": محاولة تفسير.

المستقبل العربي، 47 (550)، 87 - 105.

البدور، ب، (2019)، المعوقات والتحديات والآفاق خلال عام 2019، مجلة دراسات شرق أوسطية -

مركز دراسات الشرق الأوسط، (23) 88.

بكر، ن. (2022). دور مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة السياسة الدولية، 57 (228)،

308 - 313.

تلحامي، د، (2021)، إدارة بايدن والشأن الفلسطيني: انفراجات محدودة وحلول مؤجلة، مجلة الدراسات

الفلسطينية العدد 127.

الجبوري، ع، و العبيدي، ش. (2024). الحرب الشيشانية الروسية الأولى 1991-1996 م. مجلة

الدراسات المستدامة، 6 (4)، 987 - 1010

جرار، م، (2019)، الاستراتيجية الفلسطينية ضد صفقة القرن ومواجهتها، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث

والدراسات، جامعة فلسطين، 9 (3).

جرجس، ف، (2016)، أوباما والشرق الأوسط.. نهاية العصر الأمريكي، شؤون عربية، (167).

جفال، ه، (2019)، وقف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية والبحث عن قيادة بديلة، برنامج التفكير

الاستراتيجي وإعداد السياسات، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسة والدراسات الاستراتيجية، مسارات.

جندلي، ع، (2018)، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما تجاه الشرق الأوسط، *شؤون الأوسط*، (157).

جودة، ر. (2022). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر: دراسة مقارنة بين جورج بوش الابن وباراك أوباما. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 2 (5)، 712 – 733

جودة، ل. (2024). السياسة الخارجية الأمريكية في الحرب الإسرائيلية على غزة 2023: موقف إدارة بايدن. *مجلة السياسة الدولية*، 30 (3)، 102–125.

حمودة، ع. (2006). النفط في السياسة الخارجية الأمريكية. *مجلة السياسة الدولية*، 42 (164)، 50 – 55.

حمياز، س، (2024)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة: قراءة نقدية تحليلية، *مجلة المعيار*، 28 (3)، 201–213.

حميدشي، س. (2022). السياسة الخارجية الأمريكية والشرق الأوسط: دراسة في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي فترة إدارة ترامب. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 15 (2)، 457 – 477

خالد، خ، (2020)، الاتفاق النووي الإيراني: دراسة في الموقف الأمريكي وآفاقه المستقبلية، *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*، 13 (47)، 67 – 82.

الخطيب، م. (2023). السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد بايدن: بين التراجع الاستراتيجي والاستمرارية البنوية. *مجلة دراسات الشرق الأوسط*، 15 (2)، 45–68.

خليل، ن. (1997). الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية. *مجلة السياسة الدولية*، 33 (127)، 80 - 84.

رجب، ع. (2018). دور المراكز البحثية الأمريكية في عملية صنع القرار السياسي: دراسة حالة "مؤسسة راند". *آفاق سياسية*، (33)، 3 - 13.

رزاق، ع. (2021)، اتجاهات الرأي العام الأمريكي تجاه إسرائيل من التوافق إلى الانقسام، *مركز الجزيرة للدراسات*.

رقولي، ك. (2018). السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، (1)، 297 - 315.

زهير، ق. (2022)، تداعيات صفقة القرن على القضية الفلسطينية، *مجلة دراسات إنسانية واجتماعية*، 11 (1)، 519 - 536.

سالم، و. (2020)، القدس في صفقة القرن: تحليل وبدائل، *المجلة المقدسية*، جامعة القدس، *مركز دراسات القدس*، (5).

سلسلة تقدير موقف، (2023)، موقف إدارة بايدن من العدوان الإسرائيلي على غزة: خلفيات الانحياز وحساباته، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، الدوحة.

سويلم، ب. (2005). مشروع خارطة الطريق: دراسة سياسية. *مجلة العرب والمستقبل*، 3 (10)، 61 - 91.

الشكري، ك. (2019). دور مراكز الأبحاث والدراسات في الحرب الأمريكية على العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 7 (14)، 36 - 47.

شليبي، س. (2016). السياسة الأمريكية والإرهاب: إدارة أوباما نموذجاً. مجلة السياسة الدولية، 52 (204)، 120 - 123.

شناقة، ص. (2012). توظيف ظاهرة الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية. مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، (17)، 95 - 106.

الشيخ، و، حسين، ح، و عدرا، خ. (2013). اللوبي الصهيوني وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 35 (1)، 157 - 175

صوان، ب. (2020). دونالد ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغير. مجلة جامعة الزيتونة، (36)، 56 - 78

عبد الحميد، م. (2016). التحولات الدولية وأثرها على فلسطين. شؤون فلسطينية، (266)، 55 - 65.

عبد السلام، ج. (2014). الانتهاكات المعاصرة لحقوق الإنسان: حالات الشعب الفلسطيني في غزة والعدوان الأمريكي على العالم الإسلامي بعد أحداث 11 سبتمبر وانتهاك حقوق الأقلية المسلمة في مينمار. مجلة الجامعة الإسلامية، (46)، 11 - 33.

عبد الشافي، ع، (2022)، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات.

- عبد الكريم، ع، (2023)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران: دراسة لفترتي (باراك أوباما & دونالد ترامب)، *الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية*، المركز الديمقراطي العربي
- عبد الله، أ، (2016)، تحليل الخطاب السياسي الأمريكي تجاه ثورات الربيع العربي "دراسة حالة ليبيا وسوريا"، *الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية*، المركز الديمقراطي العربي.
- عبد الله، ف، (2020)، العوامل المؤثرة في حالة التقارب الأمريكي الإيراني خلال فترة إدارة الرئيس باراك أوباما (2008 - 2016)، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية* 46 (179)، 225-258.
- عبد الله، ن. (2009). مكانة إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية: تراجع أم ثبات. *مجلة مركز الدراسات الفلسطينية*، (10)، 24 - 38.
- عبد الكريم، م. (2024). سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في التقارب مع إيران تجاه الشرق الأوسط: الملف العراقي أنموذجاً. *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، (37)، 143 - 170
- عبد النبي، أ. (2023). المستشار برنت سكوكروفت ودوره في تحقيق متطلبات الأمن القومي الأمريكي. *مجلة كلية التربية للبنات*، 34 (1)، 37 - 47.
- عبد النبي، أ. (2023). مؤسسة الرئاسة الأمريكية ودورها في صنع القرار في الحرب على العراق. *مجلة العلوم الانسانية*، 30 (1)، 1 - 14.
- عبيد، م، (2020)، البرنامج الصاروخي الإيراني: تلاقي الموقفين الراضين لكل من أوباما وترامب، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 34 (2)، 103-138.

العرقان، ع. (2023). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان 2001-2021 م. مجلة المنارة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم السياسية والقانون، 2 (1)، 409 - 434.

علي، س. (2020). أثر جماعات الضغط والمصالح في السياسة الخارجية الأمريكية. *حوليات آداب عين شمس*، 48، 107 - 120.

علي، ن. (2021). صنع السياسة الخارجية الأمريكية بين الرئيس والكونغرس: النص الدستوري والواقع العملي. *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، (25)، 69 - 96.

عوادة، ع (2010) دور مؤسسه الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

العيلة، ح. (2018). السياسات الأمريكية إزاء قضايا الحل النهائي "قضية القدس أنموذجاً" 1993-2018. بحث محكم. غزة، فلسطين.

غنيم، س، (2020)، استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، كلية تجارة، جامعة بورسعيد، 21 (4)، 286-328.

فرج، هـ، محمود، أ، و جميل، ن. (2021). العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 12 (2)، 109 - 128.

قاعود، ي (2021)، تقدير موقف لقاء بايدن- بينت بين الأولوية الإسرائيلية والحسابات الأمريكية، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، القدس - فلسطين.

- كريشان، م، والبراسنة، أ. (2024). أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*، 44 (2)، 177 - 199.
- الكسواني، ه، (2017)، الاستمرار والتغيير في محددات السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية
- كمال، م. (2016). السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: حدود الاستمرارية والتغيير. *مجلة السياسة الدولية*، 52 (203)، 112 - 115.
- لافي، أ. (2023). مقترح حل الدولتين في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي: بين رؤى متناقضة. *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، (168)، 431 - 450.
- اللباد، م، (2014)، الخفي في اتفاق جنيف بين إيران والدول الست الكبرى، ع97.
- مازن، أ، (2016)، السياسة الخارجية الأمريكية بين التغيير والاستمرارية في عهد إدارتي جورج بوش الابن الثانية وباراك أوباما الاولى "2004: 2012، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 3*.
- المجالي، ع، (2020)، صفقة القرن: تحليل مضمون، *مجلة دراسات شرق أوسطية*، مركز دراسات الشرق الأوسط، 24 (91).
- مجيب، م (2021) إعادة قراءة "إيستون": قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية*، 22 (86)، ص123.
- محمد، ن، (2021)، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، *مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع*، 63 (63).

- محمود، ش. (2013). المقاربة الأمنية الأمريكية على الإرهاب. *مجلة المفكر*، (9)، 395 - 409.
- المدلل، و. (2009). إدارة الرئيس جورج بوش الابن من قضية اللاجئين الفلسطينيين. *صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية - الإصدار الرابع*، 16 (34)، 109 - 136.
- مرعى، م. (2024). جورج بوش الابن وتطورات القضية الفلسطينية "2001-2007". *مجلة الجامعة العراقية*، ع65، ج2، 314 - 328.
- مصطفى، ن، (2007)، الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي، تحرير: معتز بالله عبد الفتاح، برنامج حوار الحضارات، جامعة القاهرة، مصر.
- مطروود، ابتسام، (2024)، تأثير المؤسسات غير الرسمية على صنع القرار الخارجي الأمريكي، *مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار*، 14 (4)، 1-16.
- مهدى، إ. (2018). تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة "لجنة الإيباك وقضية الاستيطان الإسرائيلي 2009-2017". *المجلة الاجتماعية القومية* 55، (1)، 1 - 37.
- الميهي، آ. (1997). الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية. *مجلة السياسة الدولية*، 33 (127)، 85 - 93.
- النداف، ف. (2014). اللوبي الصهيوني واللوبي العربي في أمريكا: دراسة مقارنة. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية*، 36 (6)، 11 - 31.
- الهاشمي، أ. (2012). دور المؤسسات الرسمية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية. *مجلة جامعة الزيتونة*، (4)، 132 - 158.

وحدة تحليل السياسات، (2018)، أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة.

وهبان، أ. (2012). السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط: صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (53)، 6 - 57.

الرسائل الجامعية

أبو زايد، عرفات عبد الله محمود. (2021). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران 2009-2020 م.: دراسة مقارنة بين فترتي حكم الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأقصى، غزة

أبو زيد، ع، (2019)، التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016-2019)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

أبو عين، ر. (2015). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الربيع العربي: دراسة مقارنة (مصر / سوريا) (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان

أبو غنيم، م، (2013)، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى.

جنيد، م. (2021). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل (2008-2016) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأقصى، غزة

حمودة، ي، (2017)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهدة باراك أوباما 2008-2016، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

خلف، ح، (2007)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق.

درعاوي، م. (2011). دور الإعلام الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية: قناة الحرة نموذجا (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، بيرزيت

دغلاوي، م. (2007). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، بيرزيت

الزياني، ع. (2006). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل: دراسة في اقتران التعهد الأمريكي لإسرائيل بمواقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي 1948 - 2000 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة التحدي، سرت

الزبيد، ش. (2022). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان 2001-2021 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.

سالم، أ، (2009)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

السعيد، س. (2013). السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما (2009 - 2012) ودور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، الكرك

الضاربة، زياد شفقان. (2007). الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، الكرك

العنزي، س. (2007). التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط (2001 - 2006) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق

عودة، ت. (2020). أثر العوامل الداخلية في القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.

العيثاوي، ي، (2005)، دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق.

فيسف، و، (2013)، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن وأثرها على القرارات الدولية (1990-2010) القضية الفلسطينية نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

القرم، آ، (2007)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني 2001-2006، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس.

الملا، أ. (2018). العلاقة بين الأمن القومي والسياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2001 - 2018 (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة

المواضية، م. (2020). التداعيات السياسية والقانونية لاعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة

ندى، إ، (2022)، محددات المقاربة الأمريكية لإدارة بايدن تجاه عملية السلام في ظل عدم استقرار

الحكومات الإسرائيلية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

هيلانة، ر. (2008). أثر أحداث 11 سبتمبر على الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية (رسالة

ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، بيرزيت.

الوادية، أ (2010)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008، رسالة ماجستير،

جامعة الأزهر، غزة.

الونس، أ. (2020). دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: الحرب على

العراق في عام 1991 م. وعام 2003 م. نموذجا (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط،

عمان

يونس، ع، (2004)، العلاقات العربية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (من 1 مارس 2000 حتى 22

مارس 2003)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

مواقع الإنترنت

بي بي سي. (2019). واشنطن لم تعد تعتبر المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير

قانونية. تم الاسترداد من بي بي سي عربي: <https://bbc.in/3b5icmA>

الجزيرة نت، (2009)، أوباما يعين مبعوثين للشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان، عبر الرابط الإلكتروني:

www.aljazeera.net/news/2009/1/23/أوباما-يعين-مبعوثين-للشرق-الأوسط

[%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9-%D8%A5%D9%84%D9%89-](#)

60

الشروق أونلاين، (2023)، الرئاسة الفلسطينية: التنسيق الأمني مع الاحتلال لم يعد قائما منذ الآن، عبر الرابط الإلكتروني: www.echoroukonline.com/الرئاسة-الفلسطينية-التنسيق-الأمني-مع

شمعة، آية. (13 ديسمبر، 2017). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس. المركز الفلسطيني للإعلام. <https://www.palinfo.com/news/13/12/2017>.

صفا. (2010). أوباما خطة تجميد الاستيطان واعدة. تم الاسترداد من صفا: <https://bit.ly/3gpVrjs>

العربي، (2022)، لقاء بيت لحم.. عباس يبدي استعداده للسلام وبايدن يرى أن "حل الدولتين" بعيد. عبر الرابط الإلكتروني: www.alaraby.com/news/لقاء-بيت-لحم-عباس-يبدي-استعداده-للسلام-وبايدن-يرى-أن-حل-الدولتين-بعيد

فرنسا 24. (2010). أوباما يدعو إسرائيل إلى تمديد فترة تجميد الاستيطان في الضفة الغربية. تم الاسترداد من فرنسا 24: <https://bit.ly/3tZGAP5>

كامبياس، رون، (2021)، استطلاع رأي: ربع اليهود الأمريكيين يعتبرون إسرائيل "دولة أبارتهايد"، تايمز أوف إسرائيل، عبر الرابط الإلكتروني:

<https://ar.timesofisrael.com/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF->

[%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%](#)

[/D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%AA](#)

ماغيد جيکوب، (2023)، البعثة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة تعد قراراً لمجلس الأمن ينتقد خطط الاستيطان الإسرائيلية، عبر الرابط الإلكتروني: www.ar.timesofisrael.com/الفلسطينيون-يعدون-قرار-لمجلس-الأمن-ين/

مرزوق، شيماء، (2021)، (إسرائيل) تستحوذ على 55% من مساعدات أميركا حول العالم، موقع الرسالة، عبر الرابط الإلكتروني: www.alresalah.ps/post/244179/إسرائيل-تستحوذ-على-55-من-مساعدات-أميركا-حول-العالم

معاً، (2017)، الكونغرس الأمريكي يدين قرار مجلس الأمن ضد الاستيطان، عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.maannnews.net/news/885242.html>

وتد، محمد، (2023)، التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية.. ماذا يعني وهل يستمر؟، عبر الرابط الإلكتروني: www.aljazeera.net/politics/2023/12/26/التنسيق-الأمني-بين-الاحتلال-والسلطة

وكالة معاً، (2009)، واشنطن تصر على تجميد الاستيطان بما يشمل الأحياء اليهودية في القدس، عبر الرابط الإلكتروني: <https://miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=10594&CategoryId=4>

وكالة وفا، (2021)، اتصال هاتفي بين الرئيس عباس والرئيس بايدن، عبر الرابط التالي: www.wafa.ps/Pages/Details/23967#:~:text=اتصال%20هاتفي%20بين%20الرئيس%20عباس,وبلغ%20الرئيس%20عباس

اليوم السابع، (2023)، مجلس الأمن يعرب عن استيائه إزاء توسع إسرائيل في مستوطنات على الأراضي الفلسطينية، عبر الرابط الإلكتروني: www.youm7.com/story/2023/2/20/مجلس-الأمن-يعرب-عن-استيائه-إزاء-توسع-إسرائيل-في-مستوطنات/6090759

Religion News Service. (2021, May 26). Survey: Young evangelicals largely backed Biden and have shifting views on Israel. Religion News Service. <https://religionnews.com/2021/05/26/survey-young-evangelicals-largely-backed-biden-and-have-shifting-views-on-israel/>

Farrell, Stephen (2018, May): Why is the U.S. moving its embassy to Jerusalem? USKBN11811N. REUTERS: <https://www.reuters.com/article/world/why-is-the-us-moving-its-embassy-to-jerusalem-idUSKBN11810Z/>

U.S. House of Representatives. (2021, June 8). House report 117-56: To repeal the Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002 (Report No. 117-56). U.S. Government Publishing Office. <https://www.govinfo.gov/content/pkg/CRPT-117hrpt56/html/CRPT-117hrpt56.htm>

Robert G. Kaiser, (2003), Bush and Sharon Nearly Identical On Mideast Policy, the washington post, avalibe at:

<https://www.washingtonpost.com/archive/politics/2003/02/09/bush-and-sharon-nearly-identical-on-mideast-policy/63a84644-693f-48ce-a5b7-e69561ee0c3b/>

التقارير

الأمم المتحدة، (2003)، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية - الدورة الثامنة والخمسون، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، رقم (A/1/58)، الأمم المتحدة، نيويورك.

تقرير المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 1 كانون الأول "ديسمبر" 2007، الوثيقة رقم A/13/63. السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة، الجلسة الثالثة والستين.

المراجع الأجنبية:

Akis, K., & Streich, G. (2011). U. S. Foreign Policy: A Documentary and Reference Guide. Documentary and Reference Guide, pp. 275-276.

Donald E. Abelson., (2002) "THINK TANKS AND U.S. FOREIGN POLICY: AN HISTORICAL PERSPECTIVE," Journal of the U.S DEPARTMENT OF STATE, no.3.

Foundation for Middle East Peace, FMEP, (2021). Legislative Round-up: January 22, 2021, "Senate Foreign Relations Committee Consideration of Nomination of Anthony Blinken as Secretary of State, 1/19."

Haass, Richard N. (2002), "Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy- Maker's Perspective." Journal of the U.S department of state, no.3.

Indly, M. (2012). Bending History: Barack Obama's Foreign Policy. Washington: Brookings Institution.

Jim Zanott (2021). The Palestinians: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service

Kessler, (2007), The Confidante: Condoleezza Rice and the Creation of the Bush Legacy, New York: St. Martin's Press.

Sawafta, Ali. (2023). Israeli troops kill 7 Palestinian gunmen, 2 civilians in Jenin clash, Palestinians say, available at: <https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-troops-kill-three-jenin-clash-with-palestinian-gunmen-medics-say-2023-01-26/#:~:text=The%20Palestinian%20Authority%20said%20it,in%20a%20sign%20of%20protest>

United States Mission to the United Nations, (2021) “Remarks at a UN Security Council Open Debate on the Situation in the Middle East” (Rodney Hunter, Political Coordinator), New York, April 22, 2021.

Woll, P. (1974). Public policy. University Press of America.

Zanotti, J. (2018). US Foreign Aid to the Palestinians (Updated). Current Politics and Economics of the Middle East, 9(4), 731-766.

The Impact of American Administration Policies towards the Palestinian Issue from the Era of George Bush to the Era of Joe Biden (2001-2024)

Lana Thouqan Hosni Jarrar

Supervision Committee:

Dr. Jamal Hanaysheh

Dr. Aqel Salah

Dr. Amjad Abu Al-Ezz

Abstract

The study aims to identify the impact of US administrations' policies on the Palestinian issue from the George Bush era to the Joe Biden era, spanning the period from 2001 to 2024. To achieve this goal, the study relied on three approaches: the descriptive analytical approach, which describes and analyzes political developments and changes in US administrations' policies toward the Palestinian issue over time; the comparative approach, which compares the policies of different US administrations; and the decision-making approach, which analyzes the factors and trends that influenced each administration's policies toward the Palestinian issue.

The temporal boundaries cover the period from 2001 to 2024, while the spatial boundaries focus on the Palestinian issue in particular, regional issues in general, and the Palestinian territories. One of the study's most important findings is that American support for Israel has remained consistent across various administrations, regardless of the presidents' partisan affiliations. This support has taken various forms, from military and economic aid to political protection in international forums. Successive administrations have focused on ensuring Israel's security as a priority in American foreign policy. The study demonstrates that the United States has not been a neutral mediator in the Palestinian-Israeli conflict, as it has clearly sided with the Israeli side, weakening efforts to achieve a just settlement.

The study recommends ending the internal Palestinian division, unifying political efforts among the various factions to speak with one voice before the international community, forming specialized committees to coordinate efforts between the Palestinian leadership and Palestinian communities abroad to increase pressure on the US administration, focusing on utilizing the media and social media platforms to highlight Israeli violations and Palestinian rights, and pushing for activating the role of the Arab League and the Organization of Islamic Cooperation to coordinate pressure efforts on the United States, exploiting any changes in American political discourse or partisan orientations. To achieve tangible gains, such as strengthening support for the two-state solution.

Keywords: US administrations - foreign policy, the Palestinian issue, George Bush - Joe Biden.